ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان

حنطة

مجلة شهرية تصدر عن شبكة حنطة للدراسات والنشر

العدد 23 كانون الثاني 2015

لفتة نظري

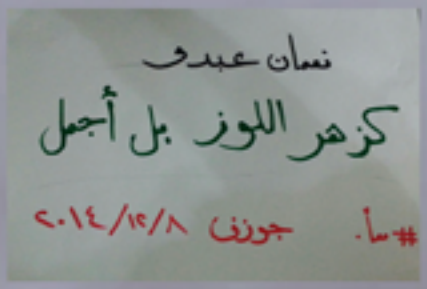

ملف العدد: الطائفية في الثورة السورية

HENTAH

Bassel Mazzaz

هيئة التحرير

رئيس التحرير : ناجي الجرف

مدير التحرير : بشرى جود

أمين التحرير: محمد ف الجرف

المدير الفني : بحر عبد الرزاق

تصميم فنّي: عمران الحلاق

فريق التحرير

ثابت اسماعيل

جمال حسون

جنان علي

مصطفى تاج الدين الموسى

الغلاف : عمل للفنان باسل مزّاز

تقرؤون في هذا العدد

البيدر

لقاء مع قائد جبهة ثوار سورية جمال معروف

حاوره: ناجي الجرف، محمد جدعان صـــ 28

حصيدة

مقاتلات سوريات يشاركن في القمال ضد تنظيم الدولة

شمسة شاهين صـــ 32

حكايا البيدر

بقعة ضوء .. قرية الشغور

حسن ممّس صـــ 34

جرن حنطة

السطة بين دور المثقف وقهر الجسد

شفان ابراهيم صـــ 36

رحى

ارتفاع الضغط وحبة الدولار

عارف حمزة صـــ 42

حنطة جلب

جدول زمني للثورة السورية

ترجمة: ليلى كريم صـــ 44

خميرة

نافذة العتمة

وجيهة عبد الرحمن صـــ 46

إن الآراء الواردة في مجلة حنطة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

www.hentah.com

hentah.magazine@gmail.com

رغيف أسمر

إذاً مادمنا متفقين على أن الحراك السوري الكبير قد فتح المجال للحديث عن المسكوت عنه دهراً طويلاً. فإننا حريصون على فتح كافة الملفات الإشكالية ونكشها بما يتلائم مع التحقيق والبحث الموضوعيين.

تسمية الأسماء بمسمياتها قد يكون سبباً في نكأ الآلام وبثّ الجراح العميقة، لكنه أيضاً يوفّر الفرصة لعلاج هذه الجراح. إذ أنّ من أخفى علته مات بها.

لذا حرصنا على طرح ملف الطائفية في الثورة السورية في هذا العدد، وتوجهنا إلى عدد من الأساتذة الكتاب على مختلف تلويناتهم وعقائدهم، حريصين على اختلاف الآراء حتى لا يتلون الملف بلون واحد.

بعض الأساتذة استجاب مشكوراً وأرسل إجاباته على المحاور التالية:

1. كيف نستطيع تعريف الطائفية، وما الفرق بين الطائفة والطائفية والطائفية السياسية؟.
2. كيف يُنظر إلى تعدد وكثرة الطوائف في سورية، أين تكمن جذور الطائفية، وكيف ظهرت حساسيتها فجأة في ظل انحسار الدولة؟
3. هل كانت الطائفية أداة من أدوات النظام، أم أن النظام بطبيعته نظامٌ طائفي البنية؟
4. هل ما ينطبق على النظام ينطبق على الثورة، هل نحن إزاء ثورة سنية في مواجهة نظام علوي، أم أننا نشهد ثورة شعب مقموع نهض لأسباب تتعلق بالكرامة أساساً؟
5. كيف نفسر عدم انغماس الأقليات فعلياً في الثورة، مع علمنا أنّ التهميش لم يميز بين منطقة وأخرى، ولا بين طائفة وأخرى.
6. أخيراً، ما هو الطريق الأسلم للخروج من مأزق الطائفية الذي بات مهدداً حقيقياً للإنسان السوري؟

الكتاب بحسب الترتيب الأبجدي:

بسام يوسف

بكر صدقي

حسام ميرو

رياض درار

سمير العيطة

طارق أحمد

علاء الدين الزيات

فائق حويجة

ماجد كيالي

مصطفى الجرف

هيثم خوري

ورد نور

في رثاء مُعلّم كبير

رحل علي صبر درويش الذي ملأ ذاكرتنا بتواريخ وحكايات وحوادث. الحنجرة التي لم تهدأ، .الساعد الذي لم يكلّ وهو يرفع راية اليسار وشمعة الحرية

.سوريّ أصيل، سمرته سلمونية، وصلابته بدوية

حافظ الأشعار العراقية، وكاتب التظاهرات اليسارية في شوارع مدينته الصغيرة، وفي ساحات الوطن كله، الأكثر اعتقالاً في تاريخ النضال السوريّ سبع عشرةً مرة، وأول معتقلٍ لحساب الحراك السوري النبيل.

ارتاح جسد أبو الصبر، لكن روحه التي رفعت الراية الحمراء في احتفال رأس السنة الميلادية في العام ١٩٨٠ (نعم، ١٩٨٠) لم ترتح، فعينيه لم تُكّحل رؤية النظام راحلاً. أبو الصبر صاحب المقولة الشهيرة «أنا متل جبل عين الزرقا، غير الله ما بهدني» نام بانتظارنا قادمون يا رفيق!

الوجه الحقيقي للثورة السورية

بسام يوسف*

دائماً ما تضعني أسئلة المحور الذي تتناولونه في معضلة، فهي أسئلة تتعدّد وتتمدّد،إلى الحدّ الذي يصبح حجم الردود عليها غير مناسب لمجلّة، لكنّني وبكلّ الأحوال، سأحاول .ما أمكنني الاختصار، رغم صعوبة ذلك إذا كانت التعدّدية دينيّة أو سياسيّة أو قوميّة أو...، وفي أيّ مجتمع، محصورة فيه ولا تتعدّاه إلى الدولة، فإنّها تكون في صيغتها الطبيعيّة، أعني في صيغتها الداعمة لتطوّر هذا المجتمع، لكنّ عند انتقالها إلى حيّز الدولة، فإنّها تتحوّل إلى .الصيغة الهادمة له أو المعيقة لتطوّره إذا كانت الطائفة جزءاً من التعدّد الدينيّ لمجتمع ما، فإنّ الطائفيّة هي محاولة نقل الطائفة من حيّز التساوي مع المكوّنات الأخرى إلى حيّز السيطرة أو التميّز لهذه الطائفة أو تلك على حساب باقي طوائف ومكوّنات المجتمع، هذه السيطرة أو التميّز، هي جذر مشكلة اجتماعيّة تتفاقم وتتفاعل لاحقاً لتصل إلى الدولة، أي أنّها تنتقل إلى مايمكن تسميته بالطائفيّة السياسيّة؛ وهنا يمكن القول باختصار: إنّنا نكون قد وصلنا إلى الصيغة الأخطر في العلاقة السياسيّة التي تربط مكوّنات ذلك المجتمع في واقعنا السوريّ -أو الإسلاميّ عموماً- لم يتم إنتاج العلاقة السياسيّة المناسبة لولادة المجتمع المغتني في تعدّده، لا بل، تمّ الاحتفاظ المتعمّد بصيغة تضادّ هذه المكوّنات وتنافرها،لمصلحة المحتلّ أو لمصلحة السلطة القائمة. باختصار: تمّ فتح الباب أمام التعدّدية للانتقال من الحيّز الاجتماعيّ إلى الحيّز السياسيّ لضرورات متعدّدة سواء أكانت سياسيّة (احتلال أوسيطرة أنظمة شموليّة تشبه الاحتلال) أو ثقافيّة (سيطرة الثقافة الدينيّة أو الشبيهة بها كالإيديولوجيّات الشموليّة) وكلّ هذا منع بقاء التعدّدية في إطارها الاجتماعيّ. لابل،جعل من اجتياحها لحيّز السياسة أمراً بالغ السهولة،يضاف إلى ذلك، أنّ كلّ النخب الثقافيّة أو السياسيّة أو الدينيّة في مجتمعاتنا اشتغلت على- أو ارتبطت بـ- برامج أكبر من الوطنيّة، إذ ربط الشيوعيّون مشروعهم بالمشروع العالميّ لصراع اليسار مع «الإمبرياليّة العالميّة» وكذلك فعل الإسلاميّون عندما اشتغلوا على المشروع الإسلاميّ الواسع، ولم يكن القوميّون أفضل حالاً، فقد ألغوا مشاريعهم الوطنيّة لصالح المشروع الأكبر أي المشروع القوميّ، والأدهى من ذلك،أنّ كلّ هذه المشاريع كانت ترى في المشروع الوطنيّ عقبة في وجه مشروعها «الأكبر» بعبارةأخرى، تمّ تجاهل العمل على المجتمعات المحلّيّة، وتمّ إهمال تكريس الثقافة الوطنيّة في مستوى النُّسُج الاجتماعيّة الوطنيّة، لا بل غُيّبت هذه الثقافة عبر ربط هذه النُّسُج بما هو خارج حدود الوطن، الأمر الذي منع نشوء الدولة الحقيقيّة بصيغها القانونيّة والدستوريّة والسياسيّة، لتنشأ بدلاً عنها الدولة الشموليّة المرتبطة بالمقدّس أو بالفكرة الأكبر، وتحت شعار هذا المقدّس أو الأكبر، تمّ سحق كلّ المشاريع الوطنيّة، وكلّ الأحزاب وكلّ الأوجه المدنيّة أو الثقافيّة أو السياسيّة لهذه المجتمعات في كتابه (نظام الطائفيّة... من الدولة إلى القبيلة) اعتبر الدكتور برهان غليون أنّ الطائفيّة تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين والعقيدة، وفي هذا جانب كبير من الحقيقة، لكنّ المشكلة الأهمّ- كانت ولا تزال –هي إقحام الدين والعقيدة في مجال السياسة، أي في إضعاف الوطنيّ والسياسيّ لصالح السلطة أو الإيديولوجيا غالباً ما تفتك الطائفيّة،أوّل الأمر وقبل كلّ

شيء، بالرابطة السياسيّة التي هي أساس قيام الدولة بالصيغة الوطنيّة، أي بالعقد الاجتماعيّ الذي ينظّم علاقة الأفراد المكوّنين لمجتمع ما، ثمّ تفتك لاحقاً بالمجتمع المدنيّ، لتصل أخيراً إلى الفتك بالدولة ذاتها وبكلّ مؤسّساتها بالعودة إلى سورية والمشكلة الطائفيّة فيها، فإنّ التعدّدية الدينيّة أو الطائفيّة أو القوميّة هي مُعطى تاريخيّ وجغرافيّ لسورية ولبلدان هذه المنطقة عموماً، لكنّ المشكلة،أيضاً، ليست هنا، بل هي في عدم الاشتغال على هذا التنوّع لجهة صياغته وطنيّاً، وبالتالي فقد ظلّت هذه التعدّدية قابلة للتجيير لصالح أهداف لا وطنيّة عندما انفجرت الثورة السوريّة، والتي هي في جوهرها وحقيقتها وأسبابها ثورة شعب ضدّ نظام طغيانيّ مافياويّ، سارع النظام إلى استحضار الصيغة المتناحرة لهذه التعدّدية (وأقصد البنية المتعدّدة للمجتمع السوريّ) ووضعها في خدمة هدفه المتمثّل بإجهاض الثورة السوريّة وإسقاط أهدافها، فعمد إلى طمس وجهها الوطنيّ الجامع لكلّ مكوّنات المجتمع وألبسها ثوب الطائفيّة، لكي يضمن تفتيت هذه المكوّنات

إذا كانت التعدّدية دينيّة أو سياسيّة أو قوميّة أو...، وفي أيّ مجتمع، محصورة فيه ولا تتعدّاه إلى الدولة، فإنّها تكون في صيغتها الطبيعيّة، أعني في صيغتها الداعمة لتطوّر هذا المجتمع، لكنّ عند انتقالها إلى حيّز الدولة، فإنّها تتحوّل إلى الصيغة الهادمة له أو المعيقة لتطوّره

ووضعها في تضادّ فيما بينها، بينما ظلّ هو محتفظاً بنواته الصلبة العابرة للطوائف والمرتكزة أساساً على مصلحة فئات متعدّدة في بقاء هذه السلطة، والمتشاركة في لعبة الفساد والارتزاق، ومستقطباً إلى جانبه من اقتنع بالوجه الطائفيّ لهذه الثورة، متفوّقاً بذلك على المعارضة التي لم تنجح في سحب الشرائح ذات المصلحة الحقيقيّة بالثورة إلى جانبها، كما فشلت أيضاً في الاحتفاظ بقسم مهمّ ممّن كانوا معها في بداية الثورة، بناء عليه، لايمكن اعتبار هذه الثورة هي: ثورة السُّنّة ضدّ نظام علويّ، رغم كلّ الجهود التي بذلت من أجل إلباسها هذا الثوب، ورغم تقاطع مصالح الكثيرين في الداخل والخارج في اعتماد هذه الصيغة، ورغم فشل المعارضة السوريّة في تسويق الوجه الحقيقيّ للثورة، لا بل على العكس، فقدساهمت هذه المعارضة بشكل فعّال في تكريس ما .اشتغل عليه النظام، أي تطييف الثورة

إنّ انكشاف النظام أمام أغلب مكوّنات المجتمع السوريّ وانفضاح بنيته وانهيار بناء مقولاته وشعاراته، لم يكفِ لكي يتراجع الوجه الطائفيّ عن مشهد الثورة السوريّة، ولا يزال هذا الوجه عائقاً حقيقيّاً أمام انتقال الثورة إلى تحقيق أهدافها، والتي تبدأ باسقاط صيغة النظام السابقة للانتقال إلى صيغة النظام الديمقراطيّ الوطنيّ القائم على المواطنة المتساوية، ولعلّ هذا ما جاء كنتيجة لسنوات من القتل والتدمير والعمل الممنهج لتكريس الوجه الطائفيّ، ولدفع المكوّنات الطائفيّة إلى دوّامات الحقد والثأر.

لكي يتمّ الخروج من هذا المأزق الحقيقيّ، يجب العمل حثيثاً على إعادة الاعتبار للأسباب الأساسيّة في انفجار الثورة السوريّة، ولا بدّ من أجل هذا من إنجاز مشروع وطنيّ يتجاوز الطوائف وكلّ أنواع التعدّد في المجتمع، مشروع تقتنع فيه هذه المكوّنات بأنّ مصلحتها الحقيقيّة هي في هذه الصياغة من العقد الاجتماعيّ ومن الصيغة السياسيّة للدولة القادمة، ولا بدّ أيضاً من استبدال الواجهات السياسيّة للمعارضة السوريّة، هذه الواجهات التي لم تعد قادرة على اقناع السوريّين بأنّها حامل حقيقيّ لمشروع وطنيّ، أو أنّها قادرة على حماية هذا المشروع

—

رئيس تحرير جريدة كلنا سوريون*

لافتة ريف إدلب ٢٠١٤

الواقع الطائفي في سورية بين الإنكار الإيديولوجي والصلابة المحققة

بكر صدقي *

دأبت الثقافة السورية على التعاطي مع موضوع الطوائف والطائفية كما لو كانت عاهة يجب إخفاؤها، أو أن الحديث العلني عنها أمر مشين وغير لائق، فضلاً عن كونه ضاراً سياسياً. وهكذا كنا إزاء مستويين من السلوك، أولهما علني يحرص على إخفاء العاهة المشينة، ويتحدث عن وحدة وطنية وتعايش لا مثيل لهما في العالم؛ والثاني سري يتم تداوله في المجالس الضيقة، يمكن تلخيصه بالعبارة الشهيرة (أنا أكره الطائفية والطوائف الأخرى غير طائفتي) يعود هذا السلوك الفصامي، إلى حد كبير، إلى هشاشة الهوية الوطنية السورية التي لم تر النور يوماً. بالمقارنة، نلاحظ أن الحديث العلني عن الانتماءات الطائفية في لبنان وتركيا، على سبيل المثال، سلوك سوي لا يعيبه أحد على أحد. وعلى رغم الاختلاف الجذري بين هاتين التجربتين، لا يمنع التناول العلني الطبيعي لموضوع الانتماءات الطائفية في البلدين، من وجود قوي – كلاً على طريقته – لهوية وطنية متفاخرة. وإذا كان النظام السياسي اللبناني قائماً أساساً على تقسيم طائفي للسلطة، ويشكل فيه حزب الله، اليوم، امتداداً إيرانياً داخل الجسم الوطني اللبناني، فالوطنية اللبنانية المتفاخرة لم تفقد شيئاً من تأثيرها حتى لو تمثلت بما يمكن تسميته بـ«نمط الحياة اللبنانية»، ناهيكم عن هذا الالتفاف الجامع حول المؤسسة العسكرية الذي شهدنا فصله الأخير في معركة عرسال، وفي تركيا المنقسمة بحدة بين كردها وأتراكها، وسنيها وعلويها، وعلمانييها وإسلامييها، ويسارها ويمينها، فضلاً عن انطواء نسيجها الاجتماعي على أقليات ميكروسكوبية بالقياس إلى بحر المسلمين السنة (الأرمن والسريان واليهود واليونانيين والتركمان والشركس وغيرها من الجماعات) نلاحظ نزعة وطنية قوية لا تستثني حتى الكرد الذين تشكل هويتهم القومية عصبية فاعلة بقوة في مسلكهم السياسي، بخلاف الجماعات الأخرى. وتأتي العصبية العلوية في المرتبة الثانية من حيث فاعليتها وأثرها على مسالك الأفراد. لكن كل هذا التنوع وكل تلك التنافرات لا تمنع وجود ما يمكن تسميته بـ«ذهنية تركية» و«نمط حياة تركي» و«قيم اجتماعية تركية» و«ثقافة تركية» يجمعها في هوية وطنية واحدة إزاء «الغرباء». مع ضرورة الاستدراك أن صفة «التركي\التركية» في العبارات السابقة منسوبة إلى تركيا وليس القومية التركية، يكمن وراء هذه الوقائع شيء من القبول العام بالإطار الوطني، الأمر الذي افتقدت إليه الثقافة السياسية في سورية. هذه الثقافة التي طالما تعاملت بازدراء مع الحدود الوطنية القائمة بوصفها من نتاج الاستعمار البريطاني – الفرنسي، وآمنت بأنها طارئة وإلى زوال لمصلحة الوطن العربي أو الأمة الإسلامية أو القومية السورية.

ولكن هناك سبب آخر لإخفاء «العاهة الطائفية» يضاف إلى هشاشة الهوية الوطنية السورية، يتعلق بالانتماء الأقلوي لقمة النظام الذي أرسى أسسه حافظ الأسد، وهو الأهم في جعل أي حديث عن الطوائف من المحرمات التي تستحق شديد العقاب. صحيح أن نظام ٢٣ شباط البعثي – اليساري هو من وضع اللبنات الأولى لهذا النظام، لكنه لم يكن غير مقدمة تمهيدية للحكم المديد الذي سيقوم بتحويل سورية إلى مملكة وراثية متمحورة حول هويتها الأسدية برأيي أن الأسد قام بصفقة مع الشيطان فحواها تأبيد حكمه في نظام قائم على تراتبية طائفية تمنح طائفته العلوية (وهي أقلية عددياً) موقعاً مميزاً في بنى السلطة (الدولة العميقة) مقابل إنكار وجودها في الوعي العام. بكلمات أخرى: كان العلويون موجودين في كل مكان بصورة ظاهرة، في أجهزة المخابرات التي هي مقر القوة الأول، وفي قيادات الجيش، وفي الإعلام، وبعد التوريث في عالم المال والأعمال والوجاهة الاجتماعية. ولكن مع تخليهم الطوعي، في العلن، عن هويتهم العلوية بوصفها هوية دينية - ثقافية. هذا ما جعل وجودهم العلني في الفضاء العام «غير مرئياً» بحيث يراهم جميع السوريين وينكرون وجودهم في الوقت نفسه. من أمثلة هذا الإنكار المكابر تمسك حزب العمل الشيوعي، في ثمانينات القرن الماضي وتسعيناته، برفض وصف نظام الأسد بأنه نظام طائفي، وقوله عنه «نظام يحمل بعض السمات الطائفية». الأمر الذي ما زال سائداً، في السنة الرابعة من الثورة، لدى كل «المعارضة المقبولة» وأعني بها كل القوى التي تتحدث عن أفق وطني ديموقراطي علماني، وترفض أي إشارة إلى الاختلافات القائمة في البنية الاجتماعية بين مختلف الجماعات الدينية أو المذهبية أو الاثنية أو الثقافية، وتتحدث عن «شعب سوري واحد» غير موجود إلا في الأوهام الإيديولوجية. الواقع أن «الشعب السوري الواحد» أو الهوية الوطنية السورية، كانت رهاناً أساسياً من رهانات الثورة، وليس واقعاً متحققاً. بل إن من أطلقوا هذا الشعار وألحوا في تكراره كانوا مدفوعين بهاجس غيابها الواقعي. فقد كانت وحدة الشعب في مواجهة النظام الدكتاتوري الشرط الشارط لسرعة إنجاز الثورة لأهدافها. وإذ اتضح بسرعة أن السوريين منقسمين بحدة حول هدف التغيير، وأن قسماً لا يستهان به منهم يرى في التغيير ما يتعارض مع مصالحه الفئوية، دخلت الثورة مساراً عسيراً غيَّر الكثير من مقدماتها الزاهية. يتطلب تغيير واقع الحال هذا مروراً إجبارياً عبر طريق الاعتراف بواقع الانقسامات في المجتمع، وأن الجماعات السورية ذات مصالح وتطلعات متباينة، وفي بعض الحالات متعارضة. فتمويه واقع الهيمنة العلوية على النظام السياسي ولَّد طباقه البديهي في صورة المظلومية السنية التي وجدت تعبيرها في الإسلام السياسي والإسلام الجهادي.

—

كاتب سياسي*

الطائفية وفشل الدولة الوطنية

حسام ميرو *

لا يمكن مناقشة المسألة الطائفية في سورية خلال السنوات التي تلت الحراك العام في آذار ٢٠١١ دون التوقف عند مغزى الحراك نفسه من منظور اجتماعي اقتصادي، فالمسألة الطائفية ليست مفصولة عن التطور الاجتماعي الاقتصادي لأي مجموعة بشرية، خاصة إذا ما اعتبرنا الطائفية، وهي كذلك، إحدى تجليات الفوات العام، أي تأخر مجمل البنى عن مطابقة الواقع في صيرورته التاريخية.

أتى الحراك العام في سورية ليعكس وصول الأزمات العديدة إلى ذروة لم يعد بالإمكان معها استمرار الأحوال على ما هي عليه. وإذا كانت موجات الربيع العربي قد أعطت دفعاً للحراك السوري إلا أن عوامل هذا الحراك كانت مختمرة في الواقع السوري نفسه، فإذا ما أخذنا إحدى تجليات الأزمة السورية في بعدها الاجتماعي/ الاقتصادي من منظور خط الفقر، فإن نسبة السوريين المصنفين تحت هذا الخط كانت حوالي ٣٠,١٪ في عام ٢٠٠٤، أي قبل انطلاقة هذا الحراك بسبع سنوات، وبناءً عليه يمكن لنا أن نتخيل نسبة السوريين التي كانت واقعة تحت خط الفقر في عام ٢٠١١ لكن، وكما يعلمنا الدرس التاريخي فإن العامل الاقتصادي لا يمكن أن يفسر لوحده ظاهرة اجتماعية / ثقافية ما، لكنه يساعد على فهم الواقع الذي تتحرك فيه تلك الظاهرة، وكيفية إنتاج تجلياتها المختلفة، ومن هنا فإن تردي الواقع الاقتصادي في سورية يمكن له أن يسلط الضوء على أحد معطيات الأزمة التي أنتجت الحراك السوري، كما أنه يساعد على فهم البيئة التي راحت تغذي الطائفية.

إن النظام الاقتصادي السوري في الشكل الذي كان عليه عشية الحراك هو نظام هجين، يتسمُ بصفةٍ رئيسية، تتمثل بسيطرة الدولة المحسوبية عليه، ومن هنا فإن ليبرالية هذا النظام هي ليبرالية مشوهة لا تنتجها آليات السوق، وإنما هيمنة النظام السياسي الشمولي، والذي يرفض أن يكون الاقتصاد حلبة منافسة طبيعية، كما رفض وما زال أن تكون السياسة حلبة طبيعية للصراع، وليس احتكاراً العنف، كما جرى قبل الحراك، وما زال.

وعلى الرغم من كل الشعارات التي رفعها النظام حول عملية التحديث والتطوير بعد عام ٢٠٠٠، إلا أن وعي النظام بالحاجة إلى التطوير والتحديث بقي مرهوناً في إطار تجميل صورة النظام، وهو ما أدى إلى إعادة صياغة القوانين في مجال التجارة والاقتصاد وتنظيم سوق العمل بما يتماشى مع توجهاته الجديدة، والتي أفضت لاحقاً إلى تضييق دائرة المستفيدين من النظام الاقتصادي، وهو ما عنى فعلياً تقييد النشاط الاقتصادي بعدد قليل من المحسوبين على الدائرة الأولى المقربة من رأس القرار، وكل ذلك أفضى فعلياً إلى تقليص حجم وفعالية الطبقة الوسطى، وفي الحساب التراكمي لهذه العملية خلال عقدٍ كامل كان التهميش هو النتيجة الأكثر وضوحاً في الفضاء الاجتماعي/ الاقتصادي.

وإذ كنا نحاول فهم أسباب صعود الهويات ما قبل الوطنية على ضوء العقد الأخير على أقل تقدير، ومن بين تلك الهويات الهوية الطائفية، فإن صعود هذه الهوية مرهون بالعقدين الاجتماعي والوطني، وهما العقدين اللذين تعكسهما تعاملات الدولة مع مواطنيها.

وكلما تراجعت مكانة الدولة الوطنية فإن الفرصة تكون سانحة لصعود الهويات ما قبل الوطنية، لا سيما مع تراجع إمكانات حضورها وشرعيتها، ومن هنا فإن صعود الهوية الطائفية يشكل مرآة تعكس الدرجة التي انهارت فيها وطنية الدولة، وانهيار وطنية الدولة هو نتاج حالة تراكمية، وليس مسألة ينتجها ظرف محدد مهما كان حدياً وقاسياً، فمن الخطأ المنهجي أن نعتبر أن صعود الهويات الطائفية في سورية قد بدأ مع مواجهة النظام للحراك بالعنف، لكن يمكننا القول إن استخدام هذا الكم غير المسبوق للعنف من قبل «مواطنين» ضد «مواطنين» مثلهم نتيجة طبيعية لانهيار وطنية الدولة، وغياب حس المواطنة.

لقد فشلت الدولة السورية بعد الاستقلال أن تنتج دولة المواطنة والمواطنين، وبالتعريف فإن دولة المواطنة هي الدولة التشاركية، والتي تقوم سياسياً على الديمقراطية، وكان فشل تجربة الدولة السورية في التأسيس لمبدأ التشاركية في الحكم أثره العميق في تغذية الهويات الثانوية ولئن كان ممكناً أن تبقي الدولة الهويات الثانوية تحت السيطرة نتيجة ممارساتها القهرية، وشبكات النفوذ والمصالح، إلا أن جملة من المتغيرات، ومن ضمنها تقلص شبكات النفوذ والمصالح، وزيادة رقعة الفئات المهمشة، كانا من ضمن العوامل التي أدت إلى تفجّر حالة الحراك السوري، كما أن آليات التعامل مع هذا الحراك من قبل السلطة سمح بحالة انهيار سريع للعقد الاجتماعي والوطني، وظهور التعبيرات الدالة على الهويات ما قبل الوطنية، بوصفها ثمرة الفشل التاريخي للدولة السورية ما بعد الاستقلال، وفشل الدولة الوطنية في أن تكون دولة كل المواطنين.

وفي هكذا حال، فإنه من الطبيعي أن نشهد حالة من التطييف للصراع في سورية، وأن نشهد في الوقت نفسه استثماراً إقليمياً للمسألة الطائفية في سورية، فما زالت دول الإقليم في معظمها تتشارك حالة الفوات التاريخي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما أنها لم تنتقل بعد من دولة الغلبة إلى الدولة التشاركية، وما زالت تستثمر جدياً في استمرار حكمها في كل الأيديولوجيات والعقائد التي لا تنتمي إلى منظومات ما قبل المواطنة.

—

رئيس تحرير جريدة البديل*

طوائف بلا طائفية

رياض درار *

لايمكننا التغاضي عن تصريحات بعض المثقفين والقادة السياسيين في موضوع الطائفية فإنها في معظمها ديماغوجية: أي لغة سهلة وشعارات فارغة ومزايدات ليس إلاّ. إنهم حين يفرّون من حديث الطوائف إنما يقعون في مزالق الطائفية المستورة وراء كلمات التنفير والبغض وحتى التشهير بمن يسعى للخوض في الموضوع بعلنية وصراحة، أو بمن يدعو إلى ملتقيات لدراسة المسألة الطائفية والبحث في تأثيراتها خاصة في الأزمة السورية... الطائفية عقيدة أكثر خطورة وجدية مما نظن. إنها مغروسة في أعماق الوعي الفردي والجماعي والتخلص منها يتطلب عدة أجيال، والهروب منها إلى المسألة الوطنية لايكون منتجاً إذا لم نحدد مكان الطوائف في المسألة، وإذا لم نتخلص من جذورها في العقول.

نأسف حين نرى أنه لا يوجد حتى هذه اللحظة فكر جاد ومسؤول عن الطائفية في العالم العربي، ماذا يوجد إذن؟ يوجد كلام الطوائف فقط !!! أي ذلك الكلام الموروث أباً عن جد منذ مئات السنين والذي لا هدف له إلا تبجيل الذات وتحقير الآخر أو حتى تكفيره. ولهذا السبب المشكلة طويلة الأمد وستبقى، وإنه ما دامت لم تُحل المسألة الطائفية فكرياً .فلا يمكن أن تُحل سياسياً في المدى المنظور كما أنه لا يمكن أن تفهم المشكلة الطائفية بشكل صحيح وعميق إذا ما بقينا سجناء دين واحد فقط. ينبغي أن نطلع عليها من خلال عدة أديان أو على الأقل من خلال الدينين الكبيرين (الإسلام والمسيحية) لكي نفهم الأمور على حقيقتها ومن خلال المعاناة التي عاشها من اكتوى بنارها. عندئذ سنعرف كيف حلت الدول المتقدمة المشكلة الطائفية بشكل جذري نحن نُخطئ إذ نظنّ أنّ داء المذهبية مقتصر على الإسلام، والسنة والشيعة، إلخ.. إنه موجود في كل الأديان. والذين قبروا الطائفية حاربوا لأجل ذلك عندما أسسوا لأول مرة المدارس العلمانية التي تعامل الجميع على قدم المساواة ولا تقيم أي تمييز بين الطلبة على أساس طائفي، ولكن أيضاً عندما كانت مناهجهم قد دفنت الجذور المؤسسة لها.

فهم الطائفية وفق معيار تفهم على أساسه، لا وفق هوى أو فهم دون ضوابط، فالطائفة هي: الجماعة والفرقة، فهم جماعة من الناس يجمعهم مذهب أو رأي يمتازون به دون غيرهم وهذا حق لا يمنع منه إلا مستبد برأيه أو بحكمه وحين يظهر التعصب على الجماعة حول مذهبها أو رأيها تبدأ الطائفية، والتعصب فيه محاباة الجزء دون الكل، لأن الطائفة أيضاً معناها الجزء والقطعة، فلو كانت الطائفية تعصب للكل لما كان فيها خطر، والخطر هو على الانتماء الجامع للكل، على الوطن و الانتماء الوطني، فالطائفية هي تقديم ولاءات فرعية على الولاء الوطني العام، وتقديم مصالح جزئية على المصلحة العامة.

وإن الذي يدفع إلى التعصب الطائفي إنما ينتج من السياسة لا من طبيعة التنوع والتعدد، فحين تنحاز الدولة إلى فئة يقع الظلم بسبب ذلك على فئات أخرى، على طائفة أو طوائف أخرى، فالطائفية تنبع من خطر واحد، هو اعتماد الحكام على التلاعب بالمصالح الخاصة والمراهنة على علاقات تضامن دينية بديلة عن الوعي المدني الذي يحتكم لقانون عادل يشمل الجميع على قدر المساواة.

إن مفهوم التعددية الدينية أو الثقافية وحتى الإثنية - وإن قام ذلك التعدد على شكل من التدافع أو نوع من الانسجام - فهو حالة اجتماعية تنم عن التنوع الكبير الذي لابد منه طبيعة وفطرة (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين) لكن غياب مفهوم واضح للوطنية غيّب هذه السعة في التنوع الاجتماعي، والمذهبي، والديني، والإثني لأنّ نشاطاً ثقافياً وتعبيرات سياسية سادت في فترة الحضور القومي أرادت للأمة أن تتسم بالتجانس فنظرت إلى العصبيات والانتماءات الجماعية الفرعية بنظرة دونية، وخاضت معها حروب سيطرة وعداوة وسعت لتغييرها ما جعلها تدافع عن نفسها وتحتمي أكثر وراء ولاءاتها وزعاماتها ومكوناتها الثقافية، مما جعل التكون الوطني يعيش أزمة، فلم يستطع أن يخلق نسيجاً يفرض خصوصيته ولم تتكون الوحدة السياسية التي تتفهم قانون الوطنية الجامع في دولة موحدة، دولة لا يضيرها تعدد الطوائف والاثنيات في المجتمع، ذلك أن الدولة التي تقوم على المساواة، وتكافؤ الفرص، دولة تقوم على عقد اجتماعي بين أفراد أحرار ومستقلين تجمعهم مبادئ مشتركة، ويقوم تنافسهم على الاختيار بين برامج للقوى السياسية، مثل هذه الدولة لاتخشى التنوع ولا التعدد الإثني والديني والمذهبي إذا بقي في إطار الاجتماع العام دون تدخل في السياسة أو تدخل السياسة فيه.

عندما لا تكون هناك سياسة موحدة تعطي كل ذي حق حقه سيتراجع الولاء إلى القبيلة أو الدين، والقبيلة عصبيات متنافسة والدين مذاهب وطوائف متعددة وبينها تاريخ

هناك تعبيرات سياسية سادت في فترة الحضور القومي أرادت للأمة أن تتسم بالتجانس فنظرت إلى العصبيات والانتماءات الجماعية الفرعية بنظرة دونية، وخاضت معها حروب سيطرة وعداوة وسعت لتغييرها ما جعلها تدافع عن نفسها وتحتمي أكثر وراء ولاءاتها، وزعاماتها ومكوناتها الثقافية، مما جعل التكون الوطني يعيش أزمة

من الخلافات والصراعات لابد أن تستيقظ بغياب سياسة جامعة تتمثل بالدولة التي لا يجب أن تميل إلى قسم من المجتمع، لأنها إن فعلت ساهمت في تأجيج الصراع الطائفي بترجيح كفة جزء من المجتمع على الآخرين.

إن ميل الدولة إلى جزء من المجتمع يشجع الروح الإنقسامية، ويبث سموم التجزئة الإثنية والطائفية، وهي تبقى بصورة خفية بسبب قوة الدولة وسيطرة مشروعها إلى حين تضعف الدولة فتظهر هذه المكونات على السطح بصورتها السلبية، وتناحرها التقليدي، وشعاراتها العدائية.

في حالة ظهور التنافس الطائفي لا يكون المرجع الثقافي والأساس التاريخي للإنقسام إلا أداة للتذكير والتحفيز وكسب المؤيدين، وفي هذه الحالة لا تكون الطائفية ورقة اعتماد الناس للتعبير عن أنفسهم بل الهدف السياسي هو الذي يشد الدين والعصبيات وراءه ويتغذى بها، وفي هذه الحالة يصبح للصراع السياسي والعنف والقتل تبريرات دينية تخدم أصحابها، وتسيء للقيم السامية للدين، وللأخلاقيات والمرجعيات التي تؤسس للجماعات.

لاشك أن المستفيدين من تأجيج هذا الأتون طبقة المصالح والنخب التي ترتبط بسياسات وولاءات لاعلاقة لها بالدين ولا بالأقوام ولا بالمشاعر المشتركة التي تعزز قيم التضامن سواء الديني أو العصبي، إن الطريق الذي يسحب البساط من أصحاب المصالح التي تستغل الولاءات في السياسة أن نفصل الدولة عن نشاط المجتمع، فالنشاط الديني والثقافي والمحاور الاجتماعية الأخرى تتضامن وتتكافل وتتنافس، ولكن لاتنقل ذلك إلى مستوى الدولة، فالدولة تعتمد بناء الشأن العام، وتتحمل المسؤولية في تقديم المصالح العامة للجميع من صحة وتعليم وخدمات عبر بُنى ومؤسسات عمومية تخدم التعاقد الاجتماعي كله ولا تكون بخدمة طبقة ولا عائلة أو فئة أودين على حساب غيره فحيادية الدولة عامل مهم في تكوين الوطنية، وفي الحفاظ على الوحدة وتماسك المجتمع من الانفراط، مع السماح بحرية الحركة في إطار المجتمع المدني للجميع للتعبيرعن ثقافة أو انتماء أو ولاء للمعتقد.

في المجتمع المدني تتحرك الأعراف، وتستمر التقاليد، وتتفاعل الحوارات، ويقابلها المجتمع السياسي الذي تلتقي فيه الجماعات السياسية على أهداف وقواعد وعلاقات غايتها الوصول إلى الحكم، وطريقها التنافس الخلاّق وليس الصراع الدامي، ووسيلتها صناديق الانتخاب وتداول السلطة، والخضوع للقانون الذي يضمن معاملة متساوية للجميع دون تمييز في أصل أو عقيدة أو انتماء طائفي أو مذهبي.

فالرابطة السياسية هي التي تحشد الولاء العام، والقيم العامة والتوجهات المشتركة، وباسمها تقوم الدولة وليس باسم الدين أو العقيدة أو القبيلة أو العصبية، عداك عن أن تكون باسم العائلة كما نراها في بلادنا.

—

معارض وباحث إسلامي*

عمل للفنان ديلاور سليمان

حرب طائفية في سورية بدون طوائف

سمير العيطة *

إشكالية المصطلح

من البديهيّ أنّه لم يعد ممكناً اليوم أن يتمّ تحليل مجريات الصراع في سورية وتحوّلاته وتصوّر آفاق الحلّ المستدام دون طرح المسألة الطائفيّة بشكلٍ واضحٍ وصادق. بل أنّ هناك أمرٌ جوهريّ يثير الكثير من الخلافات في التساؤل عمّا إذا كان الصراع في سورية طائفيّاً ببعض جوانبه أو بالأحرى في جذوره؟

الحديث عن الطائفيّة أمرٌ صعب من الناحية المنهجيّة. أوّلاً لأنّ المفهوم مرتبط بمشاعر انتماء، أي بالهويّة، وبالهويّة المذهبيّة والدينيّة بالتحديد، دون القوميّة أو الإثنيّة منها. ويُمكن لهذا الشعور بالهويّة أن يتغيّر مع الزمن، وأن يكون شديد البروز أحياناً أو أن تطغى عليه في أحيانٍ أخرى مستويات أخرى من الهويّة.

وغالباً ما يتمّ دمج الحديث عن الإشكاليّة الطائفيّة ضمن إشكاليّة أخرى يطلق عليها تعبير «مسألة الأقليّات». في حين لا توجد علاقة عضويّة بين الإشكاليّتين، إذ يمكن أن يكون هناك طائفيّة في مجتمعٍ لا توجد فيه «أغلبيّة» مذهبيّة من حيث الهويّة، كما في لبنان حيث لا معنى لتعبيريّ أغلبيّة وأقليّة من الناحية الدينيّة والمذهبيّة.

كذلك لطالما يتمّ الفصل بين الإشكاليّة الطائفيّة وبين تصوّر الناس في مرحلةٍ تاريخيّة معيّنة للعلاقة بين الدين وبين الدولة والمجتمع. وهي علاقة أيضاً قابلة للتغيّر والتحوّل حسب الأفكار السائدة في العصر. بالتالي لا يُمكن طرح مسألة الطائفيّة بالشكل ذاته عندما تؤمن الجماعة في تصوّرها لهويّتها أنّ أسس الدولة وتنظيم العلاقات بين المواطنين ضمن المجتمع يجب أن يتبعا لتفسيرٍ معيّنٍ للدين أو حين يسود الإيمان بأنّ أمر الدين والاعتقاد هو أمرٌ فرديّ فقط بين الإنسان وربّه.

أضِف أنّه لا يُمكن طرح قضيّة الطائفيّة دون وجود طوائف، أي تنظيمات لمجموعات لها أجهزتها المؤسّساتيّة المذهبيّة التي تجعل هذه المجموعات تتصرّف بفرادة وبشكل شبه متناسق اجتماعيّاً وسياسياً ضمن المجتمع الأوسع. بالتالي يُمكن الحديث عن وجود طوائف في لبنان، ويُمكن الحديث عن طائفيّة سياسيّة. لأنّ هناك مؤسسات سياسيّة، دينيّة أو علمانيّة، تعمل لتنظيم حياة أبناء دينٍ أو مذهب ضمن جماعة متناسقة.

أخيراً لا بدّ من التذكير أنّ تعبير الطائفيّة ذو دلالات باللغة العربيّة لا تشابه كثيراً التي تدلّ sectarianism، دلالاته بالأجنبيّة على مشاعر التمييز والكراهية، التي تنمو بين فرقٍ ضمن مجموعة اجتماعية واحدة بسبب الأهميّة المعطاة لاختلافات يتمّ الإحساس بها بين أجزاء من هذه المجموعة بسبب الدين أو المذهب أو الطبقة أو حتّى التيارات السياسيّة، كالحديث عن الطائفيّة بين تركيبات الأحزاب الشيوعيّة. بالتالي تمّ استخدام دلالة التعبير الأجنبيّ لوصف الحروب الأهليّة التي عصفت بمجتمعات مختلفة، في حين تمّ نزع النظرة السلبيّة عن دلالة التعبير بالعربيّة على عكس تاريخه الذي برز في الأندلس مع ملوك الطوائف، كما كان الأمر مع طائفة اشبيلية وطائفة طليطلة.

هل كان هناك حقاً مشكلة طائفية قبل الثورة؟

انطلاقاً من كلّ هذا، يُمكن طرح السؤال الأساس الأوّل: هل كان هناك حقّاً مشكلة طائفيّة في سوريّة قبل اندلاع الثورة؟

قد يتفق الكثيرون على الإجابة بالنفي على هذا السؤال. إذ شهدت سورية في السنين الأخيرة صعوداً مهمّاً للهويّة القوميّة الكرديّة، خاصّة بعد أحداث ٢٠٠٤، ولكن أقلّ بكثير ممّا شهدته العراق وتركيا. كما شهدت تراجعاً للهويّة العربيّة وهو تراجعٌ عامّ تشهده المنطقة برمّتها، من جرّاء هزائم الحلم بالتوحّد أو الاندماج حتّى بالحدّ

الأدنى، وتغيّر معنى العروبة مع انتقال ثقلها من دمشق والقاهرة إلى دول الخليج. لكن الهويّة المذهبيّة والدينيّة لم تكن حقّاً على صعود. وربّما أتى ذلك من جرّاء تواجد دولة نوعاً ما قويّة في سورية، وأيضاً من جرّاء الاشمئزاز الذي خلقته في نفوس السوريين حروب لبنان الطائفيّة ومن ثمّ حرب العراق الأهليّة في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. بل ما كان ينمو في سورية هو الهويّات الإقليميّة بشكلٍ عامّ، مثل التنافس بين الشام وحلب، ومثل صعود الهويّة الحورانيّة بشكلٍ لافت، بحيث يُمكن بشكلٍ ما وضع صعود الهويّة الكرديّة في سورية في هذا السياق. وكان اختيار - وليس انتخاب لأنّ لا انتخابات حرّة منذ زمنٍ طويل - أعضاء حكومة كما أعضاء مجلس الشعب في سورية يراعي التوزيع المناطقي والتوزيع المذهبيّ على السواء، ولكن دون تخصيصٍ حصريّ كما في لبنان.

إلاّ أنّ السوريين كانوا يعيشون قبيل الثورة، وإن بشكلٍ أقلّ حدّة بكثير من غيرهم، أزمة تحوّل في مستويات الهويّة تعيشها البلدان العربيّة بشكلٍ عامّ. وهي ظاهرة موجودة اليوم حتّى في أوروبا. ما يُمكن تجربته بوضوح عندما تسأل مصريّاً عن ترتيب أولويّات هويّاته بين العربيّة والمصريّة والإسلاميّة (أو القبطيّة)، وتميل إجابته اليوم على عكس الأمس بشكلٍ واضح إلى أولويّة الهويّة الدينيّة. أو أن تسأل السعوديّ السؤال ذاته. فعلى هذا السؤال، لم يكُن السوريّ يجيب بأولويّة

الهويّة الإسلاميّة، أو السنيّة أو الدرزيّة أو الإسماعيلية أو العلويّة.

بالرغم من ذلك، انخرط بعض المفكّرين والسياسيين في سورية في إضفاء بعدٍ طائفيّ ضمنيّ على خطابهم، خاصّة وأنّ أغلب كتاباتهم كانت تظهر في صحفٍ لبنانيّة لانعدام حريّة الرأي في سورية في ظلّ الاستبداد. تأثّروا بالطابعِ الطائفيّ السائد في لبنان، وبالإسقاط الطائفيّ على الصراع حول الوجود العسكريّ السوريّ في لبنان، ومنه على الصراع السياسيّ والاجتماعيّ في سورية. وقد برز ذلك جليّاً خاصّة بعد التحوّل الكبير سنة ٢٠٠٤، بعيد الغزو الأمريكيّ للعراق، وتفاقم التنافس الإيرانيّ-السعوديّ، ما تمّ تفسيره، بعد اغتيال رفيق الحريري على أنّه صراع شيعيّ-سنيّ بدل أن يكون صراعاً إقليميّاً ودوليّاً على الأرض اللبنانيّة وعبر اللبنانيين. ضمن هذه التحوّلات، انقسم ورثة التيّارات اليساريّة السوريّة الانقسامات التي عاشتها التيّارات اللبنانيّة، على أسسٍ طائفيّة، أي بين ٨ و١٤ آذار. وانجرف الكثير من هؤلاء المفكّرين السوريين تدريجيّاً نحو الـ١٤ لمناهضتهم السلطة الاستبداديّة في سوريّة، المتحالفة مع الـ٨ ولأنّ نموذج الحريريّ بات يجسّد نوعاً ما طموحاتهم في التغيير، وأيضاً لأنّ اغتياله نقل سورية من سياسة العمل على توازن التأثيرين السعودي والإيرانيّ إلى الانخراط في معركة دامية مع أحد الطرفين. واللافت أنّ هذا كان يحدث في حين أنّ الهويّة الشعبيّة الإيرانيّة كانت تنمو لتعطي الأولويّة للفارسيّة قبل تلك الشيعيّة؛ وأنّ حسن نصر الله، زعيم حزب الله، وهو تنظيم شيعيّ محض، كان أكثر الشخصيّات شعبيّة ضمن جميع المذاهب في سورية لمناهضته إسرائيل.

من ناحية أخرى، من الواضح أنّ التديّن كان على صعود في سوريّة، خاصّة لدى أبناء المذهب السنيّ. ما نتج عن عوامل عديدة، منها انحسار فكر النهضة الذي انطلق خاصّة من الأزهر وإيديولوجيّات فترة الاستقلال الأولى العربيّة والقوميّة السوريّة والشيوعيّة وأخرى غيرها. وهذا التديّن ظاهرة عالميّة في عصرنا، حتّى في أوروبا وروسيا التي كانت قد شهدت حركات تاريخيّة قاسية في مناهضتها للأديان. إلاّ أنّ ظاهرة التديّن تخصّ المسلمين بشكلٍ أكثر حديّة منذ الصراعات في أفغانستان والشيشان وأحداث ١١ أيلول، والموجة العالميّة التي باتت تمزج بين الإسلام والإرهاب. ولكنّ العامل الأساس في سورية يبقى تسارع هجرة الريف إلى المدينة، وصعود التديّن لدى القادمين الجدد إلى ضواحي المدن الكبرى والمدن الصغيرة التي نمت بشكلٍ متسارع. ولأسبابٍ اجتماعيّة انتشر التديّن لدى هؤلاء بأشكالٍ أكثر تشدّداً منه لدى الحضريّون القدامى أو أبناء الريف الريفيّون. واللافت هو صعود التديّن المتشدّد لدى أبناء البداوة، مع أنّهم تاريخيّاً كانوا الأكثر تمسّكاً بإسلامٍ حضاريّ وثقافيّ منه دينيّ متزمّت. إلاّ أنّ صعود هذا التديّن في سوريّة لم يعنِ تزايداً بشكلٍ عامّ للانغلاق بين المذاهب والأديان، ولا حتّى تغيّراً في تصوّر الدولة وفيما تمّ فصله بين ما هو دنيويّ فيها عمّا هو دينيّ، وإن ازدادت حساسيّة الموضوع كما تبيّن ذلك حين تمّت محاولة تغيير قانون الأحوال الشخصيّة.

كما أنّه لا يُمكن الحديث عن وجود طوائف في سورية بالمعنى الكامل للكلمة. إذ لا يتموضع الدروز أو العلويّون أو الروم الأرثوذكس انطلاقاً ممّا تمليه عليهم قيادات روحيّة أو علمانيّة ضمنهم. وكذلك لا يتموضع السنّة على أنّهم سنّة، تديرهم قيادات سنيّة وتراتبيّة دينيّة. وفي الحقيقة، بقي معظم التأطير الاجتماعي في سورية ينبني على أسس إقليميّة مناطقيّة أكثر منها طائفيّة. حيث يُمكن الحديث عن قيادات ورموز شاميّة أو حلبيّة أو حورانيّة أو ديريّة أو حمصيّة، وفعاليّتها الاجتماعية مهما كان مذهبها.

وقد شهد التاريخ الحديث لسورية، خاصّة في المدن حيث أغلب السكّان، كثيراً من الزيجات المختلطة بين الطوائف، إسلاميّاً بين السنّة والعلويين والدروز والإسماعيليّة، ومسيحيّاً بين الروم والموارنة وغيرهم. كما شهدت زيجات مختلطة بين الإثنيّات القوميّة، كبين الأكراد والشركس والتركمان والعرب. ولكنّ تنمية المعرفة بالأديان والمذاهب بقيت ضئيلة ومحصورة، وبقيت كثير من عناصر الجهل بالآخر كامنة في المجتمع بالرغم من نموّ التعليم، دون أن يعيق ذلك حقّاً التواصل الاجتماعيّ.

ثلاث إشكاليات طائفية أساسية

إلاّ أنّ ثلاثة إشكاليّات أساسيّة ذات بعدٍ «طائفيّ» كانت تعيشهما سورية.

الأولى أنّ السلطة القائمة اعتمدت على نظام «عصبيّة» (بالمعنى الخلدوني للكلمة) لترسيخ استبدادها، أي أنّ السلطة أطّرت جماعات اجتماعيّة معيّنة في أجهزة الأمن والقوّات المسلّحة للولاء المطلق لها. وقد كانت هذه العصبيّة قد برزت في ستينات القرن الماضي، ولكنّها لم تكن حقّاً علويّة. إذ أنّ المنتمين إلى هذه العصبيّة من العلويين، كانوا من مناطق ومدن وقرى معيّنة في جبال اللاذقيّة، دون غيرها كانت تناهض السلطة. هكذا يُمكن تفسير بعض صراعات الأجنحة في السلطة ضمن هذا السياق، وكذلك الأرضيّة التي قام عليها أوسع حزب معارض للسلطة القائمة، وهو حزب العمل الشيوعيّ. أضف أنّ هذه العصبيّة لم تكن ذات بعد واحد، بل أنّ الحوارنة والديريين وأجزاء من ريف حلب وإدلب وحمص كانت عناصر رئيسيّة من هذه العصبيّة. لهذا السبب كان انطلاق الثورة السوريّة في درعا وحوران قد شكّل شرخاً قاسماً في نظام «العصبيّة» للسلطة السوريّة.

أمّا الإشكاليّة الثانية فتتمثّل في جراح أحداث ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ التي لم يعمل أحدٌ حقّاً على تدميلها. كانت هذه الأحداث قد قامت على خلفيّة صراع ضدّ ترسيخ حافظ الأسد لحكمٍ استبداديّ لا سابق له في البلاد، قبع الكثيرون من ناشطي النقابات والجمعيّات سنيناً في السجون لتجرّئهم على مواجهته. إلاّ أنّ الصراع سرعان ما تحوّل إلى صراعٍ «طائفيّ» على خلفيّة الصراع بين حاكمين مستبدّين، أحدهما غزا إيران بعد الثورة التي قامت ضدّ الشاه وثانيهما دعم إيران ضدّ هذا الغزو. وقد تجذّر هذا الطابع الطائفيّ مع استفراد تنظيم الإخوان المسلمين في قيادة مواجهة مع السلطة السوريّة، وفي تمحور الصراع بشكله الداميّ في مناطق احتكاك مذهبيّة هي حماة وريفها، وجسر

الشغور وجبل الزاوية. وخلال ثلاثين سنة تلت هذه المحنة الدامية، لم تبذل السلطة والدولة السوريّة الجهد الذي كان ضرورياً للئم الجراح الذي نتجت عن مقتل عشرات الآلاف خلال المواجهات أو في السجون. ولم يبذل المعارضون السياسيّون أيضاً أيّ جهدٍ في ذلك. بالتالي، استفاقت هذه الجراح لدى طرفيها بالرغم من أنّ الانتفاضة على السلطة لم تكن تحمل في بداياتها أبعاداً طائفيّة.

الإشكاليّة الثالثة هي أكثر حداثة. حيث تزامن الغزو الأمريكي للعراق مع تحوّلات اجتماعية كبرى في منطقة الجزيرة السوريّة. إذ دفعت قرارات اتخذتها سلطة الأسد الابن إلى انهيار المنظومة الاقتصادية-الاجتماعية في هذه المنطقة بشكلٍ خاصّ، وإلى هجرة نصف سكّانها إلى مناطق أخرى في سورية سنوات ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وكذلك إلى إفقار أغلبيّة السكّان الباقين فيها بشكلٍ مدقع. هذه المنطقة تقطنها عشائر مرتبطة ارتباطاً عضوياً بعشائر العراق والعربيّة السعوديّة. هنا أيضاً تتحمّل السلطة السوريّة مسؤوليّة تاريخيّة، خاصّة حين أوقفت مشاريع التنمية ومكافحة البطالة هناك، وحين تلاعبت بالتنظيمات المتطرّفة في الحرب الأهليّة العراقيّة، في نشوء مشكلة «طائفيّة» حديثة العهد في سورية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأحداث العراق الطائفيّة العشائريّة، بالرغم من عدم وجود احتكاك طائفيّ سوريّ في هذه المناطق، بل تنافر عشائريّ عربيّ-كرديّ. من هذا الرحم خرجت تنظيمات جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، كتنظيمات «طائفيّة» متشدّدة نمت ضمن الواقع العشائريّ كما بين الحضريين المستجدّين.

الطائفية: خيار النظام الاستراتيجي لاحتواء الثورة

هناك إجماع على أنّ انطلاقة الثورة السوريّة لم يكن لها أسس طائفيّة. بل كانت انتفاضة على استبداد، شبابيّة في طابعها، ومدينيّة، في سياقٍ كان يؤكّد على وحدة الشعب والمواطنة. وقد جاء القمع ضدّها، عبر استخدام السلطة لأجهزة الدولة، ومنها الجيش، عنيفاً مفرطاً. ما أخذ إلى إضعاف الجيش والشعب سويّة.

امتثلت هذه الأجهزة لأوامر القمع، من جرّاء هيمنة السلطة عليها عبر «العصبيّة» المتعدّدة الأبعاد، على عكس حالة مصر، ولكن أيضاً لتزامن تطوّر الأوضاع في سورية مع تلك في ليبيا، حيث انتهى أمر «الثورة» هناك بتدخّلٍ أجنبيّ يشابه ذلك الذي حدث في العراق وبانفلات البلاد إلى ميليشيات متصارعة.

لكن القول أنّ السلطة قامت بالقمع لأنّها بطبيعتها طائفيّة يشابه القول أنّ الثورة كانت أيضاً بطبيعتها طائفيّة. فالسلطة قمعت لأنّها سلطة استبداديّة، وكانت تعرف أنّ انتصار ثورة سلميّة يعني نهاية الاستبداد أو رحيلها أو تقاسمها السلطة مع آخرين. هذا مع أنّه هناك طائفيّون عملوا منذ البداية على هذا الأساس، على كلا الطرفين، لكنّهم كانوا في البداية هامشيين.

رأس هرم السلطة كان أوّل من استخدم ورقة إثارة النعرة الطائفيّة في خطابه الشهير في ٣٠ آذار ٢٠١١ بعيد اقتحام مسجد العمريّ في درعا. ففي حين كان معظم السوريّين متخوّفين من اندلاع أزمة كبرى، خطب الرئيس السوريّ عن «التحريض على المحور الطائفيّ»، وأنّ هناك من يُشعل الفتنة ويرسل رسائل لأبناء طوائف تخيفهم من الطوائف الأخرى، وأنّ الناس تمّ إنزالهم إلى الشوارع على أسسٍ طائفيّة. هذا التفسير الطائفيّ لمظاهرات درعا، غير المثبت في الوقائع، والتحريضيّ بطبيعته، هو أوّل ما وضع الأزمة السورية في سياقٍ طائفيّ. بل أن طابعه التحريضيّ كان قد مثّل أحد الخيارات الاستراتيجيات التي اتبّعتها السلطة لاحتواء انتفاضة لم تكن في أوائلها حتّى تطالب برحيلها، بل فقط بإصلاحات سياسية. ثمّ بدأت الأمور تسوء أكثر مع تمعّن السلطة في الحلّ الأمنيّ، وتسريب السلطة بعدها بأيّام، وعن قصد، تسجيلاً لعمليّة قمع في قرية البيضا قرب بانياس أثار النعرات الطائفيّة.

في الوقت ذاته، برز تحريضٌ طائفيّ مرآة للتحريض الذي دفعت إليه السلطة، مع انقلاب مواقف دولٍ كانت تساند تلك السلطة في فترات سابقة للأزمة، خاصّة من قبل دولٍ خليجيّة ووسائل إعلامها ومراكز أبحاثها. ولم يكن هذا الانقلاب حقيقة ردّة فعل على تصرّف السلطة في سورية، وإنّما هو الآخر نتيجة قرار تموضعٍ استراتيجيّ تجاه مجمل أحداث ما سمي الربيع العربيّ، تطوّر منذ المظاهرات الكبرى في مصر قبيل سقوط حسني مبارك. هكذا كان واضحاً أنّ المنطقة مقبلة على تغيّرات كبرى يمكن أن تطيح بمعظم منظومات السلطة القائمة. بالتالي اختارت هذه الدول التحريض، وعلى الأخصّ التحريض الطائفيّ، في محاولة لوأد الأسس الفكريّة للربيع. كما دعمت عن سابق تصميم تيارات الإسلام السياسي دون غيرها. بالتالي برزت خطابات مضمونها طائفيّ كالحديث عن الأغلبيّة والأقليّة في السياق السوريّ. ثمّ جرى تحريض «أهل السنّة» صراحة للانتفاضة على الحكم الأقلويّ. وبرز شيوخ دين على القنوات الفضائيّة يصيحون بخطابات طائفيّة صريحة. هكذا لا يُمكن عزل هذا التحريض حينها عن انتشار التطرّف تدريجياً لدى شرائح واسعة من الشعب السوريّ، ما أدّى لاحقاً إلى ظهور التنظيمات المتطرّفة ونموّ أرضيّة شعبيّة لتنظيم الدولة الإسلامية والنصرة.

ولم يأتِ التحريض الطائفيّ فقط من دولٍ خليجيّة تدعم تيارات الإسلام السياسيّ لخدمة أهدافها، مثل قطر، بل أيضاً من دولٍ غربيّة مثل فرنسا وبريطانيا. هي أيضاً اعتمدت تيارات الإسلام السياسيّ كحتمية

تمّ استخدام دلالة التعبير الأجنبيّ للطائفية لوصف الحروب الأهليّة التي عصفت بمجتمعات مختلفة، في حين تمّ نزع النظرة السلبيّة عن دلالة التعبير بالعربيّة على عكس تاريخه الذي برز في الأندلس مع ملوك الطوائف، كما كان الأمر مع طائفة اشبيلية وطائفة طليطلة.

صاعدة مع الربيع العربيّ، ودعمتها بشكلٍ ملحوظ أكثر بكثير من دعمها للتيارات السياسية الأخرى. كما لعبت على وتر مسألة الأقليّات مثلما كانت تلعبه خلال الحقبة الاستعماريّة.

التحريض الطائفي، أتى إذاً بمبادرة من السلطة، إلاّ أنّه نما ككرة الثلج مع تطوّر الصراع في سورية وانتقاله تدريجيّاً من صراعٍ بين سلطة وشعب، إلى صراعٍ مسلّح، ثمّ منذ صيف ٢٠١٢ إلى حربٍ إقليميّة على سورية. تمّ دفع الصراع إعلاميّاً ومن ثمّ عبر ضخ المال والسلاح لكلا الطرفين إلى صراع سنيّ-شيعيّ. وتمّ التعتيم على التظاهرات التي تطالب بالوحدة الوطنيّة وإبراز تلك التي تلجأ إلى شعارات دينيّة ومذهبيّة. وتمّ دعم مقاتلي المعارضة الأكثر تشدّداً وعزل أولئك الذين حافظوا على رؤية وخطابٍ غير مذهبيّ، كالضباط المنشقين عن الجيش السوريّ. وفي المقابل، وعندما فشلت السلطة في قمع التظاهرات ومن ثمّ المقاتلين المسلّحين وضعف الجيش النظاميّ، جنّدت ميليشيات محليّة على أسسٍ طائفيّة واستدعت ميليشيات أخرى على نفس الأسس من الخارج.

هكذا انزلقت السلطة في الفخّ الذي نصبته، كما انزلقت في نفس منطقها القوى الإقليميّة والخارجيّة المناوئة لها. وأخذ الطرفان البلاد إلى حربٍ أهليّة عبثيّة.

خطاب المعارضة نأى المرجعيات الدينية عن الثورة

مرّ الآن على انطلاقة الانتفاضة الشعبيّة ما يناهز أربع سنوات، كما مرّ على تحوّلها إلى حرب أكثر من سنتين. ومع تطوّر الصراع ظهر الاصطفاف الطائفيّ بين المواطنين خافتاً في البداية ومن ثمّ بشكلٍ جليّ.

بالطبع، تتحمّل الطبقة السياسية السورية مسؤولية كبيرة في عدم درء هذا التحوّل. فعندما نادت بعض أطياف المعارضة «لا للطائفيّة» واجهتها أطياف أخرى بشعار «إسقاط النظام بكلّ رموزه وإركانه»، مع كلّ ما يحمل هذا الشعار الأخير من التباس طائفيّ ضمنيّ. خاصّة وأنّ الطيف الذي رفع هذا الشعار، أي المجلس الوطنيّ، يتضمّن تنظيم الإخوان المسلمين كمكوّنٍ أساسيّ، مع كلّ ما يحمله هذا التنظيم من موروث جروحات فترة ١٩٧٩-١٩٨٢. ولا يعني ذلك تجنياً على حقّ هذا التنظيم في العمل السياسي في سورية، بل أنّ تواجده مع مكوّنات أخرى كانت هي أيضاً متحالفة مع نظام صدّام حسين السابق كمكوّنات أساسيّة في المجلس الوطنيّ قد ساهم في انزلاق الصراع إلى صراعٍ طائفيّ، برز هذا مثلاً عندما جرت أحداث ذات طابع طائفيّ في مدينة حمص، ندّد بها معارضون ومن ثمّ رئيس المجلس الوطنيّ، ما دفع المجلس لإصدار بيان يشير إلى أنّ رئيسه لا ينطق سوى باسمه الشخصيّ. كما برز خلال العمل على «العهد الوطنيّ» الجامع لرأب صدع انقسام المعارضة السوريّة، تحضيراً لمؤتمر توحيد المعارضة في القاهرة صيف ٢٠١٢، حيث كانت أكبر النقاط الخلافيّة هي رفض تنظيم الإخوان المسلمين الإشارة لشعار «الدين لله والوطن للجميع»، الذي كان شعاراً مؤسّساً للدولة السوريّة في مرحلة النضال من أجل الاستقلال، ومواجهته بمقولة «الدين لله الوطن للجميع».

كذلك عملت الكثير من القوى السياسيّة الأخرى المحسوبة على العلمانية على مقولة «الأغلبيّة والأقليّة»، مع ما تضمّنه ذلك من إشارة إلى وجود أغلبيّة في سورية تدين بالمذهب السنيّ. وانخرطت في خطابٍ إعلاميّ يدين مثلاً عدم انخراط مدينتي دمشق وحلب في الانتفاضة على أنّها «عمالة للنظام»، بمعنى العمالة لطائفة النظام.

أدّى كلّ هذا إلى خسارة المعارضة السوريّة لأيّ دعمٍ من المرجعيّات الدينيّة من مختلف المذاهب. هذه المرجعيّات الدينيّة لا تأخذ عادةً في بلدٍ مثل سورية مواقف سياسيّة، بل تمتثل لما تمليه عليها الدولة من مواقف. خاصّة وأنّ جزءاً منها أصلاً موظّف لدى وزارة الأوقاف. كذلك تنأى مرجعيّات مذاهب ما يسمّى «الأقليّات» عن التدخّل في الصراعات السياسية، انطلاقاً من التوافق الاجتماعي الذي أسّس الدولة. هذا الوضع يشبه وضع مصر، ولكن يختلف على ما عليه الأمر في الخليج أو في لبنان. ومع تطوّر الصراع، أصرّت بعض أطياف المعارضة على أن تأخذ هذه المرجعيّات الدينيّة موقفاً مسانداً صريحاً لها، خاصّة عندما تبنّت أنّها «الممثّل الشرعيّ والوحيد للشعب السوريّ». إلاّ أنّ هذا الموقف لم يتّسم بالحدّ الأدنى من العقلانية في حين تعتبر هذه المرجعيّات نفسها مسؤولة عن رعايا، القاطنين أصلاً في كنف السلطة. ولم يؤدّ الإصرار ومن ثمّ الاتّهام علانية بالتواطؤ في القمع إلاّ إلى عزل أطياف المعارضة هذه عن المرجعيّات، مع أنّ أغلبها كان يتعاطف ضمنيّاً مع الانتفاضة الشعبيّة في بداياتها، وينبذ القمع الدامي الذي ترتكبه السلطة. ما فاقم من الشرخ الطائفيّ.

ترسّخت المشاعر الطائفيّة فيما بعد بشكلٍ أكبر مع تشرذم القوى المناهضة للسلطة على الأرض وانفصامها عن الأجسام السياسيّة، كالمجلس الوطنيّ والائتلاف، وعسكرتها بشكلٍ كبير. وبالتالي أصبحت لمعظم الكتائب المقاتلة بنى تنظيمية تعتمد على مرجعيّات دينيّة وشرعيّة، أغلبها تميل نحو التطرّف، بدل المدنيّة منها. وأتى مقاتلون أجانب يقاتلون معها تضامناً على أسسٍ طائفيّة. وفي المقابل، انخرط حزب الله الشيعيّ في الصراع

لافتة ريف دمشق ٢٠١٢

وتمّ حشد ميليشيات عراقية وأجنبيّة على أسسٍ طائفيّة. وأضحى الصراع يخاض ويفسّر على أسسٍ طائفيّة، بعيداً عن نهجه الأوّل.

انزلاق الصراع هذا نحو الطائفيّة جعل كثيراً من المواطنين يعزلون أنفسهم عنه. وهذا الانعزال لم يخصّ فقط أبناء المذاهب المسيحيّة، وكذلك الدرزيّة والإسماعيليّة، بل أيضاً الأكراد كمجموعة قوميّة لها أحزابها السياسيّة العريقة، وفي العموم أغلب السنّة والعلويين. فأغلب المواطنين السنّة قد هجروا إلى المناطق الخاضعة للسلطة حتّى ولو كانوا يحمّلون هذه السلطة مسؤوليّة ما حصل. وأغلب المواطنين العلويين باتوا يعيشون في رهاب الانتقام الطائفيّ. ورويداً رويداً انقلبت مشاعر التعاطف مع الانتفاضة الشعبيّة والسخط من قمع السلطة، لدى معظم المواطنين والمرجعيّات الدينيّة التقليديّة إلى تخوّف من المعارضة، ومن ثمّ إلى مناهضة صريحة لها مع نموّ التنظيمات المتطرّفة وانتشار الدمار في البلاد.

يبقى السؤال مطروحاً حول كيفيّة الخروج من الصراع الدامي العبثيّ الحالي، الذي يأخذ اليوم صبغة طائفيّة، وحول كيفيّة بناء صيغة مستقبليّة للعقد الاجتماعي في سورية ولنظام الحكم يفكّك تدريجيّاً التشنّج الطائفيّ الذي أصبح واقعاً.

في البداية لا بدّ من الإشارة أنّ الصراع قد تغيّر في طبيعته في الآونة الأخيرة مع سيطرة تنظيم الدولة الإسلاميّة على مساحات واسعة وإنشائه «لدولة» ومع اتجّاه جبهة النصرة وحلفائها وَجهة مماثلة. أوقع هذا التغيّر التشنّج الطائفيّ في خيارٍ بين التحالف مع التنظيمات المتطرّفة أو حتّى مبايعتها وبين مهادنة السلطة لمواجهة هذه التنظيمات. وهذا الخيار كان مرّاً في جميع أحواله لما تقوم به السلطة من قصفٍ عشوائيّ للمدنيين. إلاّ أنّ هذا الخيار يغيّر من طبيعة التشنّج الطائفيّ ذاته، إذ أنّه يضعه ضمن المسلمين السنّة بين التوجّهات المتطرّفة والتوجّهات الأكثر انفتاحاً تاريخيّاً، وليس بين «الأغلبيّة السنيّة» و«الأقليّات». فمن ناحية، يدفع إنشاء «خلافة إسلاميّة» الالتباس الذي يقوم عليه الإسلام السياسي إلى نهاياته. فها هي هذه الدولة تطبّق الشريعة والحدود حسب التفسير السائد أنّها صالحة لكلّ زمان ومكان. ويخلق منظومة مرآة لولاية الفقيه التي يناهضها الإسلام السياسي السنيّ. ومن ناحية أخرى، تطرح مواجهة الخلافة الإسلاميّة مسألة التوافق الاجتماعيّ على فصل تفاسير الشريعة عن إدارة الدولة بشكلٍ صريح، إلاّ أنّ الخروج من هذا الخيار يتطلّب إنهاء الشعور بالظلم الذي تعيشه فئات شعبيّة عريضة من جرّاء القمع الدامي الذي تمارسه السلطة في سورية، ومشاعر الخذلان تجاه الدول الإقليميّة التي تركت سورية تدمّر وشعبها يُقتل. ما يعني إطلاق عمليّة تغيير سياسيّ جوهريّة، إلاّ أنّ التغيير الجوهريّ أضحى عمليّة معقّدة. فمن ناحية هناك حرب قائمة متعدّدة الأطراف، تلعب فيها المصالح الإقليميّة دوراً رئيساً. ومن ناحية أخرى هناك انفصام حقيقيّ بين المعارضة السياسيّة وبين القوى العسكريّة والمدنيّة في أرض الواقع، انفصام تمّت أيضاً تغذيته من قبل قوى إقليميّة ودوليّة. بالتالي يتطلّب السير نحو الخروج من الصراع عملاً متزامناً على المستويين السياسي الكليّ والمحلّي على الأرض. كلاهما له تعقيداته، الحلّ السياسيّ الكليّ، وإن أتى نتيجة لانهيار السلطة، لا يُمكن أن يقوم على محاصصة طائفيّة، إذ لا وجود لطوائف بالمعنى الحقيقيّ للكلمة في سورية، كما في لبنان. بل يجب أن يتمّ إرساء عهد وطنيّ وآليّات مؤسسيّة تعطي الارتياح بالنسبة للشعور بالظلم وتطمئن على مستوى عدم هيمنة تفسيرات مذهبيّة، أيّاً كانت، على مشروعٍ وطنيّ. وبالحقيقة يجب أن تأتي هذه التطمينات أكثر من قيادات معتدلة محسوبة على الإسلام السنيّ منها ممّا يسمّى الأقليّات، على الصعيد الوطني كما الإقليميّ. بحيث تبقى سوريّة على مسافة متوازنة من مصالح ما يدعى بالمحورين السنيّ والشيعيّ، لكن أيّ حلّ على الصعيد الكليّ لا يمكن أن يكتب له النجاح دون الانطلاق من حلول محليّة تزيل الاحتقانات والأحقاد التي تراكمت مع الحرب على الصعيد المحليّ. وفي الحقيقة الأولويّة هي للعمل على هذا الصعيد، لأنّ الصراع يخاض أساساً على الأرض وليس في أروقة السياسة العالميّة أخيراً كثيراً ما يثار أنّ الحلّ في سورية يجب أن يتبع اتفاقاً إقليميّاً ودوليّاً كي يتفق السوريّون. لكنّ التجربة التاريخيّة تعلّمنا أنّ الحلّ يقع أوّلاً وأخيراً على عاتق السوريين. فكما حدث عند الانفكاك عن الدولة العثمانيّة وتأسيس الدولة الأولى، يكفي أن يتواجد لدى السوريين مجموعة من الشخصيّات النافذة التي تنبذ الشحن الطائفيّ وتحرص على نموذج البلد المتعدّد الأديان والمذاهب والأعراق كي يكون لأيّ حلّ أسس حقيقيّة. لا معنى عندها للتمييز بين ديموقراطيين وإسلاميين، بل بين طائفيين وأولئك الذين يقولون بالمساواة في المواطنة.

.

—

كاتب سياسي - منبر النداء الوطني*

ومع تطوّر الصراع، أصرّت بعض أطياف المعارضة على أن تأخذ هذه المرجعيّات الدينيّة موقفاً مسانداً صريحاً لها، خاصّة عندما تبنّت أنّها «الممثّل الشرعيّ والوحيد للشعب السوريّ». إلاّ أنّ هذا الموقف لم يتّسم بالحدّ الأدنى من العقلانية في حين تعتبر هذه المرجعيّات نفسها مسؤولة عن رعايها، القاطنين أصلاً في كنف السلطة. ولم يؤدّ الإصرار ومن ثمّ الاتّهام علانية بالتواطؤ في القمع إلاّ إلى عزل أطياف المعارضة هذه عن المرجعيّات، مع أنّ أغلبها كان يتعاطف ضمنيّاً مع الانتفاضة الشعبيّة في بداياتها، وينبذ القمع الدامي الذي ترتكبه السلطة. ما فاقم من الشرخ الطائفيّ.

ملاحظات في المسألة الطائفية الراهنة

طارق أحمد*

في الأصل؛ ليست لبشار الأسد شعبيةٌ جادّةٌ أو كاريزما بين العلويين. وعندما اندلعت الثورة جرى تمتين التلاحم حوله بوصفه عنواناً لاستمرار سلطة العلويين، ولحمايتهم من حساب السنوات الطويلة من التعسّف والاستئثار، دون أن تزداد القناعة بشخصه زيادةً تذكر. نمط البطل العلويّ حقيقةً هو رفعت أو ماهر الأسد. وعندما أبدى بشار بعض الترويّ (عدم «سحق» المظاهرات، والاكتفاء بتفريقها مع عددٍ من الضحايا أو من دونهم) خرجت مظاهراتٌ في بعض المناطق العلوية أطلقت هتاف «بشار عالعيادة وماهر للقيادة»، في إشارة إلى «تمدّن» الطبيب الذي درس في الخارج، ويبدو رخواً، والمتزوّج من سنّية. وعندما استفرغ بشار طاقات جيشه، وصولاً إلى الكيماوي والسكود، سكت هذا التذمّر عنه. ولكن عندما لم يجدِ كلّ ذلك عاد الشعور بأنه «فاشل». من جهةٍ أخرى، فإن حافظ الأسد شبه إلهٍ عند العلويين، رغم أنه أعقد من أن يشبهوه. ولكنهم واثقون من قدرته على «حلّها»، بالتفاهم والتفاوض، أو بالسحق في وقته ومكانه وقدْره المناسبين، أو بمزيجٍ شاملٍ من كلّ ذلك. المهم أنه كان سيعبر بالعلويين هذه الأزمة الوجودية، كما عبر بهم إلى السلطة والثروة.

الآن، شعبية بشار الأسد المحدودة في حضيضها بالفعل، ولكن ما الحلّ؟ ما زال هو رمز توحّد الطائفة ومركزها وممثلها كـ«نظام» له علاقاته الدولية وموارده وإدارته الموحّدة لمناطق واسعةٍ من البلاد... إلخ. فمن البديل؟

لا بديل فعلاً، ولكن شعبية العقيد سهيل الحسن (النمر) في تصاعدٍ متسارعٍ وكبير. في معظم مناطق العلويين تُرى سياراتٌ مكتوبٌ عليها «رجال النمر»، دون ارتباطٍ عسكريٍّ أو تنظيميٍّ به، بل انجذاباً للرمزية التي صنعها مزيجٌ من الوقائع والإشاعات. وقد قامت هذه الرمزية أساساً على القدرة على «الإنجاز»، أيّ –ببساطةٍ- على المزيد من الجرائم الوحشية وسياسة الأرض المحروقة التي أدّت إلى مقتل وجرح الآلاف، وإلى تشريد مئات الألوف، وإلى دمارٍ هائل. نعم، تتراجع شعبية بشار الأسد ولكن لصالح العقيد النمر، لا لصالح عبد العزيز الخيّر الذي ما زال مصيره مجهولاً في سجون النظام! فهل هذا التغيّر إيجابيّ؟

تتفاوت تقديرات عدد قتلى العلويين من الجيش وأجهزة النظام المسلحة وقوّات تشبيحه. ويصل بعضها إلى سبعين ألفاً. وهو عددٌ هائل بالنسبة إلى أقليةٍ تتراوح حول ٨٪ من السوريين. يعرف العلويون أكثر من غيرهم أعداد القتلى وتوالي مواكب التشييع ووصول الجثامين من ساحات المعارك المختلفة في كلّ أنحاء سورية. ويشعرون الآن بعدميةٍ واضطرابٍ لا يبدو أمامهم مخرجٌ منهما. ووراء كلّ هؤلاء القتلى جروحٌ وآباءٌ وأمهاتٌ وزوجاتٌ، ووراءهم أيضاً مشاعر ثأريةٌ لدى الإخوة والأبناء والأصدقاء، وكذلك مشاعر ثأريةٌ ومظالم في المناطق التي كانوا يقصفونها دون رحمةٍ، ودون أن يفرّقوا بين من يسمّونهم بالإرهابيين وبين «حاضنتهم الشعبية».

ليس الكلام السابق طائفياً، ولكن لا جدوى من تكرار الزجل التصالحيّ الذي ساد طويلاً بصيغته المتجاهلة للوقائع، ولم يفِد في اجتذاب العلويين أو «طمأنتهم» كما كان أصحابه يأملون. وإذا كان جمهور الثورة قد تقبّل هذا الخطاب في البداية، امتثالاً لآراء من اعتُبروا «رموز» المعارضة، أو رياءً، أو تجنباً لصدامٍ واسعٍ لا يبقي ولا يذر؛ فإن هذا الصدام قد حصل، وأصبح الوجه الطائفيّ الذي أسفر عنه النظام وحلفاؤه، وسلكته الثورة أيضاً، أمراً واقعاً لا يمكن تجاوزه بطيب الكلام.

في الحقيقة، ظهرت بوادر طائفيةٌ منذ بواكير أيام الثورة. وقيلت بالفعل كلمات «العلوية عالتابوت والمسيحية ع بيروت» في بعض المناطق التي كانت تعاني من تمييزٍ طائفيٍّ سلطويٍّ أشدَّ من سواها. ولكن هذه الشعارات لم تكن هي الطابع العامّ لشعارات الثورة وعقلها ومسارها حينها. وعندما أسمى السوريون جمعة ٢٠١١/٦/١٧ بجمعة صالح العلي كان ذلك بهدف تجسير المسافة مع «الشركاء في الوطن» بالفعل، قبل أن يهشّم هؤلاء الشركاء بأعتى الطرق الممكنة أية جسورٍ محتملةٍ للتواصل، وأصبحنا في حالةٍ من الاستقطاب الطائفيّ الذي يتغذى بثاراتٍ دمويةٍ هائلة، مما يجعل معالجة هذا الموضوع بالغة العسر الآن.

—

كاتب سياسي*

لافتة ريف إدلب ٢٠١٣

في تعريف الطائفية: إشكاليّة البيئة السورية

علاء الدين زيات*

اختار الأستاذ علاء الدين الزيات الإجابة على الأسئلة بشكل منفصل

١-كيف نستطيع تعريف الطائفية، وما الفرق بين الطائفة والطائفية والطائفية السياسية؟

مدرسياً، ثمة تعاريف عديدة تمتلك سياقاً تاريخياً وخصوصية جغرافية. وهي ليست بالمسألة الإشكالية، ربما إشكالية البيئة السورية في (التحريم والاباحة) وأقصد تداول بنى مجتمعية واسعة لاعتماد الطائفية (مذهبية أو فكرية أو مناطقية) مع رفض لفظي لمضمونها، وحين نضيف عامل صراعات السلطة داخل وخارج النظام ومع امتدادات إقليمية (حيث تتجاوز الطائفية حدود الجغرافيا السياسية) نعي أهمية ترك التعريف المدرسي جانباً والبحث في خصوصية تاريخية – جغرافية مميزة، وهذا يدفع للتركيز على الأسئلة الخمسة الباقية

٢- كيف يُنظر إلى تعدد وكثرة الطوائف في سورية، أين تكمن جذور الطائفية، وكيف ظهرت حساسيتها فجأة في ظل انحسار الدولة؟

ليس من مشكلة في التعدد الطائفي في سورية إلاّ في نمونزعتها لإعاقة مشروع الدولة، تقدمها عليه أو اعتماده وسيلة لمراكمة المكاسب. وبدلاً من طواف يجعل الهوية الوطنية مركز إبداعه وتمسكه لتكون جزءاً من هوية إنسانية عامة. تُستبدل الطائفية نموذجها المُستعلي والمبني على أوهام التفوق العددي مرّة، أو التاريخي مرّة، أو القانوني مرّة، أو المنتزع بحكم السياق مرة أخيرة إن أمانٍ عابرة للحدود، وتحالفات تُبنى على أسس طائفية تدفع بمشروع الهوية عقوداً للخلف وتُتيح تداولاً جديداً لمفاهيم الوطن والشعب والتاريخ المشترك وحتماً وبالأهم حول المستقبل، هذا واقع الحال اليوم. هي ليست حساسية لهجات ومزاج ديني ومنظومة أعياد وثقافة مطبخ ومشروبات، هي تُخوم تمييزٍ جعلتها الإدارات المتعاقبة وسائل عزل وارتهان وأدوات قمع، ولم تنجُ المعارضات من اتباع وسائل مضادة مشابهة بالعمق، كردود أفعال، سواء باعتماد السياسة فقط كشكل من أشكال الصراع على السلطة، وتقديس الخاص (الطائفي) بديلاً للوطني

٣-برأيك، هل كانت الطائفية أداة من أدوات النظام، أم أن النظام بطبيعته نظامٌ طائفي البنية؟

بين البنية والأداة ثمة فارق حقيقي، فالأول تكويني عضوي والثاني مؤقت، الطائفية في سورية بفرادة مميزة تمتلك المعنيين في تبادل أدوار بحسب الحاجة، وليست دعوة لتوفيقية في الإجابة بقدر ما هي دعوة لقراءة السياق التاريخي لتطور الصراع الطائفي في سورية وللتوضيح يجب الإشارة إلى طائفية تتجاوز المفهوم الضيق للعلويين كحكام لسورية منذ ١٩٧٠ بل الإشارة الى منظومة تطييف عامة تعتمد التناقضات التي تتجلى في الفروقات (تاريخية وفقهية وفولكلورية وتراثية ... الخ) لصياغة مفهوم مجتمعي لإدارة المجتمع وفق ذلك من فوق كانت مركزية الدولة الأمنية عابرة لكل ذلك ولكنها قادرة على توظيف التطييف (بنوعيه الداعم والمناوئ) في تنظيم صراعات لا تلغيه ولا تقلل من قبضة النظام في الإمساك (بالجميع (الثمانينات – التسعينات – واليوم

٤- هل ما ينطبق على النظام ينطبق على الثورة، هل نحن إزاء ثورة سنية في مواجهة نظام علوي، أم أننا نشهد ثورة شعب مقموع نهض لأسباب تتعلق بالكرامة أساساً؟

المعنى الرئيسي للحدث السوري هو الأزمة المجتمعية العامة: توقف مشروع التنمية والتراجع التدريجي لمفاهيم هوية وطنية ووطن. لا يُقلل ذلك مطلقاً من وجود معاني حقيقية للتجديد والتغيير في بنى مجتمعية مشاركة في الحراك، ولكن أثرها تراجع أمام نهوض قوى ذات رؤى أضيق محلية ومناطقية وطائفية ومدعمة بامتدادات إقليمية (كلامي ينال جميع أطراف النزاع بلا استثناء)، إنّ الطابع الانفجاري للنزاع متعدد الأقطاب لم يُبقِ لمعنى التغيير اليوم إلاّ اعتباره مشروعاً تحت التأجيل. فاستشراء صراعات محركها مفهوم السلطة بصورته الأضيق قدم لتاريخية الأزمة السورية وقوداً إضافياً، وأبعدها عن مسارها المحتمل أي أن تكون بوابة الدولة العصرية الحديثة رغم لبوس طائفي شديد في التداول الشعبي وانقسام عمودي كشرخ عميق في المجتمع السوري فاقمته أحداث السنوات الأربع الأخيرة، لكن عمق الصراع ليس كذلك، بعض مفاصله نعم ضمن وظيفية إدارية وأمنية نعم، ولكن بقي المضمون الأهم فشل منظومة الدولة عن تنمية حقيقية للمجتمع والاكتفاء بدور رب العمل الاستثماري الريعي والتابع

٥- كيف نفسر عدم انغماس الأقليات فعلياً في الثورة، مع علمنا أنّ التهميش لم يميز بين منطقة وأخرى، ولا بين طائفة وأخرى؟

سيكون السؤال مصاغاً بطريقة واقعية أكثر لو حاولنا القول ماذا قدم مشروع التغيير في سورية من حوافز لمنافسة مجمل مقولات مشروع النظام الكبرى (الإدارة – الاقتصاد – العلاقات الدولية – العربية – فلسطين ...) حتماً سيكون إجراء تنافس مع منظومة حكم مستقرة ومستندة إلى اقتصاديات تديرها بكل صلابة، مع شراكات دولية طويلة ومتجذرة. المقارنة ظالمة بلاشك، ولكنها ضرورية لإدراك المخرج، هل هناك حاجة لرشوة الأقليات بخطاب يمنح أفضليات وتطمين إضافيين ينافس النظام؟ لا أظن ذلك يخدم لأننا بهذه الطريقة نعود لإقصاء مفهوم المواطنة ونجذر انتقائية التعامل مع الوحدات وفق الولاء، وهي واحدة من مقولات الحكم الحالي ومن عوامل تفجر الأزمة بشكل متعدد المحاور، ستكون للمرحلة الانتقالية في سورية الكثير من العقبات ولكن لا يمكن تجاوزها بنجاح دون مسطرة قياس المواطنة المتساوية كعنصر محدد

ناشط مدني - عضو الهيئة الإدارية لـ تماس*

دولة المواطنة: وصفة مُجرّبة في مواجهة دول الطوائف

فائق حويجة*

اختار الأستاذ فائق حويجة الإجابة على الأسئلة بشكل منفصل

١-كيف نستطيع تعريف الطائفية، وما الفرق بين الطائفة والطائفية والطائفية السياسية؟

٢-كيف يُنظر إلى تعدد وكثرة الطوائف في سورية، أين تكمن جذور الطائفية، وكيف ظهرت حساسيتها فجأة في ظل انحسار الدولة؟

٣-هل كانت الطائفية أداة من أدوات النظام، أم أن النظام بطبيعته نظامٌ طائفي البنية؟

٤-هل ما ينطبق على النظام ينطبق على الثورة، هل نحن إزاء ثورة سنية في مواجهة نظام علوي، أم أننا نشهد ثورة شعب مقموع نهض لأسباب تتعلق بالكرامة أساساً؟

٥-كيف نفسر عدم انغماس الأقليات فعلياً في الثورة، مع علمنا أنّ التهميش لم يميز بين منطقة وأخرى، ولا بين طائفة وأخرى؟

٦-أخيراً، ما هو الطريق الأسلم للخروج من مأزق الطائفية الذي بات مهدداً حقيقياً للإنسان السوري؟

١- لن أدخل في المعنى اللغوي للطائفة باعتبارها تجمعا من الناس ... فالمقصود من «الطائفة» في هذا السياق، هو الدلالة على مجموعة من الناس تتلاقى على معتقد معين وتمارس طقوساً مشتركة تعبر من خلالها عن تصورها ومعتقداتها بما في ذلك تصورها للخلق والخالق ضمن بيئة اجتماعية محددة، أي أن الأمر يقتصر في حدود هذا اللفظ على ما تراه هذه الجماعة عن نفسها ضمن سياق اجتماعي وبالأخص ثقافي محدد، ودون أن تتوسع هذه النظرة للمجموعة عن نفسها بحيث تتحدد به بمعزل عن التمايزات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي السياسية بين أفراد هذه المجموعة البشرية ضمن إطار المجتمع – والدولة - الذي تنوجد فيه.

أما الطائفية فهي تدلل على النزوع بهذا الواقع وتصعيده – إيديولوجياً- وبدرجة ما سياسياً إلى مستوى تحديد الذات من خلال هذه الصفات في مواجهة الآخر المختلف، كمرحلة أولى، ثم النزوع بهذا التصور إلى درجة التعالي على الآخر والنظر إليه ليس كمختلف بالمعنى الثقافي المحدود، بل ك «متخلف» في أحسن الأحوال، وكنقيض بكافة المعاني الاجتماعية والإنسانية – وربما الوجودية – في أسوأها!.

باختصار، وإذا استعرنا التعريف الماركسي للطبقة، يمكن القول أن الطائفة هي مجموعة من الناس موجودة بذاتها، أما الطائفية فهي وعي هذه المجموعة لذاتها و في مواجهة الآخر. أي الانتقال من وضعية المجموعة بذاتها إلى وضعية المجموعة لذاتها.

أما الطائفية السياسية فهي مأسسة الطائفية بوصفها نظرة إيديولوجية للذات والآخر ضمن نسق مؤسساتي سياسي يُحدّد المرء، ليس بحسب مؤهلاته وقدراته ووضعه الاقتصادي والاجتماعي ضمن إطار الدولة، بل ضمن انتمائه الطائفي المفروض عليه بحكم الولادة، وبغض النظر عن قناعاته الفردية وعما يراه عن نفسه .. وبالتالي تعمل الطائفية السياسية على استدامة الوضع الطائفي مقوناً ومؤسساً على مستوى بنية الدولة وأجهزتها.

٢- لا أتفق مع المقولة التي تقول أن في كثرة الطوائف غنى وتنوع وفسيفساء جميلة إلى آخر ما هنالك من شعر جميل وكاذب في آن، إلاّ في بلاد حققت اندماجها المجتمعي وبنت دولة المواطنة، أمّا في سوى ذلك من البلدان التي مازالت تعيش مجتمعياً في النمط تحت الوطني - وبغض النظر عن الأسباب - فإن التغنّي بالطوائف لا يعدو كونه محاولة يائسة للهروب من لغم سينفجر يوماً ما، إن لم يكن في طور الانفجار. وربما تكون لحظة الانفجار مرهونة إلى حد بعيد بغياب الدولة خصوصاً في بلد مثل سورية لم تعرف – برأيي المتواضع – طريقا إلى بناء الوطنية السورية بشكل آمن ومستدام. فإضافة إلى حداثة بناء الدولة السورية، وفي الفترة القصيرة التي عاشت فيها سورية شكلاً من أشكال دولة المواطنة

في الخمسينيات من القرن الفائت، وعندما كان بالإمكان تعزيز الوطنية السورية، تقاسم المجتمع - ممثّلاً بالأحزاب السياسية الموجودة - ثلاثة رؤى ترفض الوطنية السورية: الأولى بدعوى القومية العربية تحت عنوان الأمة العربية الواحدة، والثانية بدعوى الخلافة الإسلامية، والثالثة بدعوى أمة العمال والفلاحين الأممية. وفي الحالات الثلاث غابت الوطنية السورية، أي أنه لم يعمل على بناء الوطنية السورية الجامعة لدى التيارات السياسية والإيديولوجية الفاعلة في تلك الحقبة الديموقراطية. ثم مع مجيء حكم البعث تماسكت الدولة السورية بقوة القمع، لذلك بقيت عوامل الانصهار والتوحد المجتمعي ضعيفة. ومع بداية الانتفاضة السورية وتحولها إلى أزمة مستدامة، ومع غياب حضور الدولة - إضافة للتدخلات السلطوية والإقليمية ذات اللون المذهبي والطائفي- صار عدم بروز الطوائف والطائفية بأقبح الأشكال شبه مستحيل في مجتمع لم يستطع التوحد والاندماج في وطنية واحدة إلاّ بقوة وجود الدولة. لذلك لا أعتقد أن ثمة مفاجأة في الأمر: غياب الدولة عن المجتمعات التي لم تستطع بناء دولة المواطنة - بغض النظر عن الأسباب - سيؤدي إلى التمترس خلف التشكيلات الاجتماعية ما قبل الوطنية.

٣- ٤ -٥ - لم يكن النظام في رأيي، في يوم من الأيام، طائفي البنية ولكنه استخدم -ويستخدم- الطائفة والطائفية إضافة لأسلحة أخرى خدمة لمصالحه وحسب

الحاجة. والموضوع من وجهة نظري ليس عند النظام، بل عند القوى العلمانية أو التي تدعي ذلك وإن لم تستخدم هذه اللفظة، والتي شاركت النظام باستخدام السلاح الطائفي واعية أو غير واعية، لنتذكر أن أغلب المعارضات التي انبثقت أو ازدهرت مع بداية الانتفاضة حذّرت - لفظياً للأسف- من الانجرار إلى الملعب الطائفي للنظام، لكنها رويداً، رويداً تحوّلت من السكوت عن الأفعال الطائفية لما سمته «قوى الثورة والمعارضة ؟؟» إلى التبرير المشفوع بالتأييد لها إلى الاحتراف في الملعب الطائفي القذر ..! وذلك تحت عناوين ويافطات من قبيل أنّ النظام الطائفي (والمقصود طبعاً العلوي) يقتل الشعب (السنّي طبعاً) فيصبح كل ما يفعله هذا الشعب «السنّي» مقبول ومطلوب «كطريق لابد منه لإسقاط النظام «العلوي المأساة – برأيي – أنّ أحزاباً وقوى وتيارات وشخصيات عامة كانت تُحسب في خانة الوطنية والعلمانية ساهمت في تغذية هذه الحرب الطائفية القذرة، وفي بعض الحالات عن سبق الإصرار والترصد!. فالحديث عن ثورة شعب ضدّ الاضطهاد والإجرام «العلوي أو النصيري» ساهم في تحويل أهداف الانتفاضة في الحرية والكرامة ودولة المواطنة إلى تجييش لـ «السني» ضد الآخر المختلف: العلوي، أو غير السني بصفة عامة كما حوّل الصراع الإقليمي المتمحور حول المصالح في نهاية المطاف، إلى مواجهة للتمدّد «الصفوي المجوسي» وليس الفارسي أو الإيراني إذا سلّمنا جدلاً بوجود هكذا تمدد.

بهذا الفهم يصبح من المفهوم عدم انخراط «الأقليات» في «الثورة» - إذْ مع اعتراضي على طريقة صوغ السؤال- فإنني أعتقد أنّ أشخاصاً كُثر من مختلف «الملل والنحل» قد انخرطوا في انتفاضة الشعب السوري المطالب بالحرية والكرامة ودولة المواطنة، لكن إعلام النظام صوّر الأمر على أن ثمة حرب كونية أداتها التكفيريون الإسلاميون في مواجهة نظام الممانعة العلماني المنفتح .. إلخ.

أما الممثل الإعلامي للمعارضة ممثّلاً بمحطات الجزيرة والعربية و.. و .. فقد اختار زاوية

لافتة عامودا ٢٠١٢

تصوير معاكسة ترى أن الصراع يتمحور في مواجهة النظام (العلوي - النصيري - المجوسي – الإيراني) والكافر بالمحصلة. الأمر الذي دفع قطاعات كبيرة من الطائفة العلوية للتشكك في هذه الانتفاضة، وهو ما انسحب على «الأقليات» الدينية والطائفية بعد تجذر لغة الخطاب التحريضي الطائفي لدى وسائل الإعلام المختلفة. يُضاف لذلك أن القوى والشخصيات المعارضة التي كان يمكن لها أن تقوم بدورٍ إعلاميّ - على الأقل - من منظور وطني، إما أنها بلعت لسانها في مواجهة بوادر التحولات ذات الطابع الطائفي في الانتفاضة السورية، أو أنها بررتها، أو أدلجتها بدعوى أن «السنة هم الأمة» ولا يُخشى منهم بالمعنى الطائفي. إلى آخر ما هنالك من ترهات متثاقفة ساهمت في إيصالنا إلى مانحن فيه.

بالمختصر: أعتقد أن السكوت عن المؤشرات الأولى لتحول انتفاضة الشعب السوري باتجاه (الحرب الطائفية المقدسة) وصولاً لـ (دولة الخلافة) في ظل الاستنقاع الناتج عن عدم القدرة على الحسم من قبل بعض القوى والشخصيات «المعارضة» ذات الصوت العالي كانت بداية الهزيمة بالمعنى الأخلاقي والإنساني - ولكي لا يصطاد أحد- أنا لاأتكلم عن هزيمة عسكرية أو ماشابه ففي الثورات والانتفاضات يحدث أن تنتصر الثورات أو أن تُهزم تبعاً لموازين القوى المحلية والإقليمية .. إلخ. أنا أتحدث عن الهزيمة الأخلاقية والسياسية والإنسانية التي يتحمل وزرها ذات القوى والشخصيات «المعارضة» ذات الصوت العالي والتي مازال صوتها - رغم كل المياه التي مرت – عالٍ!.

٦- أعتقد أن المخرج الوحيد من الوضع الطائفي لم يكن ولن يكون إلاّ بفصل الدين عن الدولة، أي ببناء النظام العلماني دون لف أو دوران. لأن «الفسيفساء المزركشة الجميلة» لن تكون كذلك إلاّ عندما لا يكون بالإمكان اللعب فيها في الحقل السياسي، أي عندما يُمنع الدخول إلى نطاق الفعل السياسي العام من بوابة الدين أو الطائفة. ولأن الأمر بالغ التعقيد في الواقع السوري نتيجة تضافر الظروف التاريخية مع الأزمة المركبة التي يعيشها المجتمع السوري اليوم، فإننا قد نحتاج إلى مراحل وسيطة ومتدرجة مع ضمانات كافية للجميع على طريق إعادة إنتاج الوطنية السورية مقرونة مع بناء دولة المواطنة: الوصفة المجربة في مواجهة دولة الطوائف.

محامي - مركز المواطنة المتساوية*

إن الطائفية السياسية هي مأسسة الطائفية بوصفها نظرة إيديولوجية للذات والآخر ضمن نسق مؤسساتي سياسي يُحدّد المرء، ليس بحسب مؤهلاته وقدراته ووضعه الاقتصادي والاجتماعي ضمن إطار الدولة، بل ضمن انتمائه الطائفي المفروض عليه بحكم الولادة، وبغض النظر عن قناعاته الفردية وعما يراه عن نفسه .. وبالتالي تعمل الطائفية السياسية على استدامة الوضع الطائفي مقوناً ومؤسساً على مستوى بنية الدولة وأجهزتها.

بخصوص التمييز بين الطوائف والطائفية

ماجد كيالي*

بات الحديث عن «المسألة الطائفية»، والصراعات الطائفية، والعنف الطائفي، والمخاوف الناجمة عن كل ذلك يتصدر معظم النقاشات السياسية في الآونة الأخيرة، على خلفية الصراعات الجارية في بلدان المشرق العربي، مع كل ما تنطوي عليه كل هذه المسائل من التباسات ومبالغات وتوظيفات متباينة، لاسيما أن هذا الحديث، على الأغلب، يخلط، أو لا يُميز، بين مفاهيم من مثل: الطوائف والطائفية والأقليات، بالنظر إلى خلفياتها ودلالاتها المتباينة.

في هذا الإطار أعتقد أنه ينبغي التمييز بين الطوائف والطائفية، فالطوائف التي هي ظاهرة تاريخية، اجتماعية ودينية، هي غير الفكر السياسي الطائفي، الذي يتضمن حمولات استبدادية، كونه يتأسس على مصادرة حرية الأفراد، وخياراتهم الشخصية، ويفرض عليهم الخضوع لتنميطات جمعية طائفية، بدعوى المشترك الديني لوحده هكذا ثمة في أي مجتمع مسلمون ومسيحيون، وأيضاً، ثمة فوق ذلك، في كل طائفة دينية، مذاهب شتى، حيث ثمة أرثوذكس وكاثوليك وبروتستانت وآخرون ضمن المسيحية، وثمة سنة وشيعة وإسماعيليون ودروز وعلويون ضمن المسلمين. وإذا احتسبنا أن ثمة هوية طبقية وأخرى ثقافية، فهذا يعني أن ثمة عدة طبقات من الهوية في الشخص الواحد، الأمر ينطبق على الجماعات أيضاً، من دون أن يقلل ذلك من المشتركات، أومن الهوية الوطنية الجمعية القصد من ذلك توضيح أن المشكلة في المجتمعات لاتكمن في وجود الطوائف، بوصفها جماعات بشرية تشكلت عبر التاريخ، فهذا أمر طبيعي، وقد أمكن التعايش معه، لاسيما أن هذه يمكن أن تشكل عامل إغناء وتنوع وإثراء حضاري وثقافي لأي بلد. لذا فإن المشكلة تكمن تحديداً في الفكر السياسي الطائفي، الذي يحيل هذه الطوائف إلى وحدات اجتماعية مختلفة عن بعضها، حتى من الناحية الهوياتية، ناهيك عن إصراره على إنتاج الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يعيد إنتاج هذه التمايزات، بأشكال شتى، وضمنها، إقامة جدران بين المجتمع الواحد، وإيجاد صيغ دستورية، وقانونية تؤبّده. المشكلة، أيضاً، تكمن في التلاعب بالمسألة الطائفية، أي بالطوائف، وتوظيفها في إطار الصراعات السياسية، صراعات القوة والسلطة والهيمنة، وهو ما بات واضحاً في سعي النظام السوري إظهار نفسه باعتباره مدافعاً عن طوائف معينة، رغم أنه ينظر إليها باعتبارها مجرد «أقليات»، كما في السياسات التي تنتهجها حكومة المالكي في العراق. وإذا كان من الخطأ، والعبث، إنكار انقسام مجتمعات البلدان العربية، من الناحية الدينية والمذهبية (وكذاالإثنية)، كغيرها من المجتمعات في البلدان الأخرى، فإن الاعتراف بهذا الواقع لايعني أن هذه المجتمعات تفتقد إلى العوامل التي يمكن أن تُعزز هويتها، وكيانيتها، بوصفها مجتمعات متجانسة، لاسيما مع عوامل مشتركة عديدة وعميقة، مثل اللغة والثقافة والتاريخ ونمط العيش المشترك، فضلاً عن الدولة.

عوامل بروز النزعة الطائفية

ثمة عوامل دفعت نحو بروز النزعة الطائفية، والصراعات الطائفية، في الظروف الحالية، أولها: السياسات التي تنتهجها إيران إزاء العالم العربي، مع أذرعها السلطوية والمسلحة في عديد من البلدان (حزب الله في لبنان والأحزاب المسلحة الموالية لها في العراق وربما في اليمن). وثانيها: عمليات القتل والتدمير الأعمى، بالطائرات والدبابات والمدفعية، التي ينتهجها نظام الأسد إزاء مناطق بعينها في سورية. وثالثها: السياسات التي بات المالكي ينتهجها في العراق. ورابعها: المشكلات والتحديات المتعلقة بالمواطنة والديمقراطية وبناء الدولة في بلدان «الربيع العربي». هذا يفيد، أولاً، بأن «المسألة الطائفية» تفجّرت بنتيجة التنازع السنّي- الشيعي في بعض بلدان المشرق العربي، أي بين أصحاب الديانة الواحدة، لا بنتيجة التنازع الإسلامي المسيحي، ما يؤكد أنها لم تنشأ على خلفية

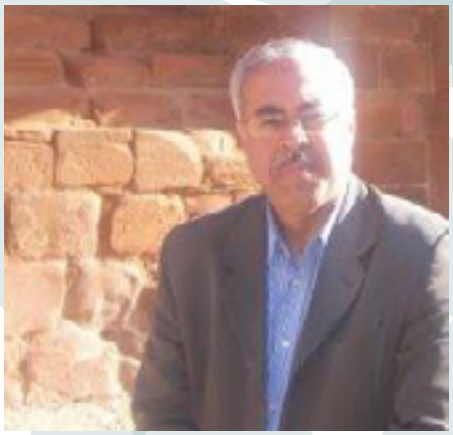

دينية. وثانياً، أن هذا التنازع، أو التصارع، نشأ حديثاً من حوادث سياسية، لا من خلافات دينية، لاسيما من جهة محاولات إيران مدّ نفوذها في عديد من البلدان، لتعزيز مكانتها الإقليمية، ومن تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، الذي سهّل قيام نظام سياسي طائفي فيه، ومن اندلاع الثورة السورية، ومن مساندة إيران وقادة العراق و« حزبالله » (في لبنان) للنظام السوري، ومن السياسات الطائفية التي انتهجها المالكي في العراق لتهميش خصومه، وتعزيز سلطته. وثالثاً، إن هذا الوضع إنما هو تحصيل حاصل للواقع الذي اشتغلت عليه النظم الاستبدادية، ملكية كانت أو جمهورية، طوال عدة عقود، لتأبيد تسلّطها على المجتمع، وتكريس تحكّمها به، فهذه النظم لم تسعَ إلى بناء الدولة الحديثة، دولة المؤسسات والقانون والمواطنين، بل إنها كرّست الانتماءات ما قبل الوطنية (الطائفية والمذهبية والإثنية والعشائرية والجهوية)، باستمرائها اللعب على «العصبيات الطائفية» والإثنية.

هكذا فإن المشكلة لا تكمن في وجود الطوائف الدينية، أو في الكلام عنها، وإنما تكمن في الطائفية السياسية التي تحاول أن تمنح تلك الطوائف، باستغلال مشتركها الديني، معنى هوياتياً، مغلقاً ومطلقاً ومتمايزاً، ما يسبغ عليها وظائف ومصالح سياسية محدّدة، إزاء الطوائف الأخرى، على رغم أن أصحاب الفكر الطائفي هم على الأغلب من غير المتدينين، كونهم فقط أصحاب مصالح وأصحاب سلطة، ما يُفسر تركيزهم

على العامل الهوياتي أكثر من العامل الديني هكذا فإن الفكر السياسي الطائفي هو فكر استلابي، إذ يستلب الإنسان الفرد، بحرمانه من مجاله الخاص، أي من حريته، ومن حقه في المساواة مع الآخرين من المواطنين الأفراد،وذلك بإخضاعه لسلطة الطائفة المتعينة دينياً، أو مذهبياً، والتي هي في واقع الأمر كناية عن هيمنة لجماعة، أو لطغمة، مهيمنة في الطائفة ذاتها، وهذا هو المعنى السياسي للفكر الطائفي. وتالياً لذلك فإن الفكر السياسي الطائفي يصدر عن وجهة نظر تقسم المجتمع بطريقة أفقية، لا عمودية، بحيث تغدو الطوائف وكأنها بمثابة بيئات متجانسة، في حين أنها في الواقع متباينة سياسياً وثقافياً ومصلحياً، وفي وضعية كهذه يجري تنميط الأفراد ومصادرة خصوصياتهم وخياراتهم الفردية، كما يجري وضع الطوائف في مواجهة بعضها، في إطار من العصبية والانغلاق إزاء الآخر

نظرتان غريبتان

فوق هذا وذاك فإن خطورة الفكر السياسي الطائفي تكمن في سعيه لتطييف المجتمع، وبالتالي إعاقة تحقيق الاندماجات المجتمعية، وفق مفهوم المواطنة، الذي يتأسس على الإنسان الفرد، بمعزل عن أي تمايزات بينه وبين غيره، من الأفراد، وأيضاً بمعزل عن أية جماعات أوّلية ينتمي إليها، هذا الفرد، وضمنها الجماعة الدينية. ولنلاحظ أن الطوائف الدينية، من وجهة نظر الفكر السياسي الطائفي الهوياتي والمغلق، تغدو بمثابة «أقليات»، وهذا تنتج منه نظرتان خطيرتان، أولاهما توحي بأن هذه الطوائف غريبة عن مجتمعها، وثانيتهما أن هذه الطوائف لها امتدادات إقليمية، بمعنى أن الأولوية ليست لانتمائها إلى بلدها وإنما لانتمائها إلى طائفتهاالممتدة.

لهذه الاعتبارات كلها تبدو الفكرة الطائفية والصراعات الطائفية، مزيفة، وظالمة، وعبثية، ومدمرة، تنطوي على تلاعبات وتوظيفات، لاتخدم إلا أقلية، لكنها الأقلية التي تتحكّم بالسلطة أو بالطائفة ذاتها. ولعل هذا ماقصده برهان غليون (في كتابه: «نظام الطائفية، من الدولة إلى القبيلة») باعتباره أن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين والعقيدة طبعاً ليس القصد من كل ما تقدم نفي أن ثمة مظاهر طائفية للصراعات الدائرة اليوم في العالم العربي، وإنما القصد منه تأطير هذا الصراع، ووضعه في مكانته الحقيقية، في إطار الصراعات الدائرة على المكانة والقوة والسلطة في العالم العربي.

فليس الصراع الجاري في سورية على السلطة هو صراع طائفي، حتى لو تلبس مظاهر طائفية، في بعض مظاهره، وإنما هو صراع ضد طغمة حاكمة، أو ضد عائلة، صادرت البلاد والعباد، وصادرت الحريات وامتهنت الكرامات، على مدى أكثر من أربعة عقود من الزمن، حولت فيها سورية إلى ملكية خاصة يتوارثها الأبناء من الآباء.

من ذلك يمكن أن نستنتج أن سورية، أو غيرها، لم تحكمها يوماً طائفة معينة، فلا السنة حكموا باعتبارهم سنة، ولا الشيعة حكموا باعتبارهم شيعة، ولا العلويون باعتبارهم علويين. فالسلطة هي دائماً سلطة أقلية، بمعنى أقلية من الأفراد، وليس الجماعات الإثنية أو الدينية؛ وهذا ينطبق على النظام في سورية (والعراق وليبيا واليمن وتونس ومصر...) حيث ثمة عائلات بعينها حكمت واحتكرت السلطة.

على ذلك يتّضح أن حلّ المسألة الطائفية، وهي مسألة سياسية أصلاً، كما قدمنا، لايتمثّل بإلغاء الطوائف، فهذه لا يمكن أن تنتهي، كما لا يكمن في تجاهل وجودها، وإنما يتمثّل بالاعتراف بوجودها، وبرواياتها، ومعتقداتها، مثلما كان على مدى قرون، ومثلما هو حاصل في دول العالم المتمدن، كما يتمثل إخراج الطوائف من حيّز تلاعبات السياسة وتوظيفات السلطة.

ونخلص من كل ذلك إلى أن مشكلة التطرف لا تكمن في الدين بحدّ ذاته، أي دين، لا في طقس العبادات، ولا في المبادئ المتعلقة بمعاملات البشر. وبدورها فإن مشكلة التعصّب الطائفي لاتكمن في الطوائف، بوصفها وحدات مجتمعية تشترك كل منها بصفات معينة، وإنما تكمن في كيفية توظيف بعض البشر لهذا الدين أو ذاك، ولهذه الطائفة أو تلك، في مصالحهم الخاصة، وفي صراعاتهم على السلطة. فوق كل ذلك ليس ثمة ترابط حتمي ومطلق بين الطوائف والتعصّب الطائفي، فالأولى هي نتاج تطوّر تاريخي طبيعي، ديني واجتماعي وثقافي، بينما الثانية (الطائفية) هي مجرد نظرية في التفكير السياسي، ينتجها بعض من البشر لخدمة مصالحهم الشخصية والسلطوية، من دون صلة بالتديّن، بل وقد تكون نقيض ذلك لا سيما من جهة استغلالها الدين في لعبة السياسة والسلطة والمصلحة. تبقى ظاهرة العنف، فهذه ليست بالضرورة نتاجاً بديهياً وحتمياً للدين والتدين، ولالوجود طوائف في المجتمع، بقدر ما هي نتاج للصراعات على السلطة والغنيمة، فضلاً عن أنها بمثابة وسيلة النظم التسلطية لترسيخ سيطرتها عموماً فقد استطاعت معظم المجتمعات تخطي عتبة التطرّف الديني بأشكال متعددة، ومثلاً، فثمة ثورات الإصلاح الديني في أوروبا (في القرنين ١٦ و١٧) التي حدّت من استبداد الكنيسة (لا سيما في ألمانيا وبريطانيا)، وثمة العلمانية التي نجمت عن الثورة الفرنسية (١٧٨٧) التي فصلت الدين عن الدولة (مع ضمان الحريات الدينية)، وثمة العلمانية الأمريكية التي حمت الدين من تسلّط الدولة، وجعلت له مجاله الخاص والمستقل والمحترم وبالنسبة للطوائف فقد ابتدع البشر فكرة دولة المواطنين الأفراد، الأحرار والمتساوين، وهو إنجاز للتيار الليبرالي الذي اعتبر الشخص بمثابة قيمة عليا، وله مجاله الخاص الحر والمستقل، بغض النظر عن أي انتماءات أولية،وهذا مبدأ مؤسس للحداثة أما مسألة العنف فقد تم التغلّب عليها، إلى حد كبير، بواسطة اعتماد الديمقراطية، التي تتأسس على المشاركة السياسية، والفصل بين السلطات، وتداول السلطة بواسطة صناديق الاقتراع.

هكذا فعن طريق كل ذلك ثمة مجتمعات ودول استطاعت أن تحد من نزعات التطرف والتعصب والعنف، وثمة مجتمعات ودول ما زالت على الطريق، وضمنها مجتمعاتنا.

كاتب سياسي فلسطيني - سوري

بين الطهرانية الانكليزية والسلفية الجهادية: عن فأس التطرف السوداء الرهيبة التي تريد قطع رأس الملك!

مصطفى الجرف *

ما زال الإسلام يعامل على المستوى الفكري على أنه ظاهرة متعالية مفارقة عن المستوى الاجتماعي والسياسي، فيصبح بهذا ظاهرة خارجة عن التاريخ ولا تاريخ لها. وما لا تاريخ له يصبح مقدّساً، وما هو مقدس لا يمكن فهمه؛ يمكن فقط عبادته والإيمان به، أو رجمه والكفر به. ولكنه في الحالتين يظل طوطماً سحرياً كلياً تنبع منه جميع الخيرات، أو تنتج منه، بالعكس، كل الشرور. هذه الرؤية الطوطمية المفارقة للإسلام هي على الأرجح ما تجعل التطرف الذي يأخذ طابعاً إسلامياً مثيراً للرعب والإشمئزاز أكثر من غيره من أنواع التطرف التي شهدتها وتشهدها البشرية. لا أتكلم هنا عن مفكري وكتاب الغرب الذي يقال عنه أنه مبتلى بداء الإسلاموفوبيا، بل أعني بالدرجة الأولى مفكرينا وكتابنا المحليين الذين يبدو أن الوقت ما زال مبكراً عليهم حتى يستطيعوا أن يتجاوزوا الرعب الذي يثيره في أنفسهم رؤية هذا الطوطم الرهيب متجسداً في صورة تنظيم الدولة الإسلامية أو جبهة النصرة، وأن يتأملوا بهدوء فيما وراء القناع المخيف. هذا التأمل الذي يجب أن يعنى أساساً بفهم هذه الظاهرة التاريخية الأساسية، وأعني هنا ظاهرة التطرف نفسها، وأن يجيب بالتالي على أسئلة أساسية من هذا النوع: لماذا تنتشر مثل هذه الظاهرة بشكل حاد في ظروف التحولات التاريخية الكبرى؟ وما هي بالضبط الوظائف السياسية والاجتماعية التي تقوم بها في خضم هذه التحولات؟ وما هي الآليات التي تستخدمها لكي تقوم بهذه الوظائف؟ وما هي النتائج التاريخية لكل الأفعال التي تنتجها ظاهرة التطرف؟

في الحالة السورية، تبدو هذه المهمة النظرية سابقة كثيراً لأوانها فعلاً؛ نحن الآن في عين عاصفة التغيير، ومن الصعب كثيراً أن نطلب من أي شخص في داخلها –حتى لو كان كاتباً أو مفكراً- أن يحافظ على رباطة جأشه وأن يتأمل في معناها بهدوء وعمق، بدل أن يفكر فقط في البحث عن طريق سريع للنجاة. إن هذا عذرٌ قوي ومنطقي للغاية، خصوصاً إذا وضعنا في الحسبان أن عدداً محدوداً فقط من المفكرين في مجتمعات أخرى قد استطاعوا التفكر بشكل موضوعي في ظواهر التطرف الديني والعقائدي التي عمت مجتمعاتهم في مراحل تحولاتها التاريخية الكبيرة، وفقط بعد مرور أكثر من قرنين كاملين من الزمن على استقرار هذه المجتمعات، وأن واحداً منهم فقط من استطاع صياغة نظرية مهمة للتطرف العقائدي والسياسي.

أشير هنا بالتحديد هنا إلى مايكل والزر، المفكر الأميركي البارز والباحث في الفلسفة السياسية. في كتابه (ثورة القديسين) يحاول والزر أن يضع إطاراً نظرياً شاملاً يمكن من خلاله فهم ظاهرة الثورة المسيحية الطهرانية والحرب الأهلية التي رافقتها في إنكلترا القرن السابع عشر. وما يجعل هذا الكتاب وثيق الصلة إلى حدّ كبير بموضوعنا هو أنه من أكثر المحاولات عمقاً في مجال النظرية السياسية لـ(دراسة أصول سياسات التطرّف) كما يشير العنوان الفرعي للكتاب

هل يمكننا نحن أيضاً أن نستفيد من هذا الإطار النظري والدراسة السياسية لظاهرة بعيدة عن منطقتنا كل البعد في الجغرافيا والتاريخ والحضارة والثقافة من أجل أن تساعدنا على فهم ظاهرة السلفية الجهادية والتطرف الإسلامي التي ظهرت عندنا فجأة بعد الثورة السورية، ثم بقيت وتمددت؟! هناك اعتراضات كثيرة سوف تقف في وجه الإجابة بنعم بسيطة على هذا السؤال، وهي اعتراضات وجيهة بالطبع ولكنني لن أقوم مع ذلك بتفنيدها هنا، وسأكتفي فقط بالقول أن أوجه الشبه في المجالات الأساسية بين الحالة التي درسها والزر في انكلترا،وتلك التي نعيشها اليوم في بلادنا أكثر أهمية من أن نستطيع معها تجاهل الخلاصات النظرية المهمة التي توصل إليها، وإذا كنا لا نريد قبول هذه الخلاصات كما هي فإن دراسة والزر تعلمنا طريقة جديدة في مقاربة ظاهرة التطرف

الديني-السياسي تتجاوز اللغو السائد عن علاقته بالإسلام الصحيح أو عدمها، أو كونه مجرد مؤامرة دنيئة، أو ردة فعل غاضبة يائسة، وفي كل الأحوال استبداداً جديداً أسوء من الاستبداد القديم.

في المجال الاجتماعي هناك تشابه بين ظروف المجتمع الإنكليزي في القرن السابع عشر والمجتمع السوري عند اندلاع الثورة في وجه أساسي؛ كلا المجتمعين كانا يمران بتحولات اجتماعية كبيرة يقول والزر أنها مهدت لانتشار الطهرانية هناك: تفريغ الريف من السكان، والتشرد، وازدياد الفقر بسبب الزيادة الكبيرة في النمو السكاني، ما ولّد طبقة خاصة من المهمشين منفصلة عن الطبقة التي تعمل بشكل دائم وبأجر يومي وتعيش على هامشها؛ التحضر السريع والهجرة الكثيفة إلى المدن التي جلبت إليها أناساً لم تستطع المؤسسات المدنية الموجودة أن تستوعبهم، فعاشوا في الضواحي الفقيرة معزولين عن المدينة، وفاقدين في الوقت نفسه للروابط التقليدية التي كانت تضمهم عندما كانوا في الريف. في بيئة الضواحي الفقيرة هذه بالضبط قدمت الطهرانية رابطاً اجتماعياً يمكن أن يجد فيه هؤلاء ملاذاً لهم. ألا يمكن قول أن السلفية قدمت رابطاً مماثلاً في سورية؟

في المجال الديني، يشير والزر إلى مشكلة الفراغ الديني الذي خلفه التدهور البطيء ثم الانهيار السريع لمؤسسة الكنيسة، هذا الفراغ الذي ملأته الحركة الطهرانية. يبيّن

توماس بيريت في كتابه «الدين والدولة في سورية» كيف أن طبقة علماء الدين لم يتم قط تنظيمهم في مؤسسة دينية على غرار الأزهر في مصر، وأن نظام البعث، عندما قام بتأطير أغلب شرائح المجتمع في منظمات شعبية مختلفة، أهمل عن عمد هذه الشريحة لأنه كان يعتبرها قوة رجعية مناقضة ومعادية في جوهرها لمشروعه التقدمي. هذا الإهمال ترك لأعضائها الحرية في أن يكملوا عملهم الديني ولكن بشكل فردي وعن طريق بناء علاقات مصلحة مع تجار المدن الكبار من ناحية ومع رجال السلطة من ناحية أخرى. وهذا التعاطي الفردي مع النخب التجارية والسلطوية جعل تأثير هذه الطبقة الدينية محدوداً على عامة المجتمع.

يمكن أن نذكر أيضاً الانقسام المناطقي الكبير والتنافس التقليدي الحاد بين مدينتي دمشق وحلب، الأمر الذي منع تكوين أية رابطة أو أي تنسيق بين طبقتي العلماء في كل منهما. لقد زادت الحاجة إلى التدين منذ السبعينات وخصوصاً في الثمانينات، ولكن لم تكن هناك مؤسسة دينية قادرة على احتواء هذه الحاجة والسيطرة عليها. هذا الفراغ الديني سمح بانتشار السلفية الجهادية بسرعة في سورية. وإذا أضفنا إلى هذا انهيار الأيديولوجيا التقليدية للبعث بعد انتصار السلطة الساحق في معركتها مع الإخوان المسلمين، وظهور أيديولوجيا عبادة حافظ الأسد مكانها، ثم انهيار ما تبقى من أيديولوجيا يسارية مع سقوط المعسكر الإشتراكي بعد سنوات من الملاحقة والقمع، ندرك بشكل واضح أن الساحة الروحية كانت خاوية تماماً لكي تأتي السلفية الجهادية وتحتلها بعد أشهر قليلة من اندلاع الثورة السورية ودخول الناس في الحرية.

من المجال السياسي، كان الفساد ومحاباة الأقارب والطغيان متفشياً أيضاً بشكل كبير في النظام السياسي في إنكلترا قبل اندلاع الثورة الطهرانية. في تلك الظروف من الفوضى أراد الطهرانيون مدفوعين بحماسة دينية «جهادية»، ومن خلال النسخة الكالفينية (السلفية الجهادية!) من المسيحية التي يعتنقونها أن يعيدوا النظام

مايكل والزر مفكر وباحث أمريكي

والاستقرار إلى المجتمع، وأن يطيحوا بالنظام الحاكم ويقطعوا رأس الملك. يقول والزر أن المتشددين الطهرانيين–وهو يدعوهم قديسين - «كانوا يطمحون إلى وضع نير النظام السياسي الجديد الذي كانوا يحلمون بإقامته على عنق البشرية كلها». لم يكن والزر عندما كتب هذه الكلمات قد سمع بعد باستبداد تنظيم الدولة الإسلامية أو !جبهة النصرة في سورية

إذا كانت الجوانب الأساسية التي ذكرت سابقاً غير محددة أو غير مقنعة كفاية كونها جوانب عامة كثيراً بطبيعة الحال، فإن ذكر عناصر النموذج النظري الذي وضعه والزر لسياسات التطرف في حالة الحركة الطهرانية سيجعلنا نكتشف إلى أي حد مذهل هذه السياسات شبيهة بسياسات التطرف الجهادية السلفية، وأن نرى بكل وضوح إلى أية درجة تقرأ الحركات المتطرفة من كتاب واحد، وبترجمة حرفية ودون تصرف في كثير من الأحيان:

١-عند نقطة معينة من الإنتقال من شكل ما من المجتمع التقليدي (إقطاعية، طبقية، أبوية، شركة عائلية) إلى شكل ما آخر من المجتمع الحديث، تظهر عصابة من الغرباء (هذا هو التعبير الذي كان الطهرانيون يستخدمونه لوصف أنفسهم، وهو نفس التعبير الذي يستخدمه أصحاب السلفية الجهادية أيضاً!) ينظرون إلى أنفسهم على أنهم رجال مختارون، قديسون، ويعملون على إقامة نظام جديد وانضباط أيديولوجي .غير شخصي

٢-يميز هؤلاء الرجال أنفسهم عن البقية بثقتهم المفرطة بأنفسهم وجرأتهم المدهشة. إن هؤلاء القديسين يشجبون الممارسات والمعتقدات التقليدية، ويحرمون أنفسهم ومن يقع تحت سلطتهم حتى من أنواع «الحريات» التي يسمح بها انحطاط التقاليد الاجتماعية القائمة. تسعى هذه العصابة إلى اليقين والثقة التامة بالنفس عن طريق ضبط أفرادها وتعليمهم كيف يضبطون أنفسهم بشكل صارم. يترجم هؤلاء قدرتهم على احتمال كل هذا الانضباط على أنه تقوى، وأن هذه التقوى هي هبة من الله تجعلهم في مرتبة متميزة أعلى من غيرهم.

٣-تواجه عصابة الرجال المختارين العالم الموجود على أنها في حالة حرب معه، ويشعر القديسون بالعداوة لكل ما هو حولهم، ويجهزون أنفسهم ويتدربون تبعاً لذلك.

٤-ينضم الأفراد إلى العصابة عن طريق عهد وقسم تبعاً لإيمانهم. هذا الإلتزام الجديد هو التزام رسمي، وأيديولوجي، وغير شخصي، وهو يتطلب منهم أن يتخلوا عن أي ولاء قديم غير مبني على المعتقد والإرادة، مثل الولاء للعائلة أو المنطقة أو الدولة.

٥-كل الأفراد ضمن عصابة المختارين متساوون، ونشاط الجماعة منهج ومنسق

ويهدف دائماً إلى تحقيق أهداف العصابة.

٦-الهجوم العنيف الذي يشنه القديسون على الأعراف القائمة يعطيهم الحرية لممارسة أشكال تجريبية وغير تقليدية من السياسة. مثل هذا التجريب السياسي يكون محكوماً فقط بالغايات القصوى للعصابة، والحق في الانخراط فيه محصور بنخبة محدودة من الأفراد الذين انضموا باكراً إلى الجماعة. إنه ليس رخصة للعمل السياسي الحر للجميع، ولكنه يفتح الباب أمام نوع جديد من النشاط السياسي. وبهذا يتميز القديسون بأنهم مغامرون سياسيون.

٧-الدور التاريخي لعصابة المختارين ذو بعدين: البعد الخارجي ينتج عن كون العصابة هي حركة سياسية تهدف إلى إعادة بناء المجتمع؛ يوجّه القديسون الضربة النهائية للنظام القديم، ويكون تدميرهم كاملاً وشاملاً، وذلك لأنهم وحدهم من يمتلكون رؤية للعالم مختلفة كلياً عما سبق. أما في البعد الداخلي الروحي، فإن القداسة والإيمان بالقدر المحتوم تكون الإستجابة الملائمة للتغلب على آلام التغيير الاجتماعي الحاد. إن الانضباط الفولاذي هو العلاج للقلق الذي تسببه الحرية!

٨-يقول والزر: إن هذه حركة انتقالية، ذات يوم سوف يصبح الأمان اعتيادياً، ولن يعود التعصب حاجة مطلوبة. وعندها سوف يكون زمن رجال الله قد ولّى. عندما يستقر نظام جديد، سيتلهف الناس العاديون على ترك الحرب في سبيل الله، وسيفضلون ممارسة أشكال أكثر اعتدالاً من التقوى... بعد لحظة واحدة من انتصارهم، سوف يجد القديسون أنفسهم وحيدين. وأنه لم يعد في مقدورهم بعد أن يستغلوا الأشكال المختلفة من الطموح وتضخم الذات والقلق. لم يعد في مقدورهم أن يقنعوا أقرانهم بأن التقشف والقمع الشديدين ما يزالان بعد مطلوبين. يساعد القديسون الناس على عبور مرحلة التحول، ولكن ليس لهم مكان في زمن الاستقرار. إنهم عناصر القوة في عصر الاضطراب الأخلاقي، والحيوية القاسية في زمن التذبذب والحيرة.

٩-عند تقييم سلوكهم في سياق التغيير الذي مرت به أوروبا، يصف والزر الطهرانيين بأنهم كانوا عامل الحداثة؛ وأنهم أصحاب الأيديولوجيا التي تناسب المرحلة الانتقالية فقط.

١٠-يحاول والزر في نهاية دراسته أن يربط اكتشافاته عن الطهرانية الإنكليزية مع سياقات ثقافية أخرى، ومع مجتمعات تعاني نفس التحول الاجتماعي الحاد، ويكتب: إن اهتمام الطهرانيين بالنظام والإنضباط ليس فريداً في التاريخ. مرة أخرى بعد مرة، ومنذ أيام القديسين (بالمعنى الوالزري طبعاً) تظهر عصابات من المتطرفين السياسيين تسعى بقلق ونشاط وبشكل منظم لتغيير أنفسهم والعالم.

التطور الجوهري الذي يسمح بظهور هذا النوع من التقوى الدينية العنيفة هو انهيار النظام القديم. في مثل هذه الظروف يصبح اختيار «القداسة» معقولاً تماماً. ولقد قام الفرنسيون بعد ذلك وبعدهم الروس، في ظروف تاريخية مماثلة، باتخاذ خيارات شبيهة. «ومثلما أصبح الإنكليز طهرانيين، ثم قضاة للرب ومشايخ وآباء للأمة، أصبح الفرنسيون في القرن الثامن عشر، وبطريقة مماثلة ولنفس الأسباب، يعقوبيين ومواطنين فاعلين. ومثلهم أصبح الروس في القرن العشرين بلشفيين». أما فيما يخص ظاهرة الإسلام السياسي فقد كتب: في سياقات ثقافية أخرى، وفي لحظات مختلفة من الزمن، ستتخذ القداسة أشكالاً مختلفة، وسوف يقوم القديسون بثورات مختلفة. ولكن طريقة المتطرفين في رؤية العالم والاستجابة له ستكون بالتأكيد تقريباً مشتركة إلى حد كبير، حيثما كانت التجارب التي ولدت الرؤية الأولى والاستجابة الأولى مشتركة إلى حد كبير، وحيثما تحررت جماعات من الناس فجأة من القناعات القديمة.

ومجمل القول: إن الطهرانية (كنموذج لسياسات التطرف) توفّر ما يمكن أن يسمى بعقيدة الانتقال. وإن لها دوراً وظيفياً في عملية التحديث، ليس لأنها تخدم أهدافاً معينة تتوافق مع المبدأ العالمي للتقدم، ولكن لكونها تلبي حاجات بشرية تظهر عندما تنفلت الضوابط التقليدية». في الأوقات الأكثر سكينة وعندما يستعاد السلام، لا تعود هناك جاذبية شعبية للعقيدة المتطرفة للقديسين الذين سيختفون عندها بشكل تدريجي من المجتمع. وهذا يعني أن مشاكل التطرف محصورة في المدة في مرحلة الإنهيار وإعادة البناء الروحي والسياسي فقط. عندما يتوقف الناس عن الخوف، ستصبح الطهرانية بلا معنى!

هناك تحفّظ أخير لا بد من ذكره في النهاية. يجب ألا يفهم من كل ما سبق على أنه دعوة لتبرير التطرف، أو تشجيع على الانضمام في حركات الإسلام السياسي الجهادية المنتشرة الآن في سورية بسبب أنها تحمل الأيديولوجيا الملائمة لفترة التحول التاريخي الحاد التي نمر بها كما يوحي النقاش السابق. إن الأمر على عكس هذا تماماً؛ إن استدعاء مايكل والزر، وهو واحد من أكبر الدعاة الليبراليين اليساريين المعاصرين، ليس إلاّ دعوة للتبصر فيما بعد ظواهر التطرف هذه. دعوة للتوقف عن المعارك الكلامية الدونكيشوتية السخيفة التي ننشغل بخوضها مع الدعوات المتطرفة، والعمل بدلاً عن ذلك، منذ الآن، وبالجدية اللازمة، على صياغة نظرية واضحة للاستقرار القادم بعد انتهاء مرحلة الانتقال. عندما استقرت الأوضاع في إنكلترا بعد انتهاء الحرب الأهلية، وجدوا نظرية جون لوك الليبرالية جاهزة أمامهم لكي يلتفوا حولها بعدما تركوا العقيدة الكالفينية المتطرفة، ولكن من الخطأ الشديد أن نركن للكسل، ونعتقد أن الناس في مجتمعنا المحلي يمكن أن يلتفوا أيضاً حول نفس النظرية الليبرالية ذاتها عندما تستقر الأوضاع، وتطمئن النفوس، وتموت الروح العدوانية للتطرف السلفي الجهادي!

كاتب سوري *

الجذور التاريخية للطائفية: انقلاب صلاح الدين

هيثم خوري*

تشكل الطائفية ظاهرة متعددة الأسباب، بعض هذه الأسباب سياسية، وبعضها اقتصادية، وأخرى اجتماعية، ولكن غالباً ما يتم إهمال الأسباب التاريخية، مع أنها برأيي هي أهمها لأنه غالباً ما يتم استخدامها لتأجيج الحقد الطائفي ولإدامة الانفعالات الطائفية السلبية اللاواعية لقرون مديدة.

يمكن تقسيم هذه الأسباب التاريخية إلى قسمين، القسم الأول يتكون من حوادث تاريخية، غالباً قريبة من حيث وقوعها الزمني، مازالت آثارها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية قائمة حتى الآن، ولا بد من إصلاح هذه الآثار لطي صفحتها. أما الثانية، فحوادثها حدثت منذ أمد بعيد، وما نجم عنها نجم، وليس لها أي أثر عملي وواقعي على الحاضر، ولكن يتم استعادة ذكراها، اجترارها في الذاكرة الشعبية، للتعبئة الطائفية. يستخدم البعض هذه التعبئة كرد فعل دفاعي على خطر من طائفية مضادة، وهذا الخطر وهمي في كثير من الأحيان، ولكنه حقيقي في بعضٍ منها، بينما قلة قليلة تقوم باستخدام هذه التعبئة لزرع حقد طائفي تهدف من خلاله حشد الناس ليكونوا وقوداً لمطامعهما السياسية أو الاقتصادية انقلاب صلاح الدين على الدولة الفاطمية واحدة من القصص التاريخية التي يتم تداولها لتأجيج الطائفية، هي حادثة انقلاب صلاح الدين الأيوبي على الخلافة الفاطمية، والتي يتم استغلالها من محرضي الطائفية على الطرفين، وهذه على سبيل المثال بعض العناوين المستخدمة والتي يمكنكم أن تجدوها على الشبكة العنكبوتية: «حقيقة البطل صلاح الدين الأيوبي»، «صلاح الدين أحرق كتب الفاطميين ومحا تاريخهم ودمر مصر»، «كيف قضى صلاح الدين رحمه الله على الرافضة في مصر؟»، و«خيانات الشيعة ومحاولاتهم الفتك بصلاح الدين الأيوبي». وهذه ليست إلاعينات إذاً فما القصة الحقيقية لمجيء صلاح الدين إلى مصر وانهائه الدولة الفاطمية؟

صلاح الدين الأيوبي

وهل فعلاً كان صلاح الدين طائفياً؟ في المراحل الأخيرة من حياة الدولة الفاطمية، ازداد نفوذ الوزراء، فأصبح الوزير عملياً هو الحاكم الفعلي للدولة، وأصبح منصب الوزارة محط أنظار الكثيرين من قادة الجيش وكبار رجال الدولة. في أثناء حكم «العاضد لدين الله»، حدثت خلافات كبيرة على منصب الوزارة، فاستطاع العاضد بالتعاون مع بعض الأمراء التخلص من وزيره القوي «طلائع بن رزيك»، وأحلّ محله ابنه «العادل بن طلائع»، ظلّ العادل وزيراً لمدة سنتين إلى أن خلعه والي الصعيد «شاور» سنة ٥٥٨ هجرية (١١٦٣م)، ولم يهنأ «شاور» بالوزارة فخلعه «ضرغام». هرب «شاور» إلى دمشق، واستنجد بواليها «نور الدين الزنكي» ليعيده إلى الوزارة، فأرسل «نور الدين» حملة سنة ٥٥٩ هجرية (١١٦٤م) بقيادة"أسد الدين شيركوه"، ومعه ابن أخيه صلاح الدين، فهزم الجيش الشام يجيش ضرغام وأعاد شاور إلى الحكم، ولكن ما إن استلم شاور الوزارة حتى اختلف مع شيركوه، واستعان بـ «مري» الملك الصليبي لمحاربة الجيش الشامي، بعد معاهدة صلح عاد شيركوه إلى دمشق، ولكن نور الدين الزنكي بعثه مرة أخرى لمحاربة شيركوه، فاستعان هذا الأخير بالصليبيين مرة أخرى، عاد شيركوه إلى دمشق، ولكن الصليبيون طمعوا فأبقوا جنودهم في القاهرة، وسيطروا عليها من خلال سطوتهم لدى شاور، فاستنجد العاضد بنور الدين الزنكي ليخلصه من شاور والصليبيين، فأرسل نور الدين شيركوه، ومعه صلاح الدين، على رأس جيش شامي للمرة الثالثة، فطردوا الصليبيين من القاهرة وتخلصوا من شاور. تسلم «شيركوه» الوزارة سنة ٥٦٤هـ (١١٦٩م)، بناءً على رغبة العاضد، ولكن وافته المنية بعد شهرين ونصف من توليه الوزارة، فخلفه عليها «صلاح الدين». فوراً بعد استلامه الوزارة، شرع بإزالة الدولة الفاطمية، فأبعد صلاح الدين رجال الخليفة الفاطمي عن القاهرة، وأضعف نفوذهم وأخذ اقطاعاتهم، وأسند مناصب الدولة إلى أنصاره وأعطى الأراضي إلى رجاله وقواده، كما أنه استولى على أموال العاضد وخيله ورقيقه، ومنعه من الاتصال بالناس، فصار سجين قصره، وجعل اسم نور الدين الزنكي يأتي في الخطبة بعد الخليفة الفاطمي. وبالرغم من دعوات نور الدين الزنكي المتكررة له بإحلال اسم الخليفة العباسي المستضئ بنور الله محل اسم الخليفة الفاطمي في الخطبة فإنه لم يفعل ذلك إلا قبل وفاة العاضد بأيام. لقد تمرد موالو الفاطميين في مصر على حكم صلاح الدين فحاولوا

قتله ولجؤوا إلى الصليبيين ليساعدوهم على التخلص منه، ولكن صلاح الدين اكتشف ذلك واقتصَّ من مدبري التمرد.

بعد أن أحكم صلاح الدين قبضته على شؤون الحكم، اتجه إلى نشر المذهب الشافعي في مصر فعيّن عبد الملك بن درباس الشافعي قاضياً للقضاة، واستبدل القضاة الشيعة جميعاً بقضاة شافعية، وعمل على إنشاء المدارس لتعليم المذهب السني، فكانت المدرسة الناصرية والتي كانت تعلم المذهب الشافعي، ثم أسس مدرسة تعلم المذهب المالكي، ثم تبعه أفراد أسرته ورجال دولته بإنشاء مدارس أخرى لتدريس المذهب السني. ويقول المقريزي، في كتابه «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار»، عن كيفية انتشار المذهب الشافعي في مصر: «فلما كان في سنة ست وستين أبطل المكوث من ديارمصر. وهدم دار المعونة بمصر وعمرها مدرسة للشافعية. وأنشأ مدرسة أخرى للمالكية. وعزل قضاة مصر الشيعة وقلد القضاء صدر الدين عبد الملك بن درباس الشافعي. وجعل إليه الحكم في إقليم مصر كله. وعزل سائر القضاة-في الأقاليم- واستناب قضاة شافعية. فتظاهر الناس من تلك السنة بمذهب مالك والشافعي. واختفى مذهب الشيعة إلى أن نُسي من مصر. ودار المعونة كانت بمثابة سجناً وداراً للشرطة في أيام الدولة الفاطمية.

لاشك أن صلاح الدين كان منذ اليوم الأول لاستلامه الوزارة يهدف إلى القضاء على الدولة الفاطمية، وإنشاء دولته الخاصة، الدولةالأيوبية، ولكن دافعه في هذا لم يكن طائفياً، على الأغلب كانت دوافعه مزيجاً من رغبته الشخصية في إنشاء دولته الخاصة، وأيضاً نظرته أن الدولة الفاطمية وصلت بحتمية تاريخية إلى نهايتها نتيجة الفساد الذي وصلت إليه. كذلك فإن نشره للمذهب الشافعي في مصر لم يكن مدفوعاً بدوافع مذهبية محضة، فلم يُعرف عن صلاح الدين ورعه وارتباطه بالمذهب، ولكن على الأغلب كان هدفه من هذا سياسياً، فهو عاش في عصر الدويلات المذهبية والحروب الدينية، حيث الولاء للدولة يُفترض الولاء للدين أو المذهب، هكذا ولضمان ولاء أهل مصر له نشر المذهب الشافعي فيها. أيضاً، هل يُلام أتباع الفاطميين بتمردهم على صلاح الدين؟ لقد عمل على إنها دولتهم! ومن المهم التأكيد أن دافعهم الأول من التمرد كان سياسياً وليس مذهبياً. لهذا كله يجب الامتناع عن استخدام حادثة التاريخ هذه لتأجيج سعير الطائفية، وبالأحرى يجب إدانة مثل هذا الاستخدام بقوة، لأنه ببساطة مناقض للحقيقة التاريخية هذه الحادثة حدثت منذ وقت بعيد، وليس لها أي أثر اقتصاديٍّ أوسياسيٍّ أو اجتماعيٍّ على الوقت الراهن، يجب تركها للمؤرخين ليحكموا عليها، ولكن يجب أن نتذكر أن إنشاء صلاح الدين لدولته ربما كان له عاملاً حاسماً بطرد الصليبيين من هذه البلاد.

لكن هناك درسٌ علينا أن نتعلمه من حادثة انقلاب صلاح الدين على الدولة الفاطمية، وهو أن الدول الدينية والمذهبية بطبيعتها دول غلبة، ولا يمكن أن تكون بأي حال دول عدالة ومساواة وتسامح ديني، وهي دول قائمة بشكل دائم على الشك والريبة من الآخر المختلف عنها دينياً ومذهبياً، وبالتالي هي بشكل من الأشكال تنمي الصراعات بين الجماعات الدينية والمذهبية المختلفة، أو ما نسميه في عصرنا الحالي الطائفية.

طبيب وكاتب سوري*

عمل للفنان ديلاور سليمان

الطائفية في سورية ودور الصراع في إنعاشها

نور ورد*

فسيفساء هشّ من القوة «هكذا وصفت» مارثا كيسلر خبيرة الشؤون السورية في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عام ١٩٨٧ سورية. هذا البلد الذي يتكون بأغلبه من العرب المسلمين السنَّة في حين تُصنّف الجماعات الأُخرى كأقليات عرقية أو أقليات دينية، وأكبر الأقليات الدينية في سورية هم العلويون فالدروز فالإسماعيليون واليزيديون، وأيضاً المسيحيون الروم الأرثوذكس والكاثوليك. ويُشكّل العرب الأغلبية العددية، أما الأقليات العرقية الرئيسة فهم الأكراد والتركمان. وأيضًا هناك الشراكس و السريان والآشوريون والكلدان والأرمن الذين يمثلون أقلية عرقية ودينية في آن واحد.

يُردّ هذا التنوع لأسباب عدة، حيث تنبع الأديان الثلاثة التوحيدية الرئيسة (اليهودية والمسيحية والإسلام) من المنطقة الكبرى التي تشمل سورية، وقد أدى تكوّن مذاهب ومدارس مختلفة ضمن هذه الأديان إلى وجود طوائف عديدة. كما و كان لتعرض سورية عبر تاريخها إلى مجموعة من الغزوات والهجمات من قِبل مجموعات سكانية متعددة، مثل المغول والأتراك، دوراً في ذلك. في الوقت الذي كان الشرق الأوسط فيه ملجأً للمضطهدين سياسيًا أو دينيًا من الأقاليم المجاورة الذين استقروا في سورية والمناطق المحيطة بها، كما هو حال الأرمن والشركس.

يتميّز الشعب السوري بتنوع قوي في الأصول الدينية والعرقية، وإذا كان هذا التنوع يبدو نقطة قوة وغنى لسورية فإنه وبالقدر ذاته يبدو مقتلها في النهاية، حيث لم تكن علاقة الطوائف الدينية في سورية عبر تاريخها على خير مايرام. ففي فترة الحكم العثماني استفاد سلاطين الدولة العثمانية من الخلافات الدينية بين أبناء البلد الواحد وعملوا على تعزيزها، فاستخدموا طرفاً لظلم طرف آخر وكنّوا عداءاً واضحاً للشيعة والعلويين والمسيحيين، وما زالت مجزرة الحي المسيحي في دمشق عام ١٨٦٠ حاضرة في الأذهان. في حين وُسم عهد الانتداب الفرنسي بتحريض الولاءات الطائفية من خلال تشجيع ظاهرة الانفصال والتخصصية بين الأقليات الدينية والقوميات، عن طريق منحهم حكماً ذاتياً في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية محلية.

كما شكل الفرنسيون بعد ذلك ما عرف باسم «القوات الخاصة للشرق الأدنى» التي استُخدمت لحفظ النظام وقمع الفتن الداخلية، وكانت مكونة من العلويين والدروز والأكراد والشراكسة والأقليات الأخرى، وبالرغم من فشل كل المحاولات الفرنسية في تجزئة سورية إلى دول طائفية تحوي كل منها مجموعة من الطوائف تغلب فيها عددياً طائفة بعينها، إلاّ أنّ هذه المحاولات تركت آثارها بشكل واضح على المجتمع السوري.

بعد الاستقلال

في عام ١٩٤٦ وبعد أن حققت سورية استقلالها برزت ضرورة تعزيز بنية الدولة المستقرة و تكوين هوية وطنية سورية أصيلة و تأسيس دولة المواطنة؛ إلاّ أنّ الصعوبات الداخلية ساهمت في إبقاء سورية ضعيفة وغير مستقرة سياسياً مما أتاح للأطراف الخارجية فرصة التلاعب بها. فعلى الرغم من بدء اهتمام الشباب السوري بالسياسة في أواخر الأربعينيات وبدايات الخمسينيات من القرن الماضي وظهور فكرة القومية والتغيير الاجتماعي المستمر بشكل يسهم بإضعاف الروابط الطائفية والإقليمية والعشائرية، إلاّ أنّ هذا لم يكن كافياً، إذ استمرت أهمية المجتمع الديني كوحدة سياسية واجتماعية مع كل ما يتبع ذلك من أجل الإبقاء على الولاء والالتزام الطائفي بالرغم انتشار ظاهرة اللامبالاة تجاه الدين.

ومع الحراك الشبابي في خمسينيات القرن الماضي، انتشرت الأحزاب العلمانية في سورية كالنار في الهشيم مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي وحزب البعث الذي شكل قمة تطلعات السوريين وخصوصاً أبناء الريف

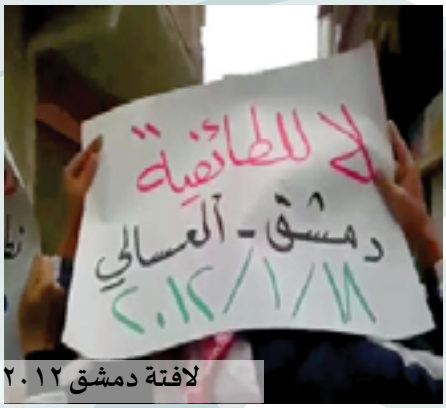

لافتة دمشق ٢٠١٢

السوري والأقليات الدينية التي رأت فيه مخرجاً من عزلتها وإطارها الاجتماعي الضيق ووضعها كأقليات، إلاّ أنّ هذه الأحزاب عموماً وحزب البعث خصوصاً اعتمد في حراكه على القنوات الاجتماعية التقليدية وبذلك ساهم في استمرار الولاءات الطائفية والعشائرية في الحياة السياسية السورية بما يتنافى وأهدافه الإيديولوجية التي تتبنى المبادئ القومية.

استمر التنافر الطائفي والعرقي وخصوصاً مع مسيرة حزب البعث وحتى استيلائه على السلطة عام ١٩٦٣. وقد كان الحزب نفسه مسرحاً للعديد من الخلافات الطائفية والمذهبية التي أرخت بحملها على القوات المسلحة السورية، ما أدّى إلى انقلاب عام ١٩٧٠ وتسلم حافظ الأسد السلطة وقد عمد مباشرةً إلى محاولة إرضاء الأغلبية السنية في سورية، وعمل في الوقت نفسه على استقطاب الأقليات كحامي لها من أي خطر قد يتهددها. وصولاً إلى حركة الإخوان المسلمين وأعوام الصراع على السلطة مع الأسد الأب وما طرحه الإخوان من خطاب طائفي في حراكهم المسلح، ورد النظام السوري بمجزرة حماة عام ١٩٨٢ التي أنهت الصراع مع الإخوان ومهدت لحكم النظام لأعوام طويلة قدم النظام السوري نفسه فيها كصمام الأمان الوحيد للبلاد.

النظام والحراك الشعبي ٢٠١١

في رد فعله الأولي على الحراك الشعبي السلمي عام ٢٠١١ لم يخرج النظام عن طبيعته، فراح يُسوّق لشبح الاقتتال الطائفي والحرب الأهلية. وعمل على استفزاز السلاح من خلال البطش الذي واجه به المتظاهرين السلميين، ولم يجد أي مقاومة في ذلك، فالحركات السلفية في سورية والإسلاميون

كانوا بانتظار فرصتهم المواتية للانتقام منه وإنشاء دولتهم الإسلامية، ويصعب تحييد دور الضخ الطائفي الذي مارسته فضائيات عربية على مدى عشرة أعوام مضت.

بدأ الخطاب التكفيري يتصاعد مع تطور الحراك السوري، وراح النظام يستغله بكل إمكاناته ونجح بحشد الأقليات الدينية والقومية -بشكل نسبي لكنه فعال- إلى جانبه والقتال معه حتى النهاية. وترافقت استثارة النظام للحس الطائفي مع خطابات طائفية أطلقتها المعارضة السورية من إسلاميين و«علمانيين»، وراحت تُطالعنا يومياً مقابلات ومقالات لأهم مثقفي سورية تتبنى الخطاب الطائفي وتتجه نحو شق الصف الاجتماعي عن طريق حشد المشاعر الطائفية واستثارتها. ونجح النظام والمعارضة «المتطرفة» بإقناع الجميع بأنه صراع طائفي على حكم سورية، وانحرف الحراك السلمي السوري الشعبي الذي خرج مطالباً بالحقوق الأساسية للإنسان السوري، وأُجبر على تغيير طريقه بفعل آلة البطش التي تصدت للتظاهرات السلمية والضخ الطائفي الهائل الذي رافقه. وبرغم ذلك برزت مواقف إنسانية اتخذها السوريون عندما تعرض أبناء طائفة أخرى للإبادة بسبب معتقدهم. ومن المؤكد أن قصة عدرا العمالية ستبقى ماثلة للأذهان عن استثارة الحس الإنساني وانتصاره في النهاية لدى الإنسان السوري.

كان للإعلام الموالي والمعارض دور رئيسي في تطييف الحراك بكل الأشكال الممكنة، وترافق كل ذلك مع مئات الفيديوهات التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي (مشاهد التقطيع والذبح وقطع الرؤوس)، ردت عليها بعض فئات المعارضة بالتوجه بخطاب تطميني إلى الأقليات بدلاً من تكوين خطاب مقنع جامع تتوجه به إلى كل السوريين. ذلك كله ترك أثره حتى على الأقليات التي فضلت الحياد في البداية، وكان لخطاب المعارضة السورية الأثر الأكبر في خروج هذه الأقليات عن حيادها ولكن لصالح النظام هذه المرة. في الوقت ذاته لم تقم المعارضة باستنكار عمليات الذبح والتقطيع وإنما تصدّت دائماً لتبريرها. واستمرت بالتسويق لمناطقها «المحررة» تلك المناطق المحررة فعلياً من التكوين السوري ومن الفسيفساء السورية، لأنها أصبحت مناطق بلون واحد قادم من ألفي عام مضت فُرض فرضاً على السوريين.

من المُجحف القول أن الطوائف السورية كانت متناحرة بشكل دائم و تريد أيّ منها محو الأخرى. لكن هذا لا يعني أن هذه الطوائف كانت منفتحة على بعضها أو أنها تتقبل الآخر بالشكل الذي يتطلبه مفهوم العيش المشترك، وفي الوقت نفسه جمعها وجود هاجس طائفي مكونه الأساسي الخوف من الآخر، يُعززه الشعور بالأمان ضمن الجماعة الطائفية، كما أن العامل الاقتصادي كان واضحاً في تجذير التباينات الطائفية، إذ كان ضعف التوازن في التنمية بين الريف والمدينة سبباً آخراً لتعميق الخلاف الطائفي بحكم التوزع الجيوسكاني في الساحل السوري مثلاً. كل ذلك كان من الممكن ألا يكون لولا الفشل القانوني والاقتصادي والإداري والقضائي على مدى العقود الماضية المتمثل بغياب دولة المواطنة وسيادة القانون وقمع الحريات العامة والإلقاء بالشعب في لجّة الفقر والجهل، وتعريضه للتعسف السلطوي والفساد الإداري والقضائي، وانتشار المحسوبيات، واعتماد الولاءات المصلحية كآلية لعمل مؤسسات الدولة، كل ذلك هدد المنظومة الاجتماعية بالانهيار، وكان في الوقت ذاته وسيلةً لاستمرار حكم النظام.

وفي حين بدا النظام السوري للكثيرين علوياً (أو أرادوا أن يروه كذلك) لكنه لم يكن إلا نظام المصالح الخاصة. كما أن الطريقة التي قدم بها النظام نفسه كصمام أمان قوي ووحيد لوحدة المجتمع وعدم انهيار الدولة كانت من أهم أسباب استمراره في الحكم حتى الآن و جعلته الأقدر على حشد الأقليات في سورية إلى جانبه وقد ساهم في كلّ ذلك قدرته الدائمة على تشكيل شبكات مافيوية تكنّ له الولاء من منطلقات تبدو طائفية ظاهرياً في الوقت الذي تحكمها فيه مصالح اقتصادية في العمق، في حين أن المعارضة السورية التي حاولت أن تقوم بذات الدور لم تستطع تقديم نفسها إلاّ كبديل طائفي عن النظام.

يأخذ الصراع في سورية حتى هذه اللحظة شكلاً مُتحولاً تصعب قولبته وتوصيفه يسوده الهاجس الطائفي إذ تُبرَّر أقبح المجازر من منطلق طائفي و تتوقف حدود الإدانة على طائفة المجرم تماماً كما تتوقف حدود التعاطف على طائفة الضحية، و يتدخل المعتقد الديني لتوصيف الجرائم فالمجزرة ممكن أن توصف بأنها عملية استشهادية.!

الضرورة الآن في سورية هي لوقف القتل من قبل جميع الأطراف، ولا يمكن أن يتم ذلك قبل التوقف عن تبرير القتل والتعامي عن المشكلة الطائفية ومحاولة تجميلها بمشاهد أجراس الكنائس وصوت الآذان في الإعلام. ومن ثم تفعيل آليات العدالة الانتقالية والتنمية المتوازنة بما يحقق في النهاية السلم الأهلي و البدء ببناء سورية (الدولة) دولة سيادة القانون والمواطنة تكون فيها حرية المعتقد حقاً مقدساً للإنسان يصونه القانون و يصون حريته في التعبير عنه ضمن حدود المواطنة.

محامية - مركز المواطنة المتساوية*

كل ذلك كان من الممكن ألا يكون لولا الفشل القانوني والاقتصادي والإداري والقضائي على مدى العقود الماضية المتمثل بغياب دولة المواطنة وسيادة القانون وقمع الحريات العامة والإلقاء بالشعب في لجة الفقر والجهل، وتعريضه للتعسف السلطوي والفساد الإداري والقضائي، وانتشار المحسوبيات، واعتماد الولاءات المصلحية كآلية لعمل مؤسسات الدولة، كل ذلك هدد المنظومة الاجتماعية بالانهيار، وكان في الوقت ذاته وسيلةً لاستمرار حكم النظام.

جمال معروف على بيدر حنطة

حاوره: ناجي الجرف - محمد جدعان

تم استهداف أحرار الشام بعد أن تخلت عن خط السلفية الجهادية وعادت لحضن الثورة.
مسألة الفساد والسرقات فهذه لا تخلو منها جماعة أو فصيل في سورية، بل لم يخلُ منها جيشٌ مسلمٌ منذ عصر النبي صلى الله عليه وسلم.
لا نُنكر وجود مقابر جماعية لدينا وهذا الأمر نتفاخر به إمتثالاً لسنة نبينا عليه الصلاة والسلام حيث أمرنا بقتال الخوارج وقتلهم قتل عاد.
الحل السلمي هو الحل الأنسب والأسلم.
الشرذمة هي من فضائل الثورة، لأن التعدد سيستنزف قوة النظام ويجعله متخبطاً.

من المعروف عنك عملك لفترة طويلة في جنوب لبنان قبل الثّورة، هل لك أن تصف لنا الأجواء التي كانت سائدةً هناك: موقف اللبنانيين من السّوريين، من النّظام السّوري؟

لم يقتصر عملي في لبنان على المناطق الجنوبية وإنما كنت أعمل في جميع المناطق اللبنانيّة خاصّةً في بيروت وجبل الدروز، بينما لم تتجاوز مدّة عملي في الجنوب الشهرين أما بالنسبة للشّعب اللبناني فلمست فيه الكره للشعب السوري وهذا عائد لفترة الثمانينات بسبب ممارسات النظام السّوري خلال فترة وجوده في لبنان وما قام به من ظلم وقهر بحق اللبنانيين

رأينا كيف تم استهداف حركة أحرار الشام وقائدها حسّان عبود، واليوم نسمع أن زهران علوش مستعد لمفاوضة النظام بعد الهزائم العسكرية المتلاحقة التي تتلقاها الجبهة الإسلامية في الغوطة الشّرقية لدمشق، كما تم استهدافكم من قبل جبهة النصرة، برأيك ما هو سرّ هذه الخسائر المتتالية للفصائل الإسلامية بالترافق مع ضربات التحالف الجوي لتنظيم الدّولة الإسلامية؟

النظام ومنذ بداية الثورة حاول إظهار الحراك الثّوري بمظهر النشاط المتطرف الإرهابي كي تسهل مهمّة القضاء على الثورة ولكي تحظَ جرائمه بالشرعية، ولهذا فإن النظام السّوري -ومن خلفه القوى الدولية - تحاول إفراغ الثورة السّورية من العنصر المعتدل المؤمن بمبادئ ثورته فلا يبقى في السّاحة السّورية سوى طرفان واضحان: النّظام، والتنظيمات المتطرفة كتنظيم الدولة الإسلامية وأخواتها. وعندها يتم إعادة إنتاج النظام وإجبار الشعب السوري على العودة لحضن الاستبداد. وعلى هذا الأساس تم استهداف أحرار الشام بعد أن تخلت عن خط السلفية الجهادية وعادت لحضن الثورة، وعلى هذا الأساس أيضاً يتم استهداف جبهة ثوار سورية وبقية فصائل ومكونات الجيش الحر لأنّه المُعبّر عن أصالة الثّورة واستمراها، فاستهدافنا نحن وبقية الفصائل الثورية يأتي من ضمن مؤامرة تخدم النظام وذلك بتقوية المتطرفين على حساب الفصائل المتوازنة.

ما هي أسباب الخلاف بين جبهة ثوار سورية وجبهة النّصرة؟

جبهة النّصرة هي إمتداد لتنظيم القاعدة المعروف منذ عقدين وأكثر، وقد أثبتت التجارب الكثيرة أنّ هذا التّنظيم ومن يحمل أدبياته لا يمكنه التعايش أبداً مع

مكونات الأمة ممن يخالفونه في منهجه. انظر كيف حاربت القاعدة في العراق جميع فصائل المقاومة العراقية -بما فيها الفصائل التي تشاركها ذات الأفكار- ممّا سهل على إيران إحكام سيطرتها على العراق. نحن في سورية نعيش واقعاً مُشابهاً لما جرى في العراق من حرب لتنظيم القاعدة تستهدف بقية مكونات الثورة، وقد اختلقت جبهة النصرة مبررات لحرب الجيش الحر كما خلقت القاعدة من قبل مبررات في العراق من تُهم بالعمالة و السرقة والفساد. بشأن تهمة العمالة، أنا لا أعرف مذهباً أو عالماً حرّم الاستعانة بالكفار (الدول الأجنبية) في قتال العدو الكافر الصائل النظام)، وهذا ماتقره جبهة النصرة ذاتها! فما هي الأدلة القاطعة على عمالة فلان أو فلان سوى تلقّي الدعم والذي هو جائز شرعاً باعترافهم !!. أمّا مسألة الفساد والسرقات فهذه لا تخلو منها جماعة أو فصيل في سورية، بل لم يخلُ منها جيشٌ مسلمٌ منذ عصر النبي صلى الله عليه وسلم، فهل هذا مبرر للقضاء على فصيل يقاتل نظام صائل مجرم ؟! ثم أليس في النصرة حالات فساد وسرقات أكبر بكثير من مما يتهمون الآخرين فيه ؟! وإلاّ فأين ذهبت آبار النفط وعائداتها وصوامع الحبوب وخيراتها والتي بقيت لسنوات تحت تصرف النصرة؟ وارجعوا لما قاله سلطان العطوي أحد أمراء جبهة النصرة المنشقين وما ذكره عن شواهد عظيمة للفساد والسرقة مستشرية في جبهة النصرة. أخيراً أقول: من الذي نصّب جبهة النصرة شرطياً على الثورة السورية؟! وإن كانت مُحقة فيما تدعيه، فلماذا عارضتها جميع الفصائل في سورية عندما شنّت الحرب علينا؟ ما هذه إلاّ مبررات للقضاء على كل من يخالف نهج القاعدة.

أعلنتَ في تسجيل لك على اليوتيوب عن مقبرة جماعية، وأشرت بوضوح إلى مسؤولية جبهة النصرة عن هذه المقبرة. ما هي المعطيات التي استندت عليها في اتهامك هذا؟

بخصوص المقابر الجماعية التي ظهرت في جبل الزاوية والتي نسبوها زوراً للمجاهدين نقول ماهي إلاّ حرب إعلامية وأساليب تضليلية اعتادت عليها القاعدة لتبرير حربها على الفصائل. لا نُنكر وجود مقابر جماعية لدينا وهذا الأمر نتفاخر به إمتثالاً لسنة نبينا عليه الصلاة والسلام حيث أمرنا بقتال الخوارج وقتلهم قتل عاد. وأغلب الجثث التي تم إستخراجها تعود لعناصر تنظيم الدولة الإسلامية الذين رفضوا تسليم انفسهم وماكان علينا الإ رد صيالهم على المسلمين. أما باقي الجثث فتعود لعناصر النظام الذين تمّ أسرهم وقتلهم في بداية الحراك المسلح وهذا الأمر يعرفه من خرج في بداية الثورة. ونحيطكم علماً أن هذه المقابر موجودة عند جميع الفصائل المجاهدة في الشام.

أكثر من ١٠٠٠٠ مقاتل منتسبون إلى جبهة ثوار سورية التي تقودنها، وعدد من الاستعراضات العسكرية لتشكيلكم تمّ بثها على وسائل التواصل الاجتماعية، أين هم هؤلاء المقاتلون اليوم؟ خاصةً أنّ البعض يتهم جبهة ثوار سورية بأنها تبالغ في أرقام مقاتليها وبقدرتها الفعلية على الأرض؟

بالنسبة للأعداد فهي صحيحة وقد تجاوز العدد ١١ ألف مقاتل فلدينا في الجنوب قرابة ٧ آلاف مقاتل وأعمالهم العسكرية حاضرة بقوة، ولا يستطيع أحد أن ينكر أعمال جبهة ثوار سورية ودورها في تحرير حواجز الجنوب. أمّا بالنسبة للشمال فقد توقفت عملياتنا العسكرية بسبب عدوان جبهة النصرة وحلفائها مع العلم أننا بقينا مرابطين على جبهة خان شيخون ومورك حتى آخر لحظة وكانت مشاركتنا متمثلة بألوية الأنصار التي ماتركت جبهات الرباط إلاّ بعد وصول جبهة النصرة لمقربة منهم فوجدوا النظام من أمامهم والنصرة من خلفهم فأجبرواعلى الإنسحاب وقد شاهدتم محاولات النظام للتقدم باتجاه جبل الأربعين ومورك وخان شيخون بعد إنسحاب جبهة ثوار سورية بسبب الفراغ الكبير الذي نجم عن إنسحابنا.

في الجنوب السوري، وأقصد اللجاة درعا تمّ تصفية النقيب قيس القطاعنة قائد جبهة ثوار سورية هناك على يد ناشط إعلامي وسط تضارب الروايات عن أسباب الحادثة، بعد فترة تمّ الإعلان عن تصفية قاتل النقيب قيس على يد أقرباء للقطاعنة ينتمون إلى جبهة ثوار سورية القطاع الجنوبي، ما هي الرواية الحقيقية لهذه الحادثة؟ من جهة أخرى ما رأيكم بقيام عناصر تُنسب إلى تشكيل أنتم على رأسه بإحياء ثأرها عن طريق القصاص العشائري؟

الشعب السوري بطبيعته شعب عشائري، حتّى على أيام القبضة الأمنية التي كان يفرضها النظام كانت حوادث الثأر موجودة وبكثرة، إذ لا يستطيع أحد أن يمنع هذه الحوادث. ثم إن قضية مقتل النقيب الشهيد قيس القطاعنة سُلّمت لمحكمة غَزْز التي تتبع للنصرة، فلماذا تم تجاهل القضية مع علمهم أنّ شعب حوران شعب عشائري ومن البديهي أن يقوم أقارب القتيل بالثأر لاسيما أن القضية لم يُبت فيها ولم تغلق.

وادي الضيف معسكر للنظام السوري ارتبطت معارك تحريره الطويلة باسمكم، لماذا لم يتم تحرير وادي الضيف إلى اليوم؟ وكيف تردون على من يتهمكم بأن المعارك التي قمتم بها لتحرير الوادي ما هي إلاّ معارك وهمية لجلب الدعم المالي لكم؟

لقد تكرّر هذا السؤال مئات المرات و مع ذلك سنجيب باختصار، وادي الضيف لم يكن يوماً حكراً على جمال أو جبهة ثوار سورية فأنا لم أفتح معركة وادي الضيف ولم أباشر بها، وإنّما آزرتهم في المعركة وقدمنا لوحدنا أكثر من ١٥٠ شهيداً ثمّ أن معركة البنيان المرصوص شارك فيها ٣٢ فصيلاً من ريف حماة وريف إدلب وريف حلب. ونحن كنا فصيل ضمن هذه الفصائل وعندما فشلت المعركة تحملنا وحدنا وزر الخسارة. صحيح أنّ جمال معروف لم يُحرّر وادي الضيف ولكنه إستطاع الحفاظ على المناطق التي حرّرها ولم يسمح للنظام باسترجاعها فلماذا تُنكرون علينا الحسنة وتنسبون إلينا السيئة. لماذا لا تنكرون على النصرة انسحابهم من كسب ومن جهات الرباط ضدّ تنظيم

الدولة في ريف حلب ودير عطية وقارة ومناطق القلمون، ومن محردة ومن المنطقة الشرقية التي سلمت لتنظيم الدولة بثرواتها، وتركت أهلنا في الشرقية تحت سيوف الغلاة الخوارج، ووجهت أرتالها لتحرير المحرر وقتال الجيش الحر في حين لم تسجل عملية تسليم واحدة قامت بها جبهة ثوار سورية على مدار الأربع سنوات الماضية جبهة ثوار سورية أكثر فصيل في الثورة قدم شهداء موثقين بالاسم الثلاثي وليسوا كُنى وأسماء وهمية. وجبهة ثوار سورية من أكثر الفصائل التي قامت بتحرير الحواجز العسكرية من النظام وعملياتنا لا تُخفى على أحد على عكس عمليات التحرير الوهمية التي تقوم بها بعض الجماعات وهدفها تضليل المشاهد وتبرير البغي

كيف تنظر لدور ومستقبل الجيش الحرّ. وكيف يُمكن له أن يستعيد وجوده، مع العلم أنكم متهمون بزيادة الشرذمة والانقسامات بعد أن أعلنتم عن تشكيل جبهة ثوار سورية؟

الجيش الحر هو البديل عن جيش الأسد، هو أساس الجيش الوطني الذي سيحمي البلاد بعد إسقاط النظام والذي سيسعى لتحقيق أهداف الثورة السورية التي قام الشعب لأجلها وقدم آلاف الشهداء في سبيل تحرير البلاد وإسقاط النظام، ولذلك تتم محاربة الجيش الحر من قبل القاعدة. وأقول أن المناطق التي تسيطر عليها القاعدة بفروعها سيطالب بها النظام تحت غطاء شرعي باعتبارها تنظيمات إرهابية ولو أرادوا للثورة السورية الخير لما أعلنوا عن وجودهم أساساً ولكنهم يسعون جاهداً لإفشال الثورة السورية وتدويل القضية لتحويل الثورة السورية من ثورة شعبية إلى حرب على الارهاب ولذلك يحاولون طمس كل معالم الثورة وتغييب رموزها وقتل من أشعلها وتشويه صورة الثوار القدامى.

برأيكم، هل ما زال هناك إمكانية للحسم العسكري، وكيف ترون الجهود المبذولة لفرض الحلول السياسية؟

بعد سيطرة القاعدة بفروعها على أغلب المناطق التي حرّرها الجيش الحر أستبعد ان يكون هناك حلّ عسكري، لذلك أرجح الحل السلمي لإيقاف إراقة الدماء التي تُسفك من قبل النظام ومن قبل القاعدة وفروعها لأن أهلنا في الشام اليوم باتوا بين مطرقة الطغاة وسندان الغلاة ويُقتلون من الطرفين. فالحل السلمي هو الحل الأنسب والأسلم ويشترط أن لا يدخل فيه بشار وزبانيته فهذه العصابة المجرمة أسرفت وقتلت ولا حلول ولا مفاوضات تقام معهم على حساب دماء شهدائنا.

يُنقل عنك أنك تعتبر زيادة التشكيلات والفصائل يساهم في تشتت انتباه النظام، وعدم تركيزه على جبهة واحدة موحدة، كيف تبرر رأيك بأن الشرذمة هي من فضائل الثورة، لا من سلبياتها؟

نعم أنا أقصد تعدّد الفصائل والتشكيلات المنظمة التابعة لمؤسسة عسكرية واحدة، وهذا التّعدد سيستنزف قوة النظام ويجعله متخبطاً لا يعرف من أين تأتيه الضربات، سيما أن كل ضربة تختلف بخطتها وطبيعتها ومكانها عن الأخرى على مبدأ التشكيلات العنقودية التي تتألف من جماعات صغيرة وفاعلة توجع النظام بضربات قوية على خلاف التشكيلات الهرمية التي تفشل ويسهل إختراقها بمجرد إغتيال رأس الهرم أو إختراق القيادة العليا.

أجري اللقاء بتاريخ ٩كانون الأول٢٠١٤ *

أهالي حاس بين فكي كماشة: الشتاء وغلاء المحروقات

أحمد العكلة

بلدة حاس شتاء ٢٠١٥

عنصر الكتيبة الأمنية في بلدة حاس، حمزة الزيدان (٣٠ عام)، ينتظرالشتاء الذي أصبح على الأبواب دون أن يتوفر لديه المال الكافي لشراء الوقود اللازم لتدفئة أسرته المكونة من خمسة أطفال وزوجين. يقول حمزة: دخلي لا يتجاوز العشرين ألف ليرة سورية في الشهر، وبهذا المبلغ قد لا أقدر على شراء برميل مازوت واحد إذا استمر سعره بالارتفاع.

حالة حمزة ليست الوحيدة، بل هناك شريحة واسعة من الأهالي والنازحين في بلدة حاس تجد صعوبة بالغة في تأمين الوقود اللازم لإشعال المدافئ في هذا الشتاء، بسبب الغلاء الذي طرأ على المحروقات مؤخراً في المناطق المحررة.

عشرات الشاحنات تنقل النفط الخام من المنطقة الشرقية التي يسيطر عليها تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى المناطق المحررة في ريف إدلب، ومنها حاس، ثم يتم تكريره بوسائل بدائية (حراقات)، وهي عبارة عن خزانات يوضع فيها النفط الخام، وتشعل النار تحتها بشكل مستمر حتى تنفصل مكوناته وينتج المازوت والبنزين. كما يتم استخدام مصافٍ تعمل على الكهرباء.

وفي بلدة حاس، يوجد أكثرمن عشرة أشخاص باتوا يبيعون مشتقات ذلك النفط المكرر عبر الحراقات والمصافي الكهربائية، والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً بالأسعار، تراوح ما بين ٤٠ و٦٠ ٪. ويعود ذلك إلى الغلاء الذي طرأ على النفط الخام بعد إيقاف العمل في بعض الحقول النفطية، بسبب القصف الجوي من قبل التحالف الدولي منذ ٢٢ أيلول/ سبتمبر الماضي، الذي يستهدف آبار النفط والمصافي التابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية» بحسب بائع المازوت والبنزين عبد الباسط (٣٢عام) الذي يقول: «منذ أن بدأت غارات التحالف الدولي على المناطق الشرقي، شحَّ النفط الخام بسبب توقف العمل في بعض هذه الآبار، لذا تحكّم بعض تجار النفط في أسعاره، وارتفعت الأسعار بشكل كبير، سيما المازوت، حيث كان سعر البرميل ٨ آلاف ليرة سورية للمازوت العسلي (مازوت ذو جودة منخفضة يستعمل للتدفئة) وأصبح الآن ١٧ ألف ليرة». ويضيف عبد الباسط: «سعر برميل المازوت المفلتر (أكثر جودة يستعمل للسيارات والمولدات) أصبح ٢٠ ألف ليرة سورية بعد أن كان لا يتجاوز ١٣ ألف ليرة». عبد الباسط يتوقع المزيد من ارتفاع الأسعار مع استمرار القصف الجوي للتحالف الدولي، خاصة أننا دخلنا فصل الشتاء.

ارتفاع أسعار المحروقات لا يؤثر فقط على الأهالي من ناحية التدفئة، بل يتسبب في ارتفاع أسعار معظم السلع والمواد الأخرى، فبعد ارتفاع أسعار المازوت شهدت السلع الغذائية ومواد البناء والمواد المنزلية ارتفاعاً ملحوظاً، كذلك الخضار والفواكه، نظراً لارتفاع سعر تكلفة ونقل تلك المواد. بائع الخضار سامر المصري (٣٠عام) يقول: «قبل ارتفاع أسعار المحروقات كانت أسعار الخضار مقبولة نوعاً ما بالنسبة للأهالي، أما الآن فهناك تذمر كبير من الأسعار، فأسعارالخضار ارتفعت بنسبة كبيرة بعد ارتفاع أسعار المواصلات». سامر يوضح قائلاً: ازداد سعر نقل سيارة الخضرة ١٥٠٠ ليرة سورية على الأقل.

يوافقه الرأي بائع المواد الغذائية والمنظفات حذيفة المنصور(٣٦عام) الذي يقول: «بعد ارتفاع أسعار المحروقات ارتفع سعر مواد التنظيف بأكثر من ٨ بالمئة من الشركة الصانعة، وكذلك مادة السكر حيث كان سعر الكيس الواحد ٥٨٠٠ ليرة سورية وأصبح الآن٦٢٠٠ ليرة سورية.

إذا كانت غارات التحالف الدولي هي السبب الرئيس في معاناة السوريين في الفترة الحالية، إلا أنه ليس السبب الوحيد، فثمة أسباباً أخرى تؤثر في ارتفاع أسعار المحروقات، منها الشتاء نفسه، فمع مجيء البرد يقوم العاملون في تصفية النفط برفع الأسعار بسبب ازدياد الطلب على المازوت بشكل خاص، حيث يعتبر المشتق الأكثر رواجاً لأهميته في التدفئة وسعره المنخفض مقارنة مع مادة المازوت النظامي (الحكومي) يقول أبو خالد (٣٠ عام)، وهو صاحب سيارة لنقل النفط الخام: العام الماضي لم يكن ثمة غارات للتحالف، وكل الآبار كانت تعمل بإنتاج أكبر من الآن، ومع ذلك ارتفع سعر النفط ومشتقاته. الطلب يزداد في هذه الفترة من السنة بشكل طبيعي، حيث يتوافد بكثافة تجار من محافظات أخرى، وخاصة من حلب وحماة، ويدفعون أكثر من المستهلكين المحليين.

مقاتلات سوريات كرديات يشاركن في القتال ضد تنظيم الدولة

شمسة شاهين

زاد اهتمام وسائل الإعلام العالمية مؤخرا بالمقاتلات الكرديات اللواتي يَخضن الآن أشرس المعارك ضد مقاتلي تنظيم «الدولة الإسلامية». خاصة بعد تتالي صمودهن مع صمود المدينة، حيث أن قائدة المعارك ضد تنظيم الدولة هي امرأة تُدعى ميساء عبدو والمعروفة باسم نارين عفريني. ولعل قيام إحدى المقاتلات بعملية فدائية ضد تجمع لمقاتلي التنظيم في مدينة كوباني مؤخراً، وقيام أخرى بإطلاق النار على رأسها بعد وقوعها في كمين للتنظيم ونفاذ الذخيرة منها .ساهما أكثر في ترسيخ صورة بطولاتهن

المقاتلات الكرديات في سورية هن أعضاء وحدات الحماية الكردية

تأسست وحدات حماية المرأة في عام ٢٠١٢ وهي الآن تضم الآلاف من المقاتلات تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٤٠ سنة والأصغر سناً يقمن بأعمال غير قتالية.

ومثل غيرهم من مقاتلي الحزب هن متطوعات يقاتلن دون مقابل مادي وهناك مراكز تدريب منتشرة في المدن الكردية يتم فيها تدريب المقاتلات على استعمال مختلف أنواع الأسلحة إضافة إلى أعداهن بدنيا ونفسيا للتعامل مع مختلف الظروف والأوضاع.

إصرار

بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على البلدات والقرى الإيزيدية في العراق وخطف آلاف النساء وشيوع الأخبار عن المآسي التي تعرضن لها في معتقلات التنظيم ورواج أخبار عن بيعهن، كان يتوقع أن يثير ذلك الخوف في صفوف المقاتلات الكرديات بحيث يتجنبن الدخول في مواجهات عسكرية مع التنظيم خشية الوقع في الأسر وتعرضهن لمختلف أشكال التعذيب والإذلال والاغتصاب.

لكن المقاتلات زدن تصميماً على قتال الدولة الإسلامية ومواجهتهم في جبهات القتال للانتقام من التنظيم على ما اقترف من جرائم .بحق النساء والفتيات اللواتي وقعن في أسره

ثلث المقاتلين الكورد في سورية هم من النساء ورغم أنّ تنظيم الدولة الإسلامية قد فصل رأس عدد من المقاتلات وعرضهن في مدينة جرابلس السورية لبث الرعب في صفوف المقاتلات لكن رد المقاتلات كان تفادي الوقوع في الأسر مهما كان الثمن كما حدث عندما وقعت مجموعة منهم في كمين للتنظيم في مدينة كوباني حيث قاتلن إلى أن قتلت كل المجموعة وبقيت المقاتلة جيلان اوزالب البالغة من العمر ١٩ عاماً على قيد الحياة فأطلقت النار على رأسها بعد أن ودعت زميلاتها عبر اللاسلكي.

مقاتلات كرديات _ كوباني ٢٠١٤

المواجهات بين المقاتلات الكرديات والتنظيم لا يقتصر حالياً على كوباني بل تشمل عدة جبهات تمتد من الحدود السورية العراقية قرب معبر ربيعة إلى ريف مدينة رأس العين «سري كانية» الواقعة على الحدود التركية - السورية.

وكانت المقاتلة جيلان اوزالب التي أطلقت النار على رأسها قد قالت في أوائل شهر سبتمبر/ أيلول الماضي أن المقاتلات الكرديات لا يشعرن بأي خوف خلال المواجهات مع التنظيم. ووصفت مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية بأنهم «يرتعدون خوفاً عندما يشاهدون امرأة تحمل بيدها بندقية. يحاولون أن يقدموا أنفسهم للعالم باعتبارهم رجالاً أشدّاء، لكنهم عندما يلمحوننا يولون الأدبار.هم يحتقرون النساء ولا قيمة لها عندهم لكن المقاتلة الواحدة منا تعادل المائة منهم.»

منذ أكثر من سنة حملت المجندات الكرديات البنادق وتوجهن إلى جانب المقاتلين الأكراد نحو الصفوف الأمامية على الجبهات المشتعلة شمال سورية. وتميزت تلك الشابات ببسالتهن في القتال؛ دفاعاً عن القرى الكردية التي بات تنظيم تنظيم الدولة الإسلامية على مشارفها. ومن جديد ها هن في كوباني وعلى أطرافها، يحاولن الدفاع عن قرى ترعرعن فيها. وتشكل النساء نسبة ٣٠٪ تقريباً من المقاتلين الأكراد، وتتراوح أعمارهن بين ١٨ و٣٠ عاماً. ويخضعن لتدريبات قاسية لا تختلف عن تلك التي يخضع لها الرجال.

إلاّ أنّ قصة بيريفان ساسون، تميزت بشجاعة بلغت حد الموت. فقد أكدت بعض وسائل الإعلام التركية أن الأنباء الواردة من جبهات القتال في أطراف مدينة كوباني - التي تشهد معارك ضارية وغير متكافئة بالسلاح بين وحدات كردية من جهة وتنظيم الدولة الإسلامية من جهة أخرى - تفيد بأن التنظيم قتل عدة أسرى من القوات الكردية بشكل بشع بعد نفاد ذخيرتهم، وأن بعض المقاتلين يقاومون حتى آخر طلقة لديهم لينتحروا بها، كي لا يقعوا أسرى بيد التنظيم.

وكشفت بعض المصادر ووسائل الإعلام التركية ومن بينها «راديكال»، بالإضافة إلى سياسيين أكراد في تركيا، أن المقاتلة الكردية من مدينة باطمان بشمال كردستان، جيلان التي تحمل الاسم Ceylan Ozalp، أوز آلب الحركي (بيريفان ساسون) ذات التسعة عشر ربيعاً، انتحرت بآخر طلقة من سلاحها، وفضلت الموت على أن تقع في أيدي عناصر التنظيم، وفي رسالة قصيرة وجهتها عبر جهازها، قالت الشابة الشجاعة: وداعاً.

الرقة بين سندان البراميل ومطرقة السكاكين

أسعد حنا

مقاتل من تنظيم الدولة الإسلامية

باتت من العادات اليوميّة لسكان المناطق السورية تفقد السماء والطرقات أمام بيتهم بعد أن يغسلوا وجههم (في حال توفر المياه)، فيخرج السوري الساكن في المناطق المؤيدة ليتفقد الشارع أمام بيته فإن كانت الحركة طبيعية هذا يعني أنه لا اشتباكات اليوم ويمكنه الخروج والدخول وممارسة حياته الطبيعية، أما إذا كانت الناس تركض والمحلات مغلقة والسيارات مسرعة، فهذا يعني أن الأمور ليست على ما يرام. كذلك الأمر بالنسبة للسوريين الذين يقطنون المناطق المعارضة، فهم يتفقدون الأرض والسماء، فبعد التأكد من أنه لا اشتباكات في حاراتهم (والتي انتهت منذ زمن بعيد مع النظام بحيث لم نعد نشهد اقتحامات برية للمناطق الخارجة عن سيطرته وإنما مجرد تدمير همجي لها) ينظرون للسماء عالياً باحثين عن نقاط سوداء تدب الرعب والموت في قلوبهم. كانوا سابقاً عند مشاهدتها يهرعون للاختباء في الملاجئ لاعنين النظام المجرم الذي دمر البلد من أجل بقاء شخص متربص بالحكم رغم رفض الشعب له وشاتمين هذا الجيش الذي انحاز للطاغية ضد الشعب الثائر، أما بعد ١١ سبتمبر عندما أطل أوباما معلناً حربه على الإرهاب في سورية والعراق فقد أصبح الطيران طيرانين: أحدها يحمل نمرة سوريّة ويقصف من تحت سقف الوطن، والآخر يحمل نمرة دولية ويقصف من فوق سقف الوطن.

سقف الوطن الذي انتهكته صرخات المواطنين السوريين عندما طالبوا بحريتهم بينما لم تنتهكه طائرات التحالف التي دعاها النظام لتتحالف معه عند تنفيذ غاراتها على الأراضي السورية، فبات المواطن السوري في الرقة يترقّب كافة أنواع الطيران التي لا يختلف مصير المدنيين تحتها فكلها لا تحمل سوى الموت والدمار.

شهدت مدينة الرقة موجة نزوح كبيرة بعد دخول تنظيم الدولة الإسلامية إليها وبشكل خاص النشطاء الإعلاميين وعائلاتهم بسبب ممارسات التنظيم ضدهم واعتقالها لعدد كبير منهم بحجة تعاملهم مع الدول «الكافرة» إذ قام التنظيم باعتقال وإعدام بعض الناشطين وتغييب بعضهم الآخر حتى يومنا هذا.

خرج بعض القومجيين والناشطين المقيمين خارج حدود الوطن ليقولوا بأن على التحالف إبادة المدينة التي اتخذها التنظيم كعاصمة له بحجة أنّ كل من يسكنها هم موالون لتنظيم الدولة أو عناصر فيها واصفينهم بالدواعش، متناسين أنّ إعاقة معارضة الخارج تركت معظم الناس اللاجئين في دول الجوار الذين لا حول لهم ولا قوة تحت البرد والمطر في الشتاء وحر الشمس في الصيف غير آبهين لهم، مما دفع السكان لالتزام بيوتهم والتقيد بما يمليه عليهم التنظيم ليحافظوا على ما تبقى من كرامتهم تحت سقف بيتهم الذي يقيهم شر الائتلاف ومؤسساته. فأصبحوا ينامون على حد سكاكين التنظيم ويصبحوا على قرع براميل النظام ويختبؤون من غارات التحالف.

بعد الغارات الأخيرة التي شنتها الطائرات الحربية على مدينة الرقة بشكل مكثّف لمدة أسبوع راح ضحيتها مئات الشهداء من المدنيين دون إلحاق أي أذى بحق التنظيم تم تقاذف التهمات بين النظام والتحالف ومع أنه خرجت مئات التظاهرات في مختلف بلدان العالم لتتضامن مع الضحايا إلا أنه لم يتم إصدار أي بيان من الأمم المتحدة لتعزية الضحايا أو إدانة للنظام، أو اعتذار عمّا حصل.

من ينظر للحياة في داخل الرقة يجد هناك أنواعاً عدّة لحياة السوريين في الداخل، فمنهم من اختار مبايعة التنظيم ليتنعم بالخيرات التي يغدقها التنظيم على أنصاره من خدمات وسلطة وجاه، ومنهم من بايع التنظيم خوفاً على حياته وحياة أسرته ليتمكن من البقاء في منزله ويتقي شر التشرد واللجوء بالخارج وبطش التنظيم بالداخل، وقسم آخر من الناس بقي حبيس منزله ملتزماً الصمت يتحسس رقبته كل يوم من سكاكين التنظيم ورأسه من غارات التحالف. إضافةً لعدد قليل من الناشطين الإعلاميين الذين لازالوا يعملون بالداخل مخاطرين بحياتهم من أجل إيصال صوت وصورة الواقع المبكي الذي آل إليه أهل الرقة.

بقعة ضوء ... قرية الشغور

حسن ممّس

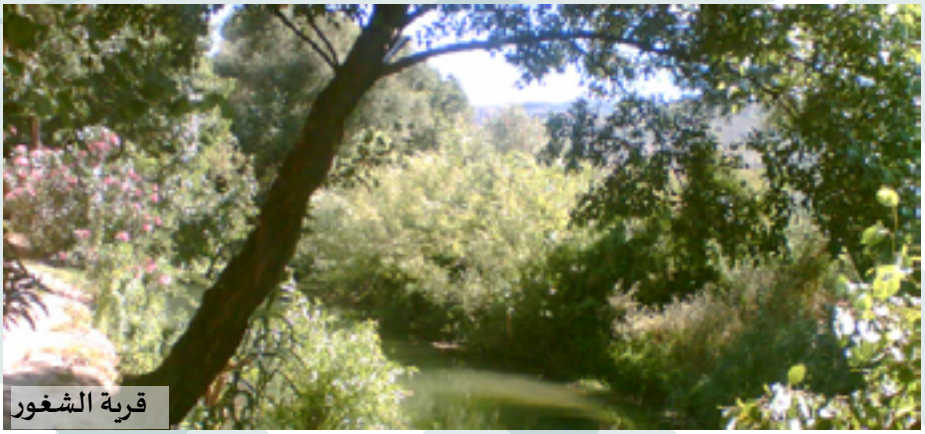
قرية الشغور

على ضفة وادٍ فوق النهر الأبيض كان من المقرر أن يقام عليه سدٌّ عظيم، وعلى بعد عشرة كيلومترات عن مدينة جسر الشغور على طريق جسر الشغور – اللاذقية، وبين أشجار الصنوبر والزيتون والتفاح والفاكهة. تحتضن الطبيعة الخلابة قرية الشغور ثاني قرى ريف جسر الشغور في عدد السكان إذ بلغ عدد سكانها وفق إحصائيات التعداد السكاني عام ٢٠٠٤ قرابة ثمانية آلاف نسمة.

عانى أبناء هذه القرية من ظلم النظام من ثمانينيات القرن الماضي أيام حكم الرئيس حافظ الأسد ووصولاً إلى حكم وريثه بشار إذ قام الأب باعتقال خمسة وعشرين شاباً عام ١٩٨١ تراوحت فترة اعتقالهم من عشر سنوات إلى ثماني عشرة سنة، ثلاثة منهم لم يبصروا النور حتى يومنا هذا ومصيرهم ما زال مجهولاً.

قرية الشغور من أوائل قرى ريف جسر الشغور التي شاركت في الحراك الثوري ضدَّ نظام الأسد فقد قامت مظاهرات فيها مطالبة بالحرية وبإسقاط النظام، كما شارك شبابها كتفاً إلى كتف مع شبَّان مدينة جسر الشغور الثائرة في المظاهرات.

نتيجة لذلك الحراك الثوري قامت قوات الأسد بعد دخولها إلى مدينة جسر الشغور في شهر تموز عام ٢٠١١ بتوجيه قوة كبيرة قوامها كتيبة من القوات الخاصة بقيادة ضابط برتبة عقيد مدعومةً بسرية دبابات وعدد كبير من العربات المصفحة وناقلات الجند باقتحام هذه القرية، وقد تمت السيطرة على القرية واحتلالها، ولاقى أبناؤها شتَّى ألوان العذاب والإذلال من قبل قوات الأسد المتمركزة فيها. فهم ممنوعون من الخروج إلى حقولهم حيناً، ومُجبرون على العودة - إن سمح لهم بالخروج إلى حقولهم- إلى القرية في وقت محدد حيث كانت تحتجز بطاقاتهم الشخصية عند عناصر الجيش عند الذهاب إلى الحقول وإعادتها لهم عند رجوعهم منها، إضافة إلى منعهم في أكثر الأوقات من مغادرة القرية إلى جسر الشغور لشراء الحاجيّات أو المواد التموينية أو العمل.

في نهاية عام ٢٠١٢ اضطرت قوات الأسد مُرغمة على الانسحاب من القرية، خاصة بعد أن أصبحت قواتهم مكشوفة لأسلحة أبطال الجيش الحر الذين استطاع تحرير عدد من القرى من الجهة الغربية للقرية وخاصة قرية الزعينية التي كانت مقراً للفوج ٣٥ (قوات خاصة) الذي أُبيد معظمه وفرَّ عدد قليل مع بعض الضباط منه ليتمركز على التلال المحيطة بمفرق الشغور والذي انضمت إليهم القوات المنسحبة من القرية بعد أن انشقَّ عدد كبير من هذه القوات وانضموا إلى صفوف الجيش الحر.

قامت قوات الأسد بتحصين قواتها عند مفرق الشغور فحفرت خنادق للأفراد والدبابات وناقلات الجند، وحصنَّت قمم الجبال المشرفة على المفرق وعلى قرى ريف جسر الشغور الشرقي والشمالي بأسلحة قوية. لكنَّ كلَّ تلك التحصينات والتعزيزات والقوات لم تكن لتمنع أبطال وثوار القرية والقرى المجاورة من دحرهم فقد باغتوا قوات النظام في ساعة مبكرة من صباح ٢٠١٢/١/٢٥ وحدثت معركة قوية أودت بحياة ١٧١ جندياً من جنود الأسد وفرار الباقيين نحو جسر الشغور مخلفين أسلحتهم وجثث قتلاهم على سفوح الجبال وفي الأبنية التي كانوا يتمركزون فيها

حاولت قوات النظام مرات عديدة على مدار ثلاثة أيام استعادة السيطرة على المنطقة وسحب جثث قتلاها لكنَّها لم تفلح بسبب الحماية الجيدة التي وفرها الجيش الحرّ للموقع.

منذ ذلك اليوم تجدد الحقد في نفوس قوات النظام على هذه القرية فبدأ بتوجيه ضربات عن بعد. فدفعة صواريخ في يوم، ومجموعة قذائف مدفعية في يوم آخر وكأنّه لم يبقَ مكانٌ ثائرٌ في سورية سوى قرية الشغور. لكنَّ معظم تلك القذائف كانت تسقط في الأراضي الزراعية وبين الجبال والوديان وظلَّ الأمر على هذا النحو إلى أن كان يوم٢٠١٣/٢/١٦ حيث سقط أوَّل صاروخ في بيت سكنيٍّ لعائلةٍ ربُّ أسرتها رجل عاجزٌ يدعى محمد بديع شيخ عبد الله وقتل أربعة من أحفاده في غرفة واحدة إحداهما طفلة في الثالثة عشرة من عمرها وثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين سبعة أعوام وعامين. وتتالى مسلسل القصف في اليوم التالي فسقط صاروخ آخر من مجموعة صواريخ موجهة نحو القرية على حانوت في ساحة القرية ممَّا أدى إلى سقوط ثلاثة شهداء وإصابة سبعة لكنَ راجمات الصواريخ وقذائف المدفعية لم تشفِ غليل قوات النظام التي وضعت برنامجاً -كما يبدو- لتحليق الطائرات في سماء هذه القرية فقليلة هي الأيام التي لم تحلِّق طائرات الأسد وحوَّاماته في سماء القرية وتمطرها بطوارخ حيناً وبراميل أحياناً أخرى.!

نتيجة لهذه الوضع المأساويِّ الذي جعل رائحة الموت تفوح من بين ركام البيوت المهدمة نزح معظم أبناء هذه القرية عنها وهي الآن شبه فارغة من سكانها إلَّا من رجل مسنٍّ أصرَّ على التمسك بأرضه وبيته أو فقير لا يملك شيئا.

كلّ يوم أذهب إلى كوباني

مصطفى عبدي

كل يوم أذهب إلى الحدود المتاخمة لمدينة كوباني،أراقب المئات من الاطفال الحيارى الذين لا يملكون سوى الشارع مكاناً للنوم. كما أنّ الناس خائفين من هجمات تنظيم الدولة الإسلامية فغادروا المدينة مصطحبين مواشيهم وآلياتهم وكل ما يستطيعون حمله.

في مدينة كوباني الدواب والبشر لهم قدر مشترك، فكلاهما في مواجهة الذبح من قبل ميليشيات الدولة. حيث أصبحت ذكريات طفولتي كما بيوتنا رهينة في يد عصابات وإرهابيي التنظيم.

تنظيم الدولة الإسلامية ليس بجماعة ثائرة كما يقول البعض،على العكس، فهي تقتل الثوار من الكرد والمعارضة السورية أكثر من أيّ فصيل آخر. إنهم لا يركزون قتالهم ضد النظام السوري بقدر ما يوجهونه نحو المعارضة.

كوباني كانت مدينة آمنة قبل هجمات تنظيم الدولة الإسلامية، فقد كانت تعقد نقاشات للعلن وكان الناس يعبرون عن أرائهم السياسية دون خوف من النظام الذي حكمها لعقود، وبعد التحرر ولأول مرة كان الناس يحكمون أنفسهم ففي كل يوم كنت ستجد الأعلام الكردية جنباً إلى جنب مع علم الثورة السورية.

كوباني مدينة غنية بالتاريخ كانت مرآة للتنوع السوري كرداً وعرباً وتركماناً، وأرمن....

كل ذلك اختفى الآن عندما جاء هؤلاء الوحوش الملثمين براياتهم السوداء. لقد خطفوا النساء وذبحوا كبار السن لقد أسكنوا كوباني في ظلام الجاهلية. من وجهة نظرنا كلاجئ كوباني نرى أنه من المؤكد بأن طائرات التحالف سوف توقف تنظيم الدولة الإسلامية فهي وإن لم تهزمهم حتّى الآن إلاّ أنّها على الاقل أوقفت تمددهم في ظل الهجمات الممنهجة والحصار الذي فرضه التنظيم على المدينة قبل عام، فالمئات من المدنيين كانوا قد اعتقلوا. كما أنّ الدواء والطعام وحليب الاطفال وُضعواعلى لائحة الممنوعات من الدخول الى كوباني.

في الثامن عشر من شهر سبتمبر/أيلول استولى تنظيم الدولة الإسلامية بشكل دراماتيكي على أجزاء من سورية. لقد استولت على العديد من الاسلحة بعد مداهمتها للفرقة ١٧للجيش السوري في مدينة الرقة. كما حدث في الموصل والمطار العسكري في الطبقة فقد تمت محاصرتها بأكثر من ٨٠٠٠ مقاتل من كل المحاور وتم استهدافها بوابل من القذائف فقد سرقت المدينة كما تم خطف النساء مما أدى لفرار عشرات الالاف الى الحدود التركية.

وأخيراً دخلت قوات البشمركة المدينة التي لقيت ترحيباً كبيراً من سكان المدينة الذين استقبلوهم برش الرز على عادة الأعراس السورية حين الترحيب بالعريس والعروس. إنها حالة رمزية لأنك تشاهد الكرد يتقدمون باتجاه كوباني وهو مشهد يذكر بمساعدة أكراد كوباني لاخوانهم الكورد في كل مكان.

لازال هناك الآلاف من المدنيين يعيشون في المدينة بنقص في الطعام والدواء وقد فر حوالي الـ ٤٠٠٠منهم إلى الحدود التركية وفضلو البقاء في المنطقة العازلة بين الألغام على ترك ديارهم، فيما وصل عدد النازحين إلى سروج حوالي نصف مليون نسمة.

الآن السوريون يخلدون للنوم في الشوارع والطرقات والمخيمات بالرغم من الأمطار، كما أنّ الأطفال الرضع يسهرون مع الحمى إذ لا أحد هنا للمساعدة كوباني على شفير الهاوية. نناشد العالم لإنقاذ كوباني وأهلها.

الفن والثورة

نزهت شاهين

يقول محمد عبد الوهاب: «العلم لا وطن له، أما الفن فله وطن، وكل وطن له فن».

فالفن هو صوت الناس والضمير الحي الذي لا يموت، وينظر الكثيرون إلى الفن على أنه بمثابة تأريخ لما يجري من أحداث العصر. والمُعبر بشكل مباشر وغير مباشر عن حالة المجتمع من الناحية السيكولوجية والاجتماعية. وأكبر الأمثلة عندما نقرأ مسرحيات سيفوكليس اليوناني وشعر هيرودوت، وحتى في أزمنة سابقة من الشعر البابلي وروايات الأساطير إلى الشعر الجاهلي وما بعد ظهور الإسلام إلى يومنا هذا مما يتم طرحه من قضايا اجتماعية وسياسية تتحدث عن روح كل عصر.

يقول هيغل: «الفنّ يمسح عن الروح غبار الحياة اليومية». ولكن للأسف، وبعد مرور ما يقارب الأربع سنوات، لم نجد عملاً فنياً جدياً يرقى إلى مستوى حدث الثورة. عملٌ يحكي قصة تشرد ومعاناة ملايين السوريين داخل سورية وخارجها، بالرغم من انشقاق عدد لا بأس به من الفنانين الذين لهم باع طويل مع الفن.

مفارقة

من مفارقات الثورة، نجد وعي النظام وتفهمه لدور الفن في التأثير على الرأي العام لذلك لاحظنا وجود أعمال في الفترة الاخيرة تتحدث عن واقع الثورة – من وجهة نظر النظام – وبطريقة تصل الى الموضوعية والجرأة أحياناً مثل مسلسل «قلم حمرة»، و«بقعة ضوء» وغيره من الأعمال التي طرحت موضوع الثورة ومعاناة الشعب. في مقابل محاولات تكاد تصبح من الذاكرة مثل معزوفات مالك جندلي وأغاني سميح شقير. وبالرغم من المحاولات القليلة مع وجود أدوات البسيطة في المسلسل الحلبي «أم عبدو»، وأعمال مسرحية بسيطة قام بها أطفال وحتى كبار مثل فرقة «خطوة المسرحية» لا نجد حتى هذه اللحظة فن يمثل الثورة بالشكل الحقيقي والذي يستطيع إيصال الصورة بشكل أقوى مما هي موجودة عليه.

هل المشكلة في الإمكانات المحدودة أم أن الفن مثله كمثل الثورة قابع في شتات الأفكار؟ ربما يجب الوقوف هنا وبشكل جديد أمام دور الفنان في أخذ الفن إلى الوجهة الصحيحة.

سأستخدم هنا مقولة لبرتولد بريخت: «نقف هنا مصدومين، نشاهد بتأثر الستارة وهي تغلق وما زالت كل الأسئلة مطروحة للإجابات». ويبدو أنه واقع الثورة وفن الثورة أن نشاهد الستائر وهي تغلق ومعها أسئلة كثيرة بحاجة إلى إجابات. ونبقى في الانتظار.

السلطة بين دور المثقف وقهر الجسد

شفان ابراهيم

ربما لا نعرف كيفية استخدام مفهومي المعرفة والسلطة وذلك قد يكون بسبب عدم معرفتنا لماهية المعرفة وماهية السلطة، أو قد يكون بسبب عدم إلمامنا إلا لُماماً لواقع وعلاقات الملفوظات واختراق الموضوعات الخطابية للحقائق العينية وانسجامها مع واقع أُريد له أن يكون على ما هو عليه الآن مُتحولاً إلى مواقع الذوات. وقد يكون بسبب اختلاط القناعات إذ أننا لا ندرك أن المفاهيم كالنظريات وكالبيوت والأجساد عرضة للانتهاك في كل لحظة وعرضة للاختراق، وحتّى للاستباحة.

إن الالتباس والارتباك يحدث داخل فضاء المعرفة والسلطة ومن تشعب العلاقات وتداخل السياقات وتوزع الممارسات في عتبات المعرفة واستراتيجيات السلطة. لذا لم تعد الأهمية في تحديد المفاهيم لأنها مهمة سوسيو- ثقافية إنما تكمن في البحث في البنى والعلاقات والممارسات، في ما يقوله الناس وما يقومون به، في ما يخضعون له وما يوجهونه، في ما يستبد بهم وما يرغبون فيه، فيما يشعرون به وما يخشون منه، فيما يختبئون منه وما يستحبوه.

إن أحد أكبر وأهم اهتمامات ميشيل فوكو هي السلطة، وكيف صُنعت من نفسها وجعلت القانون التقليدي في خدمتها. يقوم فوكو بحصر هذه السلطة على شاكلة المهيمن والمسيطر من الأعلى، سلطة آتية من فوق تكون حالة في الأجساد. وأشار إليها فوكو على أنها تمر في الأجساد والخطابات عاملة في الرغبات القيمة وفي المتع، أي رآها جسداً يعمل في الأجساد.

يُعلق فوكو في مسألة السلطة والمعرفة وكيف تم الانتقال بينهما قائلاً: «السلطة هي التي تشير إلى المعرفة، وهي التي تؤسس هذه المعرفة، وهي التي ترسم وتلون وتستشهد بالمعرفة التي تراها مناسبة، بل هي من يُحدّد نوع المعارف حتى تستطيع أن تتسلط على المجتمع. فعندما تطور المجتمع البشري أصبحت السيطرة عليه أصعب، أي حدّ من هيمنة السلطة على الأجساد فأرادت هذه السلطة المستبدة أن تبقى مهيمنة، وفي ظل صعوبة السيطرة على الجسد اكتشفت الناحية الأسرع والأسهل للسيطرة على المجتمع فانتقلت إلى الأذهان».

المعرفة بين القمع والتبشير

يُعرّف فوكو القمع على أنه ليس مجرد منع، بل هو إقصاء وإسكات كذلك، وإعدام ما يجب قمعه بمجرد ظهوره، وقطفه بمجرد نضوجه. إنّه يعمل وفق آلية ثلاثية من التحريم والتغييب والصمت حتى بإزاء الموضوع الذي يضربه القمع، لا شيء يمكن قوله أو رؤيته أو معرفته.

القمع هو ما يحرم الموضوع من ماديته والذات من قدراتها. بل أنه ما يمنع المعرفة كعلاقة إذا تجاوزنا مفاهيم الذات والموضوع، إذ أنه لا ذات تعرف موضوعاتها بكيفية مسبقة أو تتوجه لموضوعات مثقلة بالمعنى. إذاً الفرضية القمعية هي ما يتنافى ويتعارض مع المعرفة المتشكلة من تكوينات تاريخية، ومن وضعيات ووقائع، ومن طبقات رسوبية متكونة من كلمات وأشياء، ومن الإبصار والقول مما يُرى ومما يُقال. فالمعرفة هنا باتت تتناسب عكساً والعنف المتشكل في المجتمع جراء القمع السلطوي في الأجساد والأذهان.

إن الحديث عن القمع يشرع الحديث عن الثورة والسعادة، أو الثورة ووطناً آخر أكثر جدة وجمالاً، أو الحديث عن الثورة والمتعة. فالكلام ضد السلطات - قول الحقيقة والوعد بالمسرة، والربط بين إشراقة الوعي والانعتاق، وبين الملذات المتنوعة، وإقامة خطاب تترابط فيه صرامة المعرفة بإرادة تغيير القانون- هو ما يدفعنا إلى الحديث عن التعاضد والتآزر بين ملفوظة القمع وصورة التبشير يحملها «المثقف الشمولي» الذي يتكلم باسم الإنسانية والحقيقة والمستقبل فهو صاحب الحق في شمولية المعرفة، وهو الوكيل الشرعي للكلية والمراسل الكفء إذ يتقوّم التفلسف كفكر شمولي.

لكن المعرفة في ظل القمع والسلطة الشمولية تبقى حلماً ورغبةً في التحرّر والانعتاق، خاصة وأن الحلم يستمر في كنف الأنظمة الاستبدادية. ويبقى الرهان على رغبة المفكر والمثقف الاستمرار في الجَلَدّ. لكن رغم وهم التحرر والتعالي، ورغم امتلاك القول الفصل، فإن المفكر ذاته في نفس الآن يُصبح موضوعاً (مطلوباً) للسلطة وأداتها حين يرتضي المفكر أن يكون جزءاً من سلطة غاشمة. والفكرة التي يحملها المفكرون الشموليون على أنهم موجهو الضمائر ومنتجو خطاب الحقيقة ستجد نفسها تنتمي هي ذاتها لنظام السلطة. بكون أن هذه السلطة لن تقف مكتوفة الأيدي جراء ما يُقدم عليه المثقف الشمولي، فمن جهة لا يجوز أن تكون الشمولية بمعنى إيجابي وهي راعية الشمولية المستبدة والمستبيحة للأجساد والأذهان. ومن جهة أُخرى كيف لها أن تُشاهد ما يُقدم عليه المثقف من نشر للوعي على مستوى الحقوق والواجبات وتقف مكتوفة الأيدي، لذا ستلجأ بكل قواها إما إلى خلق المثقف المطلوب أو إلى خرق المثقف الموجود ولو اضطرت إلى استعمال ما تتعفف عنه البشرية.

وفي الوقت الذي يبحث فيه المفكر الشمولي في ما يجب أن يكون، تكون السلطة حينها بصدد وضع دواليب العقاب والقسر موضوع العمل. إذ في حين يبحث المشرعون والفلاسفة في الميثاق عن نموذج أولي لبناء أو إعادة بناء الجسم الاجتماعي، حينها يكون العسكريون - وهم اختصاصيو الضبط- منهمكون في إنشاء وبلورة سبل قسر وإكراه الأجساد الفردية والجماعية. من كل ذلك يستنتج فوكو: «أننا في زمن يجب أن تُعاد فيه صياغة وظيفة المثقف المختص لا أن تهجر، رغم حنين البعض، إلى كبار المثقفين الكليين القائلين نحن بحاجة إلى فلسفة، إلى رؤية للعالم» على أمل أن ننعتق من هذا الشر.

ستون دولة تجتمع لدعم تنظيم الدولة

جلال زين الدين

اجتمع وزراء خارجية ٦٠ دولة برئاسة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وألقى كيري خطبة عصماء مستغيباً الحاضرين وكأنهم طلاب مرحلة ابتدائية، فتحدث عن توجيه ١٠٠٠ غارة جوية على التنظيم أسفرت عن تحجيمه ودحره من مناطق عدة، لكن أغرب ما صدر عن المؤتمر سحب الشرعية عن التنظيم.

مصطلح سحب الشرعية يمثل كلمة السر، فقد أعلن أوباما منذ سنوات سحب الشرعية عن بشار الأسد لكنّ بشار اللاشرعي مازال يمارس سلطته، فهل يبشرنا كيري ببقاء تنظيم الدولة لسنوات عدة يمارس فيها سلطته أيضاً.

المؤتمر أشبه بمؤتمر دعم للتنظيم لا للحرب عليه، فأمريكا لم تقم حتى الآن بخطوة حقيقية تجاه القضاء على التنظيم، فألف غارة عسكرية عبر شهور لا تُعدّ شيئاً في العلم العسكري على دولة تمتد من دابق شمال حلب وحتّى جنوب الموصل، فأمريكا كانت تشن يومياً مئات الغارات في حربي العراق ويوغسلافيا وعلى فترات طويلة ومستمرة، كما أن توجيه ضربات جوية من دون قوة على الأرض تحمل أهدافاً محددة وواضحة يعني أنّ هدفها التدمير لا غير، وللأسف التدمير لسورية والعراق لأنّ التنظيم زئبقي لا يمتلك أهدافاً واضحة يمكن التغني بتدميرها.

أمريكا قدمت عبر الشهور الماضية كل ما تستطيع من دعم ممكن للتنظيم سواء علمت أم لم تعلم، فهي التي منحت التنظيم الشرعية عندما حيّدت ضربات التحالف الجوية عن الأسد مقدمة له هدية ذهبية، وخدمته حين تركته وضربت فصائل سورية يعتبرها معظم السوريين فصائل وطنية وإن حملت توجهاً دينياً كأحرار الشام.

أمريكا منحت التنظيم الشرعية عندما غضت الطرف عن التدخل الإيراني برياً على أرض العراق، ورحبت بتدخلها الجوي ولو خسر نصف قوته لأنّ هذه الشرعية سرّ بقائه.

أمريكا منحته الشرعية عندما ساعدته على القول بأنّه المدافع الوحيد عن أهل السنة سواء في العراق أو سورية.

أمريكا منحت التنظيم شرعية الدفاع عن المظلومين الذين قتل واعتقل منهم مئات الآلاف دون أن يتدخل أحد لمساندتهم.

أمريكا منحت التنظيم الشرعية لأنه وعد ملايين المهجرين بلا وطن بوطن الخلافة الذي سيعيشون فيه كراماً

أمريكا إذاً تدعم دعاية التنظيم بكل ما أوتيت، وهذا ما يفسر انضمام عشرات الكتائب لتنظيم الدولة عقب ضربات التحالف، وانتساب الآلاف لصفوفه في سورية والعراق، وتقاطر أنصاره من كل دول العالم حتى أنه امتد -ولو إعلامياً - خارج سورية والعراق، فحصل على بيعات من الشرق والغرب.

لقد أعطى المؤتمر للتنظيم صكاً ببقائه حينما أشار إلى أن المؤتمر القادم سيعقد بعد ستة شهور، وحينها قد نجد التنظيم مسيطراً على الشرق والشمال السوري كاملاً، ومعارك دير الزور دليل على ذلك.

وهذه التصرفات الأمريكية الداعمة للتنظيم لا ينقصها إلا تعاون أمريكا مع الأسد، وحينها ستسحب أمريكا البساط من كل الفصائل والقوى الثورية السورية، وتدفعها دفعاً للانتساب لتنظيم الدولة.

تنظيم الدولة من صنع المجتمع الدولي الذي تخلى عن الثورة السورية، ووفر الأرضية المناسبة وما يزال لنمو التنظيم وتمدده، والغريب أنّ المجتمع الدولي يلوم الثوار السوريين الذين في معظمهم مدنيون حملوا السلاح في مواجهة جيش قوامه مئات الآلاف لأنهم لم يستطيعوا الوقوف في وجه تنظيم الدولة، في وقت عجزت فيه ٦٠ دولة عن مواجهة هذا التنظيم رغم امتلاكها أقوى وأحدث الأسلحة.

التصرفات اللامنطقية، والمقاييس العرجاء، والطلبات التعجيزية من الثورة السورية سر تمدد تنظيم الدولة وبقائه حتى الآن، فالقضاء على التنظيم يبدأ من وقف دعم التنظيم لأن التنظيم ظاهرة ونتيجة لظروف موضوعية اجتماعية وسياسية ودينية، فمتى تدرك أمريكا هذه الحقيقة وتتوقف عن دعم تنظيم الدولة أم أنه مخطط أمريكي يهدف لإعادة تشكيل المنطقة أو تدميرها واستنزافها تحت ستار محاربة تنظيم الدولة؟!

حلب والاحتلال العثماني القادم

محمد الحاج

استطاع العثمانيون سحق المماليك في معركة مرج دابق شمال حلب يوم ٢٤ آب ١٥١٦ معلنين احتلال سورية من تاريخ ٢٦ أيلول من ذات العام إلى ما بعد الثورة العربية الكبرى والحرب العالمية الأولى في تشرين الأول ١٩١٨ .

بعد ذلك وُضعت سورية تحت الانتداب الفرنسي، إلّا أنّ الآثار المعمارية العثمانية بقيت موجودة خاصة في حلب، حتى بعد القصف والتدمير الممنهج الذي اتبعه نظام الأسد، أضف إلى ذلك أن كثير من الكلمات التركية ما زالت مستخدمة إلى الآن، عدا عن بعض العادات والمأكولات التي أصبحت من التراث السوري ولا أبالغ إن قلت إنها باتت من التراث الحلبي خاصة.

في بداية الثورة السورية، أكدت تركيا دعمها الكامل للشعب السوري لنيل حريته وكرامته، مؤكدة أنها ستقدم جميع أنواع الدعم الممكن لهم، وبالفعل استطاعت تركيا جذب السياسيين السوريين المعارضين، ومنحهم مقرات دائمة على أراضيها، إضافة لفتح الحدود أمام الشعب السوري الهارب من قذائف النظام، وتقديم دعم عسكري بشكل سري للجيش السوري الحر، مطالبة بتشكيل منطقة آمنة وعازلة في الشمال السوري، ما دعا بعض السياسيين أن يعتقدوا أن الدعم المقدم من تركيا، ما هو إلّا لإعادة ضم حلب إليها، وذلك لعدة اعتبارات منها تأمين حدودها مع الكورد، أو/واستغلالها كمنطقة اقتصادية رائدة في المنطقة.

إن الوضع الراهن الذي تعيشه حلب، من انقسام إلى غربية وشرقية، ومعاناة السكان من براميل وطائرات النظام، واحتمالية محاصرة حلب من قبل الأخير، بالإضافة لتهديد تنظيم الدولة، سيكون من الأفضل لحلب أن تُنتشل من قبل تركيا، كما ترى سارة ذات الأصول الحلبية.

وفي رد على سؤالي لها حول مستقبل الأصول الحلبية في حال ضمها أكدت أن من عاش في حلب يعلم تماماً، أضافة إلى أنه شعب يصعب جداً أن تطمس هويته، وتأكيداً على كلامها طلبت التعمق في المناطق التي نزح لها الحلبي، فسنرى أنه اصطحب عاداته وتقاليده لهناك، التغيرات في حال ضمت حلب لتركيا لن تكون قادرة على إخفاء الهوية الحلبية ذات الطابع المميز والفريد.

وتابعت سارة أن المقاتل حالياً لا يملك ما يخسره ليقينه أنه سيكسب حتماً في حال بقائه على قيد الحياة، ويكون ما تبقى من حياته يساوي موته المحتوم، وهذا ينطبق على حلب بشكل تام، فلم يعد للمدينة أدنى بصيص من النور، بالطبع تركيا تطمح للاستفادة من المدينة القادرة على الحياة والعطاء بشكلٍ سخي إذا ما توافرت لها الإمكانيات، وعلينا أن نعلم إن تمَّ هذا فلن يكون حباً وكرماً ولكن لمصلحةٍ محتومة لتركيا تضاهي ما ستخوضه من أجل ضمّ المدينة.

وعند سؤالي لها عن إمكانية بقائها في حلب في حال ضُمّت لتركيا أو أنها ستهجرها إلى مدينة سورية أخرى مع التأكيد على زوال النظام الحاكم. أجابت أن هناك صراع سينشأ بداخلها، بين البقاء في المدينة التي عاشت فيها وبين الحلم السوري المنشود منذ سنين، لذلك من الصعب أن تقرر من الآن ما إذا كانت ستبقى في حلب أو ستغادرها.

من جهة أخرى محمد كياري عارض بشكل تام ضم حلب لتركيا، مؤكداً أنه ضد طرح هذه الفكرة أساساً، معتبراً أن أشد المتشائمين بنتائج الحِراك في سورية لم يكن يتوقع أي انقسام أو انسلاخ في الأرض السورية، و على اعتبار أن الحركة ضد الاستبداد أياً كانت جهتها داخلية أو خارجية، فضم حلب لتركيا يصنف ضمن خانة الاستبداد والاحتلال، لكن إن تحقق هذا الطرح المُستبعد مرحلياً، وبشكل جدلي، فهذا يعني انفتاح جديد للمجتمع الحلبي وثقافته العربية، كما أننا سنرى عوائق كبيرة أمام اندماجه بالدولة الجديدة، لكن المجتمع الحلبي ليس استثناء من تلك المجتمعات التي حافظت على خصوصيتها، بعد احتلالها وبالتالي لا أعتقد

معركة مرج دابق

أن الحلبي سيفقد عاداته وتقاليده، أو في أعلى مستويات التشاؤم أستطيع أن أؤكد أنه لن يفقد هويته الحلبية.

وحول من سيستفيد أكثر في حال ضُمت حلب قال كياري: لا شك أن أي دولة تضم أقاليم جديدة لها ستكون هي المستفيدة بالدرجة الأولى، حلم التوسع يُراود أي دولة مستقرة كتركيا، إن لم يكن بالمزيد من السيطرة الجغرافية، ربما يكون بالتأثير الاقتصادي أو السياسي أو أي مجال آخر، وفي حال تحقق هذا الانضمام، فبالنسبة لي لا يمكن التقرير مسبقاً عن اختياري البقاء في حلب التركية أم الهجرة لمدينة سورية، لكن حتى ذلك الوقت أي نداءات أو آراء تدعو لتتريك حلب لن تحظى بأدنى قبول لدي.

الجميع يعلم أن الإنسانية في السياسية معدومة وغير موجودة، ولكن يمكنني أن أصف الدور «الإغاثي الإنساني» لتركيا في الثورة السورية، ما هو إلّا حشد تركي للسوريين وذلك بهدف تشكيل قاعدة شعبية لأردوغان، ما يؤكد تلك التحليلات التي تتحدث عن نية أردوغان ضم حلب لتركيا، ولو كانت بالفعل تلك الجهود إنسانية بحتة لما رأينا الدور المخابراتي، الذي سمح بشكل أساسي لآلاف الجهاديين بالوصول إلى سورية عبر الحدود السورية التركية، ما أدى لظهور تنظيمات متطرفة أمثال تنظيم الدولة وجبهة النصرة، وها نحن وصلنا اليوم للتحالف الدولي والتي تشترط تركيا قيام المنطقة الآمنة في الشمال السوري لدخول ذلك التحالف، أي تحقيق الهدف التي كانت تسعى إليه تركيا منذ زمن وهو إقامة حكومة فيدرالية على أقل تقدير في حلب تكون تابعة للقصر الجمهوري التركي بشكل مباشر.

دي ميستورا والحل السياسي

مروان عبد الرزاق

دي ميستورا المبعوث الدولي إلى سورية

مع انطلاقة الثورة بدأ البحث عن الحل السياسي للصراع المفتوح بين النظام والشعب في سورية. وشكلت الدعوات العربية والدولية للحل السياسي جوقة غير منسجمة لملء الفراغ السياسي الذي أغلقه النظام بوقوفه ضد أي حل سياسي سلمي.

وبدأت المبادرات العربية والدولية تعبئة الفراغ السياسي. وأولها مبادرة الجامعة العربية في (تشرين الأول٢٠١١) التي طالبت النظام بسحب الجيش من المدن، والإفراج عن المعتقلين، وفتح حوار مع المعارضة، ثم مطالبة الأسد بتكليف نائبه لتولي مهامه وفقاً للطريقة اليمنية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وانتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة. ومع ترحيب المعارضة بالمبادرة، الاّ أن النظام رفض كل بنودها مع موافقته الشكلية على بعثة المراقبين العرب برئاسة «الدابي» التي لم تمكث في سورية لأكثر من شهر.

ولم يكترث لتجميد عضوية سورية في الجامعة العربية وللعقوبات العربية والدولية التي فرضها مجلس الأمن.

ثم أتت مبادرة «كوفي أنان» ذات النقاط الستة في «شباط ٢٠١٢» التي تدعو إلى وقف العنف والدخول في عملية سياسية تلبي «المطالب المشروعة للشعب السوري» دون أن تشير إلى مصير الأسد. والتي أصبحت الأساس لمؤتمر جنيف١، الذي عقدته «مجموعة العمل من أجل سورية» في «٣٠ حزيران ٢٠١٢». وبعد أكثر من عام، تمّ إجبار النظام والمعارضة «الائتلاف الوطني» على حضور مؤتمر جنيف٢ في «كانون الثاني ٢٠١٤» للتفاوض المباشر والتوصل إلى تسوية سياسية. إلاّ أنّ الفشل كان عنوان المؤتمر قبل أن يبدأ. ثم أتت مبادرة «الابراهيمي» التي دعت إلى حوار سياسي بُغية تشكيل حكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات، وانتخابات برلمانية ورئاسية برعاية النظام. إلاّ أنها فشلت برفض النظام والمعارضة لها.

لماذا فشلت جميع المبادرات السياسية؟

والسؤال الهام: لماذا فشلت كل المبادرات السياسية الهادفة إلى إيجاد تسوية سياسية للصراع بين الشعب والنظام في سورية؟ والجواب ببساطة هو أن جوهر الصراع لم يعد قابلاً لأي تسوية سياسية.

صحيح أنّ الثورة السورية هي بالأساس ثورة سياسية تهدف إلى إسقاط الاستبداد وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية، ومن الطبيعي أن يكون البحث عن الحل السياسي السلمي هدفها الأساسي. لكن قدرها أن يتحول صراعها السلمي مع النظام ليس إلى صراع مسلح وحسب، وإنما إلى صراع وجودي مفتوح، وبالتالي انعدام أي حل وسط بين الشعب والنظام.

فقد أزاح الصراع العسكري السياسة إلى الوراء، ليس عند النظام فقط، وإنما عند المعارضة والمؤسسات التي أفرزتها مثل «الائتلاف» و«هيئة التنسيق» والأحزاب الجديدة الفندقية الكرتونية التي تشكلت في الخارج. والحل السياسي عند الشعب لم يعد ممكناً برعاية الأسد، وإنما يبدأ برحيله. وهذا الصراع المفتوح في سورية لا يمكن إغلاقه إلا بتنحي رأس النظام حتّى لو استمر الصراع لسنوات طويلة. فعلى الرغم القوة العسكرية المتماسكة للنظام، إلاّ أنه لم يعد يملك مفاتيح الحل السياسي-العسكري في سورية ولن يكون قادراً على ذلك في المستقبل.

والمستقبل للشعب وليس للطغاة، هكذا يُحدثنا التاريخ.

ومراوحة الصراع العسكري في المكان، وعدم قدرة المعارضة على إسقاط النظام، أفسح المجال أمام الدول الاقليمية (قطر والسعودية وتركيا وإيران) والدولية (أمريكا والدول الأوروبية، وروسيا) للتدخل والصراع على الأرض السورية، والعمل على تعبئة الفراغ السياسي في الساحة عبر المبادرات المذكورة والتي تشترك بأنها مبادرات تسوية بين النظام والشعب مع بقاء الطاغية وعصابته في السلطة. وقد فشلت كل هذه المبادرات لأن النظام غير مستعد لأي تنازل أو إصلاح حقيقي من جهة، ولأن المعارضة من جهة ثانية لن تقبل إلاّ برحيل الطاغية. بمعنى آخر، مازال الصراع الوجودي مستمر ولا يقبل أية تسوية.

تقاسمٌ للأدوار

بعد قرابة أربع سنوات، لم تتغير بنية النظام، إنما ازداد عنفاً وشراسة في تدميره للمدن والبشر. وهو يشعر بالانتعاش والقوة بعد صفقة الكيماوي، وضمان تحول أمريكا إلى الموقف الروسي المدافع عن النظام، وخاصة بعد إعلان «أوباما» صراحة أنه لن يعمل على إسقاط النظام السوري. مقابل ضعف المعارضة العسكرية والسياسية وتشرذمها، وسيطرة التكفيريين على مساحات واسعة من سورية، وانفجار العراق وسيطرة تنظيم

الدولة الإسلامية على الموصل ومساحات واسعة من العراق، وتشكيل التحالف الدولي بقيادة أمريكا ضد تنظيم الدولة في سورية، وبالتالي دخول كل مكونات الصراع في سورية والعراق في مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها عصر الإرهاب.

ويبدو تقاسم الأدوار واضحاً بين أمريكا وروسيا، مع الاتفاق فيما بينهما على حماية دمشق وبغداد. وراحت أمريكا تلعب في الساحة العراقية من جديد. وأزاحت «المالكي» بعد أن احترقت أوراقه، ونصّبت «العبادي» الذي لا يختلف جوهرياً عن الأول، وبدأت البحث عن تسوية بين العشائر «السنية» والنظام «الشيعي» كما حصل في (٢٠٠٦-٢٠٠٧) وتشكيل الصحوات ضد تنظيم الدولة الإسلامية. بالمقابل استلمت روسيا الملف السوري، وبدأت بطرح الأفكار حول تسوية جديدة بين النظام والمعارضة، بعد تجميع المعارضة السورية، وكسر احتكار الائتلاف لتمثيلها، ثم تشكيل فريق من المعارضة يقبل به النظام، ويضم «هيئة التنسيق» و«الائتلاف» مع بعض الأحزاب الحديثة التي تقبل ببعض الفتات، وكذلك الأحزاب التي شكلتها المخابرات السورية منذ أكثر من عامين،إضافةً إلى الرموز القديمة في «الجبهة التقدمية»، حيث يتمكن النظام من تجديد معارضته وتفصيلها على مقاسه من جديد.

أتت مبادرة «دي ميستورا» ضروريةً في هذا السياق. أولاً، لأن السيد «ميستورا» يجب أن يقترح شيئاً جديداً مع بداية تسلمه مهامه كمندوب جديد للأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة للمندوبين السابقين. وبلا شك فهي مدعومة أمريكياً. وثانياً، أتت مترافقة مع تصاعد نشاط روسيا لتشكيل توليفة جديدة لحل سياسي تحت رعاية الأسد.

ومبادرة دي ميستورا (وملخصها تجميد القتال في حلب كحلقة أولى لتجميد الصراع المسلح في سورية) لاتختلف عن جوهر المبادرات السابقة من حيث هي مقدمة للتسوية أو الحل السياسي كما يسمونه. واختيار حلب ليس اعتباطياً لأن سقوط حلب بيد المعارضة يعتبر بداية الانهيار الفعلي للنظام. وكذلك لا تختلف عن «المصالحات» التي يسعى إليها النظام في مناطق متعددة بعد حصارها وتجويعها ثم الالتفاف على سكانها وقتلهم واعتقالهم باسم المصالحة الوطنية. وكذلك تأتي المبادرة الروسية و«ميستورا» في مواجهة المبادرة التركية الأقرب الى مطالب الشعب السوري، والتي تطالب بمنطقة آمنة على الحدود التركية بعمق ٤٠كلم للتخفيف من أزمة اللاجئين، ولكي تسيطر أيضاً- وفق أجندتها الخاصة- على هذه المنطقة الحدودية ذات الأغلبية الكردية والتي تسعى تركيا للسيطرة عليها. إضافةً إلى مطالبتهم بمنطقة حظر للطيران السوري كمقدمة لإسقاط الطاغية.

مدينة سورية ٢٠١٤

بالأساس؛ البحث عن الحل السياسي في سورية لا يكون في أروقة الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية. إنما في ساحة الصراع العسكرية على الأرض السورية. وكل المواقف الدولية والعربية تعبر عن موقفها نتيجة قراءتها لمسار الصراع العسكري. وهذا هو منطق الثورات المسلحة في العالم كله إذ أن الموقف العسكري هو الذي يفرز الحلول السياسية المؤقتة أو النهائية في اللحظات المفصلية الهامة في مسار الثورة، وليس العكس.

وتجربة الثورة السورية تُشير إلى ذلك بوضوح. قبل الثورة لم يكن موقف الأنظمة العربية والدولية معادياً للنظام السوري. إلاّ أنه مع تقدم الجيش الحر على الأرض بسرعة خلال السنة الأولى من عمر الثورة المسلحة تحول الموقف العربي والدولي ليصبح معادياً بشكل مباشر للنظام السوري. واتخذ العديد من الإجراءات والعقوبات ضد النظام. وطالب برحيل الأسد، وتم تزويد المعارضة ببعض الدعم اللوجستي والعسكري. ورغم أن هذا الدعم لم يكن كافياً لإسقاط النظام لكن كان من الممكن أن يزداد أكثر لو أحرز الثوار نتائج نوعية وتم ترجيح ميزان القوى على الأرض لصالح الثورة. وهذا الدعم لا يعني أبداً أن الدول العربية والغربية مهتمة بالثورة والشعب بقدر اهتمامها باحتواء الثورة إذا قاربت على الانتصار. وهذه نقطة جوهرية في تفهم الموقف الدولي وخاصة الأمريكي.

سيكون مصير هذه المبادرة الفشل، ليس بسبب الصراع الوجودي فقط، إنما لأنها غير مدعومة بالتدخل العسكري أي تحت «الفصل السابع» لميثاق الامم المتحدة. ولنتذكر أن القرارين الوحيدين اللذين تم تنفيذهما في سورية, وهما تسليم الأسلحة الكيماوية، وإدخال المساعدات الإنسانية بدون إشراف النظام كانا تحت الفصل السابع.

فالطريق مسدود أمام أي حل سياسي في المرحلة الراهنة. والحل السياسي الحقيقي لن يبدأ إلا بعد أن يميل ميزان القوى العسكري لصالح المعارضة العسكرية على الأرض. وأن يتم تحرير المدن الكبرى، وخاصة حلب وحماة ودير الزور، حيث يبدأ الانهيار الفعلي للنظام. وهذا لن يتم إلا عبر توحيد جهود المعارضة السياسية التي عليها أن تعمل بالتوازي مع الجيش الحر من أجل ردم الهوة بينهما، ودعم الجيش الحر من أجل ترجيح ميزان القوى على الأرض لصالح الثورة.

الربيع العربي رسمٌ على الجليد

ميرنا الصمدي

الربيع العربي كلمة تداولها الكثير من الساسة والمحللين وترددت على وسائل الإعلام مئات لا بل الآلاف المرات. فماذا رأينا من ذاك الربيع؟

حرق البوعزيزي نفسه في تونس. وانطلقت على إثرها ثورة شعبية جابت شوارع مدينة تونس العاصمة سقط خلالها عشرات من الشبان كأوراق الاشجارة المتناثرة جراء الرياح العاصفة، وانتهت بهروب زين العابدين بن علي ليستلم مقاليد السلطة من ناب عنه. لكن النتيجة بقيت نفسها ولم يتغير شيء في الخارطة السياسية على مستوى دول الاقليم ولا على مستوى السياسة الداخلية في تحسن معيشة المواطن. وتكرر نفس المشهد في مصر وسقط مئات الشباب في ذلك البلد. وانتهت بتنحي الرئيس مبارك عن السلطة. ولكن الشعب المصري لم يلبث أن استنشق طعم الحرية حتى أعادوه إلى قبضة الجلاد. حيث صدر قرار ومن غامض علمه يفضي الى عزل الرئيس المنتخب تلاه قرارات إعدام بحق مئات الشبان لينتهي المطاف بعودة السلطة ليد المتسلطين.

انتقلت الشرارة إلى ليبيا، فواجهها العقيد القذافي بالحديد والنار ما اسفر عن سقوط الآلاف من الضحايا. وانتهت الأحداث بموت العقيد القذافي ولكن بعد أن تحوّلت ليبيا إلى كتلة من الرماد، وما زالت إلى يومنا هذا تتناهش فيها المليشيات المسلحة ولا أحد يعلم متى وأين سوف يعود الاستقرار والأمان إلى هذا البلد الذي أنجب أبطالاً مازالوا خالدين عبر التاريخ أمثال عمر المختار.

انتقلت الشرارة إلى اليمن، وأصبحت الاعتصامات تغطي كل ميادين العاصمة. فحدثت مواجهات كثيرة بين القوى اليمنية المتصارعة على السلطة أودت بحياة المئات من البشر ما دفع بالدول الإقليمية لطرح المبادرة الخليجية التي أفضت إلى استلام نائب الرئيس للسلطة. فتنحى الرئيس علي عبدالله صالح. ولكن الأمور لم تنتهِ عند هذا الحد. بل ظهر خطر الحوثيين وتنامى خاصة في الأشهر الاخيرة نتيجة الدعم الإيراني. بينما كان هناك خطر قديم وأزلي. ألا وهو خطر القاعدة. وما زالت أنياب المليشيات تتكالب على تناهش اليمن إلى يومنا هذا.

وكل هذا يهون عمّا حدث في سورية، فدراسة الأمم المتحدة وحدها تشير إلى أن عدد الضحايا وصل الى المئتي ألف قتيل. وتوقعاتهم تشير إلى أن العدد الحقيقي قد يتجاوز ضعف هذا الرقم.

فما برح أن خرج السوريين للمطالبة بأبسط حقوقهم حتى واجهتم آلة القمع العسكرية بالحديد والنار ما أسفر عن قتل مئات الآلاف من السوريين. وتدمير أكثر من ٨٠٪ من البنية التحتية في هذا البلد. و تشرّد قرابة عشرة مليون سوري وجرح قرابة نصف مليون سوري بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المفقودين. وهذا كله عدا فتح الأبواب أمام المليشيات المذهبية لتتدخل في الصراع القائم، فظهر خطر القاعدة مجدداً في بلد لم يكن يسمع بالقاعدة سوى في الإعلام. وظهر خطر الدولة الإسلامية التي فاقت القاعدة بتشددها وتطرفها، وما زال الأسد متمسك في السلطة إلى هذا اليوم. ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد، بل امتدت إلى العراق لتهاوى المدن العراقية الواحدة تلو الاخرى بيد التنظيمات المتطرفة ما أسفر عن تفاقم الحرب المذهبية في هذه البلدان. وهذا فتح الباب للقوى الإقليمية كي تتكالب على هذه البلدان من كل حدب وصوب.

في النتيجة: أين هو الربيع العربي في ظل هذه الكوارث التي حلّت بالعالم العربي؟. وكيف استنتجنا هذه الكلمة؟ فهل الربيع يجلب الخير أم الخراب؟، ولو عدنا إلى كل ما ورد في السابق نجد أن جميع الثورات العربية رفعت كلمة سلمية. س: سورية، ل: ليبيا، م:مصر، ي: يمن، ة: تونس. فهل هذه الكلمة محظ صدفة أم أنها مدروسة. وما زال الناس الذين يعيشون في تلك الدول ينتظرون وعود الربيع العربي بالحرية والكرامة والمساواة. فهل ستتحقق وعوده الكاذبة، أم أنها ستبقى عبارة عن رسمٌ على الجليد؟

مواطنة تونسية ترفع علم بلادها

ارتفاع الضغط وحبّة الدولار

عارف حمزة

مصطلحات كثيرة دخلت إلى حياتنا اليوميّة مع تطوّع الحياة نفسها للعيش في يوميّات الثورة. هناك مصطلحات كنّا نسمع عنها عند الآخرين وليس عندنا، بينما صرنا، هذه الأيام، نمسّد على رأسها هنا كقطط منزليّة. مصطلح «الحرب الأهليّة» مثلاً لم نكن نعرف حجم الهلع الذي يؤلّفه في الأوصال، إلا عندما وضعت أسلحتها الفاتنة بين أيدينا الجاهزة للإبداع فيها. أسلحتها الخفيفة والثقيلة، بالإضافة لأسلحة الضغينة والأحقاد. مصطلح «ثقافة البراميل» تمّ اختراعه سوريّاً خالصاً من ثقافة فارغة لنظام مليء بالوحشيّة. أمّا مصطلح «الشبّيح»، والذي هو سوريّ أيضاً، فقد كان معروفاً حتّى في عهد حافظ الأسد نفسه؛ وكان يُطلق على أولئك الذين بمجرّد أن تناقشهم في شيء ديمقراطيّ، أو تتحدّث عن فساد متعاظم يُذيب أوصال البلاد في «أسيده»، أو عن السجون والتسلّط والديكتاتوريّة، ولو بموارية كبيرة ورجفة في اليدين، كان يطرح عليك سؤالاً واحداً أبديّاً: هل أنت ضد الرئيس المفدّى حافظ الأسد ؟؟

هذا السؤال الذي كان يُقارب في مفاجأته هلع الحرب الأهليّة الذي ذكرناه.

مصطلح «الشبّيح» كان يصف أيضاً أولئك الأشخاص من مهرّبي «القرداحة» الذين كانوا يروّعون جميع أهالي المناطق التي كانوا يمرّون بها، في طريقهم لتهريب البضائع من الدخان المهرّب والحشيش والأسلحة والهيروئين، وصولاً إلى تهريب الألماس الخاص بالطبقة الحاكمة. كان الفلاحون في الريف يُطلقون عليهم لقب «شبّيحة» وهم يذهبون لإطفاء النيران التي اشتعلت في محاصيلهم بسبب لهو «الشبيحة» بالرصاص هناك.

العوايني والبخّاخ والحمامجي كل واحد منهم كان له دوره في حياة هذه الثورة أيام التظاهرات السلميّة. ولكن هناك أمور جانبيّة كانت تحصل في هذه الحرب المأساويّة قد لا يفكّر بها سوى أناس ذوي مهارة في تبييّض الحياة السوداء؛ وهي الانتباه لأسعار العملات الأجنبيّة في الوقت الذي كانت تنهال فيه البراميل والصواريخ وقذائف الهاون وغازات الأعصاب في كلّ مكان.

مع انهيار سعر العملة السوريّة خاف كثير من الأثرياء الذين بقوا في البلد على أموالهم، فقاموا بتحويلها إلى العملة «الصعبة»، ثمّ قاموا بتهريبها إلى الخارج. وهربوا هم أيضاً وراءها، وعلّلوا لأنفسهم هذا الأمر بأنّه من الأفضل لهم التمتع بأموالهم خارج البلد، كي لا يقوموا بدفعها كفدية لافتداء أنفسهم، أو افتداء أحد أبنائهم الذي ستخطفه عصابات الخطف. وهناك في الخارج، في لبنان وتركيّا خاصّة، سيُراجعون السفارات الأجنبيّة ويحصل الكثير منهم على اللجوء في بلدانها.

مَن بقي في البلد قام الكثير منهم أيضاً بشراء «الدولار» خوفاً من أن يطلّ ذلك اليوم العراقيّ عليهم؛ في أن تنهار الليرة لدرجة رميها في الشوارع لفقدانها قيمتها. وكم شعر أولئك الناس بالسعادة، السعادة بسبب ذكائهم وحسن تصرّفهم، عندما وصل سعر الدولار الواحد لأكثر من ثلاثمائة وخمسين ليرة سوريّة، هو الذي كان يساوي خمسين ليرة سوريّة فقط قبل اندلاع الثورة السوريّة.

الناس التي اشترت الدولار الواحد بمائتي ليرة سورية، وأكثر قليلاً، انتظروا وصوله لأرقام قياسيّة أعلى من ألف ليرة للدولار الواحد. ولكن كان ذلك الارتفاع وهميّاً كعادة الكثير من الأمور الوهميّة في حياة السوريّين. فمع تهديد الولايات المتحدة الأمريكيّة بضرب دمشق صار سعر الدولار يقفز كل نصف ساعة، وبطريقة جنونيّة، ممّا دفع الناس للإسراع بشراء الدولار ولو بأسعار مرتفعة، بثلاثمائة ليرة وأكثر. ثمّ عادوا مبتهجين إلى عائلاتهم الفقيرة. وصاروا يأرقون في أسرّتهم من كثرة التفكير بالثروة التي قد يحصلون عليها مع كلّ ارتفاع جديد في سعره. وكلّما زاد السعر ليرتين أوثلاثة يُخرجون آلاتهم الحاسبة الصغيرة، التي سكنت جيوبهم في تلك الأيام، ويبدأون الضرب والجمع من جديد، ثمّ يبدأون بإعطاء محاضرة «غنيّة» للأولاد والزوجة عن مستقبلهم، وبوقت واحد، يلفّون السجائر التي تسدّ أنفسهم عن الأكل فرحاً.

هناك من تفتّق ذهنه ببيع منزله أو محلّه، وتحويل قيمتهم إلى دولارات كي تفقس البيضة الصغيرة الخضراء عن ديك أخضر في دقائق قليلة. وتحوّل جميع سكان المدن إلى عارفين بسعر الدولار والأسواق العالميّة، لدرجة أنّ هناك من صار يتابع حركة البورصة وأسعار العملات أكثر من النشرة الجويّة، وأخبار الحرب. وصار الحديث عموميّاً عن الثورة والحرب والملثّمين والبراميل المتفجّرة والنازحين، وتفصيليّاً في الدولار والليرة.

في حلب يتصل أبو عبدو مع جاره أبي عبدو كل عشر دقائق كي يعرف مستقبل عائلته بدقة. ويعرف منه سعر الدولار في اللاذقيّة وطرطوس، لوجود معارفه هناك. بينما هو يعطيه سعر صرفه في دمشق، لوجود ابنه هناك. ولا يتسائلان عن سبب اختلاف صرفه هناك عن سعره عندهم في حلب.

وفجأة تذهب الضربة الأمريكيّة أدراج الرياح، فينزل الدولار بشكل رهيب بالنسبة لأولئك المواطنين البؤساء. وصارت سيّارات الإسعاف تكثر زياراتها لنقل «جرحى الدولار»، وليس جرحى الحرب. صار عندنا مصابين بالضغط والسكريّ والجلطتين، الدماغيّة والقلبيّة، والفالج والكساح بسب وباء صرف الدولار أمام الليرة السوريّة. وبدا الأمر بأنّ أمريكا، التي تراجعت عن ضرب النظام السوريّ لاستخدامه السلاح الكيميائيّ في الغوطتين والمناطق الأخرى، قد ضربت أولئك المواطنين دون أن يُعلن أحد عن توقيت الضربة وحجمها وأعداد الضحايا.

أصبح الأطباء عندما يُراجعهم مرضى الضغط والقلب يصفون لهم مباشرة حبّة الضغط الخضراء التي يضعها المريض تحت لسانه. وصار الأطباء، وكذلك المرضى وأهلهم، يسمون تلك الحبة بحبة الدولار!. فإذا هبط سعر الدولار فجأة، وتبدّل وجه ولون ربّ الأسرة تسرع الزوجة بإحضار حبّة الدولار كي يضعها تحت لسانه. أو تصرخ على ابنتها التي في المطبخ كي تجلب لها حبة الدولار بسرعة، بينما هي تقوم بتدليك صدره!!.

ما عدنا نصاب بالهلع إذا سمعنا أصوات سيّارات الإسعاف الصاخبة، ولم تكن هناك غارة جويّة أو قصفاً، بل صرنا نخمّن بسهولة بأنّ سعر الدولار قد هبط.

HAWA SMART

هوا سمارت

دمشق. حمص. حماه 103.2

حلب. ادلب. اللاذقية. دير الزور 99.6

من الساعة

6 صباحاً - 12 مساءً

جدول زمني للثورة السورية

ترجمة: ليلى كريم

شباط ٢٠١١: بموازاة الثورات العربية التي تتطور في موازاة بعضها البعض، بدأت نداءات التظاهر تتضاعف في سورية تعتزم الحكومة أولاً تجنب الأزمة معلنةً تدابير اجتماعية.

١٥ آذار: انطلاق مظاهرات حاشدة خاصةً في ذلك درعا. في اليوم التالي قتل أربعة أشخاص وجرح المئات على أيدي قوات الأمن. هذه كانت بداية حملة شرسة إذ بدأ الجيش بإطلاق الذخيرة الحية.

٢٣ آذار: تمّ قتل مئات المتظاهرين في درعا. في اليوم التالي، خرج ٢٠٠٠٠ شخصاً في شوارع المدينة لتشييعهم.

الجمعة ٢٥ آذار: احتجاجات في جميع أنحاء البلاد. بالمقابل، وعدت حكومة بشار الأسد بإجراء إصلاحات.

٢٩ آذار: الحكومة تعلن استقالتها ورئيس الوزراء ناجي العطري يتم التمديدله من قبل بشار الأسد، الذي يندد في اليوم التالي بال «مؤامرة» ضد نظامه.

٣١ آذار: أعلن النظام فتح تحقيق حول العدد الملحوظ للأموات في درعا واللاذقية الأسبوعين السابقين.

٧ نيسان: الأسد يفكر بتقديم بعض التنازلات لمواجهة الاحتجاجات وذلك بمنح الجنسية السورية لـ ٣٠٠٠٠٠ كردياً كانوا قد حُرموا منها بموجب مرسوم في عام ١٩٦٢

١٠ نيسان: اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن في بانياس (شمال غرب البلاد) تسبب في وفاة ١٤ شخصا بينهم تسعة جنود. نشر الجيش المدرعات.

١٤ نيسان: تم تشكيل حكومة جديدة وعادل سفر يفوز على ناجي العطري بمنصب رئيس الوزراء ويقرر الأسدإطلاق سراح جميع المعتقلين منذ بداية الحراك.

١٥ نيسان: وفقاً لمنظمة العفو الدولية فإن ٢٠٠ شخصاً على الأقل كانوا قد قتلوا منذ بدء الاحتجاجات قبل شهر.

١٩ نيسان: رفع الأسد حالة الطوارئ المعمول بها منذ عام ١٩٦٣، ورافق هذا الإجراء مع ذلك بتشريع جديد لتنظيم الحق في الاحتجاج السلمي.

٢٥ نيسان: يرسل الجيش الدبابات إلى درعا لسحق الاحتجاجات مما أسفر عن مقتل ١٨ شخصاً على الأقل في ذلك اليوم.

٢٧ نيسان: استقال أكثر من ٢٣٠ من أعضاء حزب البعث في السلطة احتجاجاً على العنف ضد المدنيين. في الأمم المتحدة منعت روسيا صدور قرار من مجلس الأمن يدين القمع، روسيا التي ترى أن الوضع في سورية «لا يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين».

٢١ أيار: عائلة حمزة الخطيب البالغ من العمر ١٣ عاماً تحصل على جثته المشوهة من قبل الأمن، والسلطات تنفي أنها قد قامت بتعذيب حمزة الذي كان قد مات- وفقاً لهذه السلطات- في تبادل لإطلاق النار مع «عصابات مسلحة». أياً كان، فقدأصبح حمزة رمزاً للثورة السورية.

٢٣ أيار: يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على بشار الأسد وتسعة أعضاء من حاشيته، وذلك بتجميد أعمالهم ومنعهم من تأشيرة دخول الاتحاد الأوروبي.

٣١ أيار: يصدر بشار الأسد مرسومَ عفوٍ عام لم يُهدأ المتظاهرين الذين نزلوا إلى الشوارع بعشرات الآلاف في اليوم التالي على الرغم من القمع الشديد.

١ حزيران: في تقرير بعنوان «لم نر قط رعباً مماثلاً» «نددت المنظمة غير الحكومية «هيومن رايتس ووتش» بما أسمته «جرائم ضد الإنسانية» و«جرائم ممنهجة وأعمال تعذيب على أيدي قوات الأمن السورية في درعا».

٦ حزيران: ما لا يقل عن ١٢٠ من أفراد قوات الأمن السورية يهلكون في جسر الشغور (شمال غرب) والنظام يتهم «الجماعات المسلحة» فيما المعارضة تنفي وتؤكد بأن الأمر يتعلق بتمرد في صفوف قوات الأمن.

٧ حزيران: سفير سورية لدى فرنسا، لمياء شكور، تعلن استقالتها مباشرة على فرانس٢٤ عبر الهاتف، ولكنها وضحت بسرعة أن المحطة التلفزيونية كانت ضحية خديعة تعرضت فرانس٢٤ لدعوى قضائية.

١٢ حزيران: يعلن الجيش السوري سيطرته على جسر الشغور بعد القصف المكثف الذي تسبب في هروب عدة آلاف من السكان، خاصةً إلى تركيا.

١٣ حزيران: على الرغم من أن مصادر المعلومات في سورية نادرة، مدونة سورية كانت أحاديثها متداولة بانتظام في وسائل الإعلام تبين أنها لأميركي يبلغ من العمر ٤٠عاماً يعيش في اسكتلندا. عندما كُشف، قال أنه كان يريد «توضيح الأحداث للجمهور الغربي» وأغلق صفحته.

٢١ حزيران: يصدر بشار الأسد مرسوم عفو جديد لجميع الجرائم المرتكبة قبل ٢٠ حزيران، في اليوم نفسه، عشرات الآلاف من مؤيدي النظام يتظاهرون في عدة مدن في البلاد بما في ذلك دمشق حلب ودرعا.

٨ تموز: أكثر من ٤٥٠٠٠ نسمة (وفقاً للرابطة السورية لحقوق الإنسان) يتظاهرون في حماة، بحضور السفيرين الأمريكي والفرنسي. في الأيام التالية، تم

صورة المادة الأصلية

استهداف سفارتي الولايات المتحدة وفرنسا في دمشق.

٢٢ تموز: تدعو المعارضة ١,٢ مليون شخصاً للتظاهر في دير الزور وحماة.

٣١ تموز: عشية رمضان، شن الجيش هجوماً كبيراً على حماة وقصفت الأحياء السكنية وقتل نحو ١٤٠ مدنياً.

١ آب: رياض الأسعد، العقيد المنشق، يؤسس الجيش السوري الحر، لمقاومة قوات النظام.

٣ آب: بعد عدة أيام من المعارضة الروسية والصينية، يعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بياناً يدين «انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من قبل السلطات السورية» ضد المدنيين.

٦ آب: وزير الخارجية السورية يعلن عن إجراء «انتخابات حرة ونزيهة» قبل نهاية العام. ولكن القمع والوفيات استمر في الأيام التالية.

٧ آب: بدأت الدول العربية تخرج أخيراً من صمتها من خلال الجامعة العربية، التي تطلب من بشار الأسد «وقف آلة القتل وإراقة الدماء». استدعت السعودية سفيرها، تلتها البحرين والكويت.

١٣ آب: بدأ الجيش بقصف اللاذقية، الميناء الرئيس في البلاد، بالمدرعات والسفن الحربية. بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ شخصاً يفرّون من المدينة.

١٧ آب: أكد بشار الأسد للأمم المتحدة أن جميع العمليات العسكرية ضد المدنيين قد انتهت. بعد يومين، سقط عشرات المتظاهرين برصاص الجيش، وخاصة في حمص.

٢٢ آب: لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تقرر فتح تحقيق دولي في أعمال العنف في سورية.

٢٣ آب: أسست المعارضة «المجلس الوطني» في اسطنبول لتنسيق النضال ضد النظام.

٢ تشرين الأول: بعد عدة أيام من القتال وعشرات القتلى، حوالى ٢٥٠ دبابة استعادت السيطرة على مدينة الرستن.

٤ تشرين الأول: استخدمت كل من روسيا والصين حق النقض ضد مشروع قرار التابع للأممONU مطروح في مجلس الأمن ال المتحدة يدين القمع ويهدد النظام السوري باتخاذ «تدابير هادفة». بشار الأسد يهدد بـ «قصف اسرائيل» إذا هاجم الناتو سورية، فإن أكثر من ONU وحسب الامم المتحدة ال ٢٩٠٠ شخص قتلوا في سورية منذ منتصف آذار.

٢٤ تشرين الأول: الولايات المتحدة تستدعي سفيرها في سورية «لأسباب أمنية».

٢٨ تشرين الأول: قُتل على الأقل ٢٨ متظاهراً على يد قوات النظام، المعارضة تطالب المجتمع الدولي بـ «منطقة حظر جوي».

٢ تشرين الثاني: نظام بشار الأسد يوافق على الامتثال «بدون تحفظ» لخطة الجامعة العربية التي تنص على سحب القوات من المناطق السكنية، وعلى «وقف فوري للعنف»، حضور المراقبين العرب وكذلك وسائل الإعلام العربية والأجنبية للتوصل لتهدئة الوضع وبدء «حوار وطني» مع المعارضة تحت رعاية المنظمة. ولكن بعد يومين، ٢٣ متظاهراً على الأقل قُتلوا في المظاهرات ضد النظام.

١١ تشرين الثاني: في تقرير جديد نددت المنظمة غير الحكومية هيومن رايتس ووتش «بالجرائم ضد الإنسانية» و «انتهاكات» منهجية ضد المدنيين، وحسب الأمم المتحدة فإن أكثر من ٣٥٠٠ شخصاً قُتلوا في البلاد منذ منتصف آذار.

١٢ تشرين الثاني: مشيرةً إلى عدم احترام نظام بشار الأسدبالتزاماته، علقت الجامعة العربية عضوية سورية، ودعت إلى سحب السفراء من دمشق حتى قيامها بتنفيذ الخطة. تركيا والأردن جارتا سورية، دعت إلى رحيل الرئيس السوري، انتقاماً لذلك استهدف مؤيدي النظام سفارات هذه الدول في دمشق.

١٥ تشرين الثاني: بينما كانت تركيا تُخطط لخفض صادرات الكهرباء إلى سورية أفرجت السلطة عن أكثر من ١١٨٠سجيناً من «المشاركين» في الحركة الاحتجاجية ضد النظام.

١٦ تشرين الثاني: أحد فروع المخابرات كان هدفاً لهجوم تبناه الجيش السوري الحر. أكدت الولايات المتحدة أن هذا النوع من الهجمات لصالح الخطة.

٢٩ تشرين الثاني: اعترف الجيش السوري الحر بسلطة المجلس الوطني السوري.

٢ كانون الأول: لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تدين العديد من الانتهاكات ضد الأطفال أيضاً ضحايا التعذيب والقتل، وحسب الامم المتحدة فإنّ أكثر من ٤٠٠٠ شخص قتلوا في البلاد منذ منتصف آذار.

١٢ كانون الأول: سفير فرنسا لدى الامم المتحدة جيرار ارو يتهم روسيا والصين، اللتان تعارضان أي عقوبات ضد سورية، بأنهما مسؤولتان أخلاقياً عما يحدث اليوم في البلاد.

١٥ كانون الأول: رغم كل الصعاب، قدمت روسيا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مشروع قرار يدين العنف في سورية بسبب «الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل السلطات السورية» إلى «الاستخدام الغير شرعي للسلاح من قبل الجماعات المسلحة». رحب أعضاء المجلس بهذه الخطوة وكانوا مستعدين للعمل على هذا النص الذي اعتُبر غير شرعي.

في اليوم ذاته، نشرت الجمعية غير الحكومية هيومن رايتس ووتش تقريراً جديداً تُفصل فيه الجهاز القمعي السوري وتشير إلى ٧٤ مسؤولاً عسكرياً هم الذين أمروا بشكلٍ لا لبس فيه بإطلاق النار على الحشود أثناء المظاهرات السلمية، هؤلاء الذين استمروا بالتظاهر على الرغم من القمع، وقد تجمع أكثر من ٢٠٠٠٠٠ شخص في اليوم التالي في حمص.

٢٢ كانون الأول: وصل مراقبون من جامعة الدول العربية إلى البلاد بعد يومين داميين جداً حيث قُتل مالا يقل عن ٢٥٠ شخصاً.

٢٣ كانون الأول: انفجار سيارتين مفخختين استهدفتا مباني أمنية في دمشق مما أسفر عن مقتل ٤٠ شخصاً على الأقل حسب السلطات. المعارضة تتهم النظام الذي يتهم بدوره تنظيم القاعدة.

رابط المادة الأصلية *

http://www.lemondepolitique.fr/actualite-expliquee/la-crise-syrienne

نافذة العتمة

وجيهة عبد الرحمن

في كلِّ ليلة كانت تبقي ضوء مصباح الكاز خافتاً، ثمَّ بعد حين تهرهُ، تعيد الكرَّة مرَّة أو مرَّتين....

وتُبقي باب الدَّار مواربا ليفضي إلى باب غرفتها الموارب أيضاً، كي يدخل ذلك اللصُّ اللَّيلي ورائحة العرق تفوحُ منهُ.

وما أن يدخل، يباشر بالتهام وجبته الليليَّة، يزدرد اللقمة تلو الأخرى بينما يحكي قصصهُ الخرافيَّة.

تتفحَّصُهُ بتمعُّن وعلامات الانبهار والدَّهشة باديةٌ على محيَّاها....!

بعد أن يملأ أحشاءَهُ يدفع صحفة الطعام برجلهِ ثمَّ يعتدل في جلستِهِ ويربت على بطنهِ ويقول كل مرة ذات الكلمات:

هذهِ أطيب وجبةٍ أكلتها...

يستأنف: أتعلمين أفضل لحظاتي هي هذه التي أُمضيها معك...

وبعدها تجدهُ يزحف ببطء إلى سريرها ويدعوها إلى رحلة قصيرة في عالمهِ.

بعدما رحل زوجها مبكِّراً عن عالمها البائس وهي التي تزوجت بهِ رغماً عن أنفها الذي مرَّغهُ عمُّها لأنَّهُ كان المعيل الوحيد لها بعد وفاة والديها إثر حريقٍ شبَّ في بيتهما غفلةً.

شقاؤها لم ينته بانتقالها إلى غرفةٍ أوسع وذي سرير.

باتت تعيش حياة لولبيَّة، منذ ساعات الفجر الأولى تستيقظ متنقِّلةً بين خُمِّ الدجاجات وديوكها المتغطرسة، وكوخ البقرات الثلاث ثُم ساحة الدَّار الواسعة التي كان عليها ترطيبها لئلا تثير الدّواب الغبار لدى مغادرتها أكواخها إلى مراعيها. واللبن عليها أن تخضَّهُ جيداً وتصنع أقراص الجبن كل هذا والزَّوج المدلَّل وليُّ عهد العائلة مازال راقداً في سريره ينتظرها لتدعوه إلى الإفطار.

إن خصلةً واحدة تكشف فساد شخص ما ولو اجتمعت فيه كل الفضائل هذا الزوج كان هادئاً... صامتاً... كريماً. لكنْ عيناها لم تكفَّا عن التحديق فيه ليدعوها إلى مائدتهِ تشاركهُ طعامهُ، أو يدعوها إلى سريرهِ.

فقد حوَّلهُ الدلال إلى هلام متزحزح لا يعرف ماذا يريد، يكفيهِ أنَّهُ ظفر بها لذا لم يكفْ عن إسماعها كلماتهِ الشظايا بأنَّهُ مخلِّصُها...

كان صياداً نصب الشرَكَ لكل حواسها...!

المنيَّةُ سهم يطلق من وتر إلهي لا يعلم المرء متى يصيبهُ. ففي صباح خريفي دافئ عبقٍ برائحة ذرات التراب والحصى التي ما تزال مبللة، خريفٌ لم يخلع عنهُ قميصهُ حين فاجأها المطر بحبَّاتهِ الكبيرة ليلة أمس لأول مرة هذا العام.

بينما كان يهمُّ بالخروج من بوابة البيت الكبير وإذا بها تهدم ويسقطُ صريعاً تحتها. لم يتمكَّن أحدٌ من إنقاذهِ. مات ولم تزل تستجدي منه الدفء الذي لم تحصل عليه.

أما هذا الرجل الذي صار ضيفاً في الظلام ما عساهُ يقدِّم لها.

يهديها الحبَّ بسخاء ليلاً ويعدها بالزواج. وحين الصُّبحُ تتناثرُ كلماتهُ صدىً على تلال القرية ويبقى لعينيها الزَّرقة السَّماوية في انتظار ظلام آخر...

طالت الحالُ هذهِ قرابة العام أو ربّما أكثر، بعد موت زوجها وقضائها أشهر العدّة وانتقالها إلى منزل منعزل عن بيوت القرية المتهامسة طال انتظارها للظفر بذلك الحبّ الذي تنشدهُ.

في قرارة نفسها تكاد تقتلها رتابة تلك اللقاءات.

وبذات الحركة اللولبيَّة التي تبدأ بها صباحاتها أخذت تُضرم النَّار في داخلها وتفكِّر بما عليها أن تتصرَّف، وماذا عن ذاك السِّراج الذي شحبَتْ نارهُ داخلها مبشِّرةً بقرب النَّهار.

شعرت بأنَّها ستتوصَّل إلى قرارٍ ما..

في تلك الليلة لم تُضئ المصباح وتخفتهُ إيذاناً لهُ بممارسة ألعابهِ الهلوانية، بل أوصدت الباب بإحكام كمن كان خائفاً من غارة ما مفاجئة.

بينما ظلَّت ترقبهُ من خلف النافذة الخشبية الصغيرة، رفعت طرف السَّتارة لتراهُ كيف تكوَّر على نفسهِ بجانب صخرة ضخمة تقف قبالة بوابة بيتها يشعل لفافة تبغ تلو الأخرى .وعدستا عينيه تقربَّان ما لا يراهُ من ضوء

الليل حالك لا تكاد ترى منه سوى نار السِّيجارة التي تتحرك بانتظام إلى الأعلى فالأسفل. ينهض ثُم يجلس...

ثُم رأتهُ بعد طول انتظار يغادر بوابة الحلبة.. إلى سريره البارد...

في الصَّباح لم يعاتبها على ما فعلت بهِ لدى التقائهِ بها في الطريق حين كانت تسوق عنزاتها إلى المرعى القريب... مما زاد من إصرارها على الاستمرار في تنفيذ قرارها.

لعل حظّها العاثر يجعلها تتعثَّر برجالٍ من جليد.

وفي اللّيلة التّالية واظبت على مراقبتهِ من خلف السِّتارة ورأتهُ كيف غادر هذه المرة أيضاً..

الأيام تتوالى والمصباح يعاني خفوت ضوئه في الليلة السّادسة انتظرتهُ كعادتها ولكنّها لم ترَ الشَّبح المنتَظَر... رجُلها... على الرّغم من ذلك ظلَّت تراقب حتى موعد خروجه من منزلها كما كان.

وبعدها خلدت إلى النَّوم متلذِّذة بلعبتها مع الانتظار...

لذة عوضتها عن كل ما فقدتهُ.

كانت تمضي نهارها الاعتيادي منتظرة بشغف تلك السَّاعة من اللَّيل لتمارس فيها ما تريد.

تلك اللحظات كانت الوحيدة في حياتها التي تقرّر فيها ما تريد أن تفعل.

لم يأتِ.. حدَّقت بنظرها مخترقةً الظَّلام لتراهُ لكن عبثاً...

ثُم أنَّها لم تعد تراهُ نهاراً أيضاً ولم تلتقِ به صدفة.

كان من المحال أن تسأل عنهُ حتى لا تنسج العناكب شباكها حول رسغيها والمعصم.

ليالها السَّوداء باتت مليئة بانتظار شبحها... ما تزال تنتظر. بعد مدّة فوجئت برحيله عن ليالي القرية كلّها... صار كخدش في أعلى الجبين, تذكِّرهُ بها كلُّ المرايا...

.كلُّ الذين أحبَّتهم سرقوا رقادها واستراحوا

لم تشف من عادتها برحيله، فقد ظلّت كلّ ليلة وبعد أن يخلد النَّاس إلى النَّوم تقف قبالة النَّافذة وقد تبرَّجت وارتدت ثوباً نظيفاً بعدها تضيء المصباح وتخفتهُ مرَّات عِدة ومن ثّمَ تنتظر طيفاً يأتي ويسند ظهرهُ إلى الصَّخرة ثُم يجلس متكوِّراً على نفسهِ يدخن لفافاتهُ، وبعد حين تراهُ يولّيها ظهرهُ بعد أن .يطيل النّظر إلى نافذتها..... ويرحل.

قرقعة السلاح والأغنية

أسعد شلاش

يقول الحكيم كونفوسيوش: «إذا أردت أن تعرف حضارة بلد فاسمع موسيقاه»، وطبعاً كلمة موسيقى هنا تتضمّن الغناء، باعتبار أنّ الأغنية -كلمةً ولحناً- هي انعكاس وجدان ومشاعر مجموعة بشريّة محدّدة في الزمكان. واكبتْ الأغنية مراحل الثورة السوريّة في بدايتها السلميّة، فكانت أهازيج وأغاني بسيطة وجميلة كلمةً ولحناً، عبّرتْ عن مطالب السوريين الذين خرجوا يهتفون للحريّة وإسقاط نظام الاستبداد، ولجمالها وبساطتها انتشرتْ بسرعة في كلّ المدن والأرياف السوريّة رغم التباين في اللهجات المحليّة بين منطقة وأخرى، ومع قرقعة السلاح كان لا بدَّ من أن تتلوث الأغنية بهذه القرقعة سواءً من جانب المعارضة «يا محلى النوم على صوت الدبابة أغنية كورال، ويا ماهر ويا ديوس على راسك بدنا ندوس» غناء معن الجرجنازي، أو من النظام «يا أوباما ماهر بعدو بالبيجاما» و«ياعرعورويا عاهر والله ليدوسك ماهر» والأغنيتان من غناء بهاء اليوسف. وأيضاً ذاعت الأغاني الطائفية لعل أشهرها تلك التي انبثقت عندما زجّ حزب الله . على أسس طائفيّة. مقاتليه لإخماد الثورة واكبتْ الأغنية هذا الانحدار، وكانت الأغنية المشبعة بالحقد الطائفيّ » احسم نصرك في يبرود».

مع ازدياد مستوى العنف انحدرتْ الأغنية أكثر فأصبحتْ عبارة عن كلام بذيءٍ سوقيّ فيه الكثير من المسبّاتْ والشتائم والكلمات البذيئة التي يَخجلُ المرء من التلفّظ بها، تُركّب على لحنٍ معروف وتُغنّى بطريقةٍ تشبه الإلقاء. والمؤسف هنا هو إقحام الأطفال في هذه الأغاني.

وبعيداً عن أغاني الموالاة والمعارضة تسلّلتْ إلى كلمات الأغاني العاطفية- والتي ليس لها صبغةً ثوريّة- أسماء الأسلحة لتعبّر عن الحالة المتردّية لوضع الأغنية بشكل عام نتيجةً لتردّي كل مناحي المجتمع. فهذا وفيق حبيب يغني «اجرحي قلبي ولا داوي ورشي علي كمياوي»، وأخيراً وليس آخر انحدر فارس الحمزاوي بالأغنية إلى مستوى مؤخرته في أغنيته «لطيزي لاترجعي»، وليس مستغرباً أن تصبح الأغنية الأكثر رواجاً في السوق، وخاصةً في المناطق التي ما زالتْ تحت سيطرة النظام، وذلك تعبيراً في اللاوعي عن حالة الهروب إلى الأمام، والتصفيق لكلّ جديد، حتى وإن كان سوقيّاً ورخيصاً في محاولة تورية على التصفيق لمن دمّر البلد.

مع ظهور داعش حمل الوافدون الجُدد معهم أغانيهم وجلّها موشّاه بلكنة غير سوريّة حسب المنطقة الوافدة منها ، وطبعاً اقتصرتْ الأغنية على الصوت البشريّ سواءً كان غناءاً منفرداً أوكورالياً، وغدتْ الأغنية عرجاء لغياب نصفها الآخر وهو الموسيقى المُحرمة شرعاً ولم تعدِ الأغنية أغنية، بل أصبحتْ إلقاءاً ملحناً أو أنشودةً أو حداءاً، وتغيّرتْ شكلاً ومضموناً، فلم تعد أغنية حبٍّ وفرح، بل لم تعد أغنية حياة، وغدت أغنية موتٍ واستشهاد،وفي أفضل الأحوال مراثي رعاع أحياء وقرقعة سلاح، وقتل وذبح الكافرين أعداء الدين. والمنشد الأهمّ لهذه الأغاني هوأبو بكر الحضرميّ، ومثال هذه الأغاني «برشاشاتهم سطروا الملحمة» و«يا بغدادي يا مرهب الأعادي» وأغنية «أفليس موتي في حياتي مرةً لما لا يكون ختامها استشهادي». وبعد إعلان دولة الخلافة أُمرنا جميعاً بالقيام لمبايعة الخليفة في أغنية «قوموا جميعاً بايعوا البغدادي الفاطميّ الهاشميّ الساديّ»، ولا فرق أن تكون الكلمة من السيادة أو الساديّة والتسلط، حيث تمضي الأغنية في كلماتها لتعدد مناقب البغداديّ، ولا تختلف عن أيٍّ من الأغاني التي تمجّد أي دكتاتور، بل زادتْ عليها أنّه هنا أمير ويشرفنا أن نفتخر بحسبه ونسبه على طريقة القبائل البدويّة قبل الإسلام.

تنظيم الدولة في سورية

ترجمة: عبد العزيز مصطفى

تحدّث ناشط ناجٍ من اعتقال تنظيم الدولة الاسلامية «داعش» كان محتجزاً مع جايمس فولي عن التّعذيب النفسي والجّسدي الّذي تعرّض له على أيدي هذه الجماعة.

لؤي أبو الجود، ناشط سوريّ احتُجز لمدّة ستة أشهر قبل أن يتم إطلاق سراحه عبر صفقةٍ لتبادل الأسرى مع الجّيش السوريّ الحرّ وفقاً لتقرير نشرته إذاعة العراق الحرّة. فقد تحدّث لؤي عن AFP اختطافه مع مصور تابع لوكالة الإخباريّة من قبل مسلحيّ تنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الفائت أثناء تغطيتهم للقصف بالبراميل المتفجرة في مدينة حلب.

كان السيّد فولي الّذي تم إعدامه على يد التّنظيم في آب أحد الرهائن الأجانب المحتجزين في سجنٍ مؤقت أعدّه التّنظيم، وفقاً لرواية السيّد لؤي أبو الجود الذي أضاف لإذاعة العراق «أنّ معظم السّجناء لم يعاملوا بالضّرب وإنّما كانوا يخضعون لأساليب تعذيب نفسيّة، كوضع سكّين على رقبتهم وإخبارهم أن إعدامهم هو التّالي،هذا الإجراء كان يتمّ على مدىً طويل وكان له تأثير أكبر بكثير من تأثير التّعذيب الجسديّ».

ويتابع أبو الجود: «بعد ساعاتٍ من الاحتجاز الإفرادي في الظّلام يدخل أحد المسلّحين ليقول له سوف تُقتل، ليس اليوم وإنّما غداً، بمشيئة الله ».

مُحتَجِزو أبو الجود اتّهموه بكونه معتدلاً، وبارتباطه بعلاقاتٍ خارج إطار الزّواج بالإضافة إلى انتماءه للجّيش السّوريّ الحرّ الّذي يحارب تنظيم داعش والحكومة السّوريّة في آنٍ واحد.

رابط المادة الأصلية *

http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/isis-

#طفلة_لا_زوجة

#ChildNotWife

#ChildNotWife #طفلة_لا_زوجة